



ويبو

WO/CF/23/1

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٣/٩/٢٠٠٥

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

مؤتمر الويبو

الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية السابعة عشرة)

جنيف، من ٢٦ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة

بالملكية الفكرية

وثيقة من إعداد الأمانة

١ - دعا المدير العام اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية ("اللجنة") إلى عقد دورتها الرابعة في جنيف يومي ١٤ و ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ ثم يوم ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. واعتمدت اللجنة التقرير الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

٢ - إن مؤتمر الويبو مدعو إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في المرفق والتعليق عليها.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

التقرير

(وثيقة الويبو PCIPD/4/3)

١ - عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية ("اللجنة") دورتها الرابعة في المقر الرئيسي للويبو بجنيف يومي ١٤ و ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢ - وشارك في الدورة ممثلون عن الدول التالية: الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لايتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطة، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، هولندا، النيجر، نيجيريا، باكستان، باراغواي، الفلبين، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (٨٣).

٣ - وشارك ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، الاتحاد الأفريقي (AU)، مفوضية الجماعات الأوروبية (CEC)، المنظمة الأوروبية للبراءات (EPO)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، جامعة الدول العربية (LAS)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (٧).

٤ - وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: جمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA)، الجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI)، جمعية شركات برامج الحاسوب (BSA)، رابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف (CEECA)، منظمة إذاعة أشرطة الفيديو الرقمية (DVB)، مؤسسة توفير المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL)، رابطة شركات الأفلام الأوروبية (EFCA)، مركز أمريكا اللاتينية للتبادل والتعاون (ECCLA)، مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF Europe)، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC)، الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء (FILAIE)، الاتحاد الدولي للممثلين (IFA)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI)، الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA)، الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM)، الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA)، الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO)، الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI)، المنتدى الدولي لمديري أعمال الموسيقيين (IMMF)، الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، جمعية الأطباء بلا حدود (MSF)، شبكة العالم الثالث (TWN) (٢٤).

٥ - وشارك ممثلو المنظمة غير الحكومية الوطنية التالية بصفة مراقب: مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) (١).

٦ - وشارك في الاجتماع ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية التي ليست معتمدة لدى الويبو، وذلك بصفة مراقب مؤقتة: منظمة تيسير الحصول على المواد التعليمية في منطقة أفريقيا الجنوبية/معهد المستهلكين لجنوب أفريقيا، تحالف واضعي البرامج الحاسوبية الخاصة بقطاع الأعمال (BSA) - الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمة الدولية للمستهلكين/منظمة تعزيز الحوار بين المستهلكين عبر المحيط الأطلسي - أمانة لندن، مؤسسة توفير المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL)، منظمة تعزيز الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI)، الغرفة الألمانية للمحاميين المتخصصين في مجال البراءات، تحالف منتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية المستقلة - لندن، معهد ابتكار السياسات (IPI) - الولايات المتحدة الأمريكية، معهد قانون التجارة الدولية والتنمية - IDCID (البرازيل)، الهيئة المعنية بميثاق الملكية الفكرية (IPC) لدى الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصانعين والتجارة - المملكة المتحدة، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، شبكة السياسات الدولية (IPN) - لندن، مركز لينك، جامعة فينفاترسراند - جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، شبكة العالم الثالث - جنيف، الاتحاد من أجل تعزيز الميدان العام - الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - واستندت المناقشات إلى الوثيقة التالية:

- "استعراض اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها في ما تقدمه الويبو من دعم للبلدان النامية في سبيل التنمية" (PCIPD/4/2).

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

٨ - افتتح الدورة السيد جيوفري يو، نائب المدير العام للويبو، الذي رحّب بالمشاركين نيابة عن المدير العام الدكتور كامل إدريس.

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

٩ - انتخبت اللجنة الدائمة بالإجماع السفير إنريكي منالو (الفلبين) رئيساً للدورة، والسيد فرناندو ساباتا لوبيس، مدير عام مكتب حق المؤلف (كولومبيا)، نائباً للرئيس.

١٠ - شكر الرئيس المشاركين على الثقة التي منحوها إياه بانتخابه رئيساً للدورة الرابعة للجنة الدائمة. وأشار إلى القرار الذي اتخذ أثناء جمعيات الويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ والقاضي بأن تعقد الدورة الرابعة للجنة الدائمة بالتزامن مع الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. وشرح الرئيس أن الدور المنوط باللجنة الدائمة هو استعراض أنشطة برنامج التعاون الإنمائي وأن تكون المحفل الرئيسي لتحديد أولويات جديدة واستعراض الأولويات الجارية، وكذلك لتقديم توصيات إلى مؤتمر الويبو. وقال الرئيس إن خطة برنامج العمل والتنمية الاقتصادية التي وضعتها الويبو لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد تمت صياغتها على أساس المناقشات التي أجريت في الدورة الثالثة للجنة الدائمة وفي المنتدى الخاص بالقضايا الاستراتيجية المستقبلية، الذي عُقد برعاية اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢. وأشار أيضاً إلى أنه ستتم مناقشة مسائل السياسة العامة في هذا الاجتماع في ضوء الإنجازات المشروحة في وثيقة اللجنة الدائمة، ومنها وضع سياسة واستراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية، ووضع سياسة عامة، والانتفاع بالملكية الفكرية في السوق، ونقل التكنولوجيا،

وتطوير الموارد البشرية، وتقديم الدعم المؤسسي، وإسداء المشورة التشريعية، وإقامة شراكات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. واستطرد الرئيس قائلاً إن الدورة الرابعة تتعقد، كما أُشير إليه في الوثيقة المذكورة، خلال مرحلة حرجية من مراحل تطور نظام الملكية الفكرية، وهي مرحلة تتميز بالمناقشات الجارية في المنظمات الدولية - وأحسن مثال على ذلك هو ما شوهد في مرحلة مبكرة من هذا الأسبوع في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات - وتشهد تحولاً كبيراً في الأولويات والاتجاهات التي تم تحديدها في إطار برنامج الويبو للتعاون من أجل توفير الأنشطة الإنمائية، وذلك منذ الاجتماع السابق الذي عقدته اللجنة الدائمة في سنة ٢٠٠٢. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تمكن هذه الدورة الدول الأعضاء من مناقشة الاتجاهات الجديدة الممكن انتهاجها في إطار برنامج الويبو للتعاون من أجل توفير الأنشطة الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وكذلك الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية، وكذلك الإجراءات والأنشطة التي من المزمع الاضطلاع بها مستقبلاً في هذين المجالين.

البند ٣: اعتماد جدول الأعمال

- ١١- تم، بالإجماع، اعتماد مشروع جدول الأعمال بصيغته المقترحة في الوثيقة PCIPD/4/1 Prov.
- ١٢- وفيما يخص البند ٥ من جدول الأعمال، أي اعتماد مشروع التقرير، اقترح الرئيس إمكانية عرض التقرير على الوفود في تاريخ لاحق نظراً للفترة القصيرة التي تستغرقها الدورة الرابعة، على أن يتم تعميم مشروع التقرير خلال الأسبوع الذي يبدأ يوم ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٥. بيد أنه اقترح أيضاً إمكانية اعتماد ورقة موضوعية في شكل ملخص يعده الرئيس وتمنح جميع الوفود فرصة النظر فيه قبل اختتام الدورة حتى يتسنى اعتماده. وتم الأخذ باقتراح الرئيس.
- ١٣- وانتقل الرئيس بعد ذلك لمسألة المنظمات غير الحكومية التي ليست معتمدة لدى الويبو والتي رغبت في المشاركة في الاجتماع، ودعا المستشار القانوني إلى قراءة أسمائها. وقرأت الأمانة قائمة المنظمات غير الحكومية البالغ عددها ١٥ منظمة غير معتمدة لدى الويبو وترغب في المشاركة في الاجتماع، وتلك المنظمات هي: معهد قانون التجارة الدولية والتنمية (IDCID)، البرازيل؛ معهد ابتكار السياسات (IPI)، الولايات المتحدة الأمريكية؛ تحالف منتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية المستقلة، لندن؛ شبكة السياسات الدولية (IPN)، لندن؛ الاتحاد من أجل تعزيز الميدان العام، الولايات المتحدة الأمريكية؛ منظمة تعزيز الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI)؛ الهيئة المعنية بميثاق الملكية الفكرية (IPC) لدى الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصانعين والتجارة، المملكة المتحدة؛ مؤسسة توفير المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL)؛ المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)؛ الغرفة الألمانية للمحامين المتخصصين في مجال البراءات؛ منظمة تيسير الحصول على المواد التعليمية في منطقة أفريقيا الجنوبية؛ معهد المستهلكين لجنوب أفريقيا؛ المنظمة الدولية للمستهلكين ومنظمة تعزيز الحوار بين المستهلكين عبر المحيط الأطلسي (TACD)، أمانة لندن؛ شبكة العالم الثالث، جنيف؛ مركز لينك؛ جامعة فينقاترسراند، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا؛ تحالف واضعي البرامج الحاسوبية الخاصة بقطاع الأعمال (BSA)، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقررت اللجنة، بالإجماع، قبول تلك المنظمات لحضور الاجتماع بصفة مراقب مؤقت.

البند ٤: استعراض اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها في ما تقدّمه الويبو من دعم لأهداف البلدان النامية في سبيل التنمية (الوثيقة PCIPD/4/2).

١٤- دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة.

١٥- وقالت الأمانة إن الويبو أتت عدداً من المبادئ التوجيهية في اضطلاعها ببرنامجه الخاص بتقديم الدعم للبلدان النامية. وشدّدت على أن الويبو تحاول، أولاً وقبل كل شيء وفي حدود الموارد المتاحة للأمانة، تغطية أكبر عدد ممكن من البلدان، وذلك وفي كل سنة من سنوات البرنامج، كما تحاول الاستجابة إيجابياً، حيثما أمكن ذلك، للطائفة الواسعة من المطالب والاحتياجات التي تبديها تلك البلدان. وتتراوح تلك المطالب من مطالب تتعلق بمعدات ودورات تدريبية أساسية للموظفين الإداريين العاملين في مكاتب الملكية الفكرية إلى مطالب تتصل بوضع سياسات وطنية في مجال الملكية الفكرية، ودراسة الفرص التجارية ودعمها لتمكين أصحاب المصلحة ضمن الاقتصاد الوطني من استغلال أصول الملكية الفكرية والانتفاع بها وخلق فرص العمل واستحداث الدخل. ومضت الأمانة تقول إن المبدأ التوجيهي الثاني يتمثل في كون الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة قائمة على الطلب واحتياجات الدول الأعضاء. وأضافت أن ذلك يعني أن الويبو تستجيب لمطالب محددة، وبلاستجابة لتلك المطالب تخوض في حوار متواصل مع البلد صاحب الطلب، مما يستغرق وقتاً طويلاً لتحديد الهدف المنشود من وراء النشاط المعني ولمعرفة كيف ومتى يمكن الاضطلاع به وتحديد الأفراد والمؤسسات التي ينبغي أن يستهدفها ذلك النشاط. وأوضحت الأمانة أن المبدأ الثالث يكمن في أن الويبو تتفاعل مع الوضع الآخذ في التطور في كل بلد من البلدان. ومضت تقول إن الويبو تتفاعل مع الظروف والسياقات والحساسيات وقدرات التأهب والأولويات التي يتسم بها البلد صاحب الطلب، كما أنها تراعي احتياجات وتوقعات الطائفة المتنوعة من أصحاب المصلحة الموجودين في ذلك البلد. وقالت إن المبدأ الرابع هو تفاعل الويبو أيضاً مع الوضع الدولي للملكية الفكرية الآخذ بدوره في التطور، وكذلك القضايا الناشئة الجديدة والظروف والتوقعات والاتجاهات الجديدة، وبوجه خاص فيما يتعلق بالسياسة العامة والأهداف الإنمائية الواسعة النطاق التي يطمح كل بلد من بلدان العالم النامي إلى تحقيقها. ويتمثل المبدأ الخامس، على حد قول الأمانة، في كون الويبو تعمل، لدى الاضطلاع بتلك الأنشطة وقدر الإمكان، على استخدام الخبرات المحلية والإقليمية. أما المبدأ السادس والأخير، كما جاء في قول الأمانة، فهو كامن في اشتراك الويبو مع الحكومة أو المؤسسة في البلد المعني في عملية تقييم تأخذ عموماً في حسابها طبيعة النشاط والفترة الزمنية التي يتم الاضطلاع به خلالها، وذلك من أجل استبانة ما إذا كانت النتائج المحصل عليها متسقة مع النتائج المرغوب فيها. وقدمت الأمانة شروحاً موجزة عن نوع الأنشطة التي تم الاضطلاع بها أو التي يجري الاضطلاع بها حالياً، تمشياً مع المبادئ التوجيهية. ومضت تقول إن الويبو تشارك، في أفريقيا، في جرد حالة الملكية الفكرية في ١٠ بلدان وتقوم، استناداً إلى ذلك الجرد، بمساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية ملائمة في مجال الملكية الفكرية تراعي مختلف الفئات من أصحاب المصلحة. وأضافت أنه سبق للمنظمة وأن شاركت أيضاً في حوار مع رسمي السياسات في القارة الأفريقية، وأحسن مثال على ذلك مشاركة الويبو النشطة في مؤتمر وزراء الصحة الذي عُقد بدعوة من المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، الواقع مقرها في ياوندي، والذي تناول المسائل المرتبطة بالصحة والملكية الفكرية. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو تعمل أيضاً، في الوقت الراهن، مع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وذلك من أجل مساعدتها على وضع استراتيجيات وطنية يمكن انتهاجها لحماية واستغلال البيانات الجغرافية دعماً للمنتجات والمحاصيل المحلية. وأشارت كذلك إلى أن المنظمة قد اضطلعت، بالنظر إلى وجود العديد من البلدان الأقل نمواً في القارة، بطائفة واسعة من الأنشطة بالتعاون الوثيق مع عدد من المؤسسات الإقليمية، من

قبيل المفوضية الأفريقية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي جهاز وضعه مؤتمر القمة الأفريقي بغية إعطاء أساس صلب لجميع الأنشطة الاقتصادية التي يُضطلع بها في القارة الأفريقية. وأوضحت الأمانة أن الويبو قامت، في البلدان العربية، بمساعدة الحكومات على إدراك إمكانات الصناعات الثقافية ومدى تأثيرها من الناحية الاقتصادية، وحجم الإسهامات التي يمكنها تقديمها إلى الاقتصاد الوطني. وأضافت أن الويبو أجرت دراسة في عدد من البلدان بهدف مساعدة تلك البلدان على وضع سياسات داعمة موثقة تساعد كلا من تلك الصناعات والمبدعين من المساهمين فيها على استيعاب مواطن قوته النسبية المحتملة. وأوضحت الأمانة أن الويبو قامت أيضاً بجمع كبار مسؤولي البلدان العربية لبحث كيفية الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل خلق فرص تجارية في الميدان، كما قامت، تحقيقاً للغرض ذاته، بجمع الشركات والمؤسسات والحكومات العربية التي تمتلك الخبرات اللازمة، وذلك من أجل تبادل الآراء والتوصل إلى نتائج تسهم في العمليات الداخلية الخاصة بها. ومضت الأمانة تقول إنه يجري الاضطلاع بهذه العملية، ضمن النطاق الآسيوي، بالتعاون مع ١٠ بلدان تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك من أجل إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية العملية. وأوضحت أن تلك الدراسات لا يجري الاضطلاع بها من قبل الويبو ولكن يجري تحديد معالمها عن طريق سلسلة من الحوارات التي تجرى مع فرادى الحكومات ضمن أمانة الرابطة المذكورة، والفريق العامل التابع للرابطة والمعني بالملكية الفكرية والمؤلف من ممثلين عن الحكومات، ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا - جنيف المكونة من سفراء تلك الدول المعتمدين في مدينة جنيف. وقالت الأمانة إن هذا المثال يوحي للجنة الدائمة فكرة أن الويبو تقوم، لدى إعدادها أنشطة ومشاريع، بإشراك طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة على مختلف المستويات الوطنية، وبالاستناد إلى آليات وهيئات إقليمية إذا كان النشاط المعني ذو طابع إقليمي. وأضافت أن الويبو اضطلعت بكثير من الأنشطة في مجال إسداء المشورة بشأن التشريعات إلى عدد من البلدان، وبخاصة إلى البلدان الأقل نمواً، ولم تقتصر في ذلك على بلدان القارة الآسيوية وإنما جميع البلدان الراغبة حالياً في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تتأهب لتنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. وقالت الأمانة أيضاً إن تلك المشاورات والنصائح تطرقت خصوصاً لأشكال المرونة الموجودة في ذلك الاتفاق، ذلك أن تلك المسألة هي التي طلبت الحكومات بشأنها المزيد من الدعم والإسهام. وأوضحت أن تلك المشورة المقدمة هي ذات طبيعة ثنائية وسرية، غير أنها أكدت لجميع المندوبين أن ذلك جزء هام وحساس من الدعم المقدم حالياً إلى الحكومات. واستطردت الأمانة قائلة إن الويبو شاركت أيضاً في حوار إقليمي تطرق إلى الكيفية التي يمكن بها للأطراف الفاعلة، وبخاصة فرادى المبدعين ومؤيدي المقطوعات الموسيقية وملحنيها، الانتفاع بنظام الملكية الفكرية القائم في تلك البلدان وعلى الصعيد الدولي. وأضافت أن ذلك الحوار بحث أيضاً ماذا يمكن لهؤلاء المنفعين أن ينتجوا ويبدعوا دعماً لصناعتهم الثقافية المحلية الآخذة في الازدهار، مما سيسهم أيضاً في إبراز التقاليد المحلية والتنوع الثقافي. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو قامت، ضمن إقليم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتنظيم اجتماع هام حضره وزراء بلدان منطقة البحر الكاريبي المكلفين بمسألة الملكية الفكرية. وقالت إن ذلك الاجتماع مكن من تحديد برنامج مشترك يتضمن أنشطة دقيقة أبادي الوزراء رغبتهم في تنفيذه ضمن ذلك الإقليم الفرعي، كما شكل ذلك البرنامج محتوى اتفاق تعاون وقع عليه الوزراء والمدير العام للويبو. وأشار أيضاً إلى أن الويبو تعمل حالياً، بشكل وثيق، مع عدد من البلدان في تلك المنطقة من العالم، وذلك قصد الاضطلاع بعمليات رصد للملكية الفكرية أو عمليات جرد للوضع السائد حالياً في مجال الملكية الفكرية في تلك البلدان، ومن ثم تمكين تلك البلدان من وضع استراتيجيات ملائمة في مجال الملكية الفكرية تتسق مع أهدافها الإنمائية الإجمالية. ولوحظ، في هذا الصدد، أن بعضاً من تلك البلدان أدرك أيضاً، لدى اضطلاعهم بعملية الجرد، أن الروابط المؤسسية الوطنية ليست موجودة بالقدر الكافي وأنه ينبغي، في إطار عملية الجرد وعملية وضع

الاستراتيجيات الملائمة في مجال الملكية الفكرية، إنشاء تلك الروابط أو تعزيزها. وشرح أنه تم، في مجال المشورة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وأشكال المرونة المتوافرة في ذلك الاتفاق وفي معاهدات دولية أخرى، إجراء مناقشات بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك كيفية أعمال إعلان الدوحة على المسائل المرتبطة بالقيود والاستثناءات، منها تعزيز التعليم وفرص الحصول على المعارف ضمن إطار حق المؤلف، وحماية البيانات الاختبارية، والتنافس، وكذلك مسألة الاستيراد الموازي. وأضافت الأمانة أن الويبو قامت أيضاً، في ذلك الإقليم، بتنظيم مناقشة شارك فيها رؤساء مكاتب الملكية الفكرية لبلدان أمريكا اللاتينية وتم التطرق فيها إلى المسائل المرتبطة بالسياسة العامة في مجال الملكية الفكرية. ومضت تقول إن المناقشات شملت، فيما يخص مسألة البرامج الحاسوبية الخاضعة لملكية خاصة أو تلك المفتوحة المصادر، طائفة من الآراء تباینت بين متحدثين من الأوساط الأكاديمية، والحكومات، ومنظمات الدفاع عن المستهلكين، والدوائر الصناعية. ولاحظت الأمانة أن ذلك المثال يؤكد تجربة الويبو بأنه كلما تم التطرق لمسألة هامة تكثر الآراء، وبالتالي فإن علي البلد تقرير ما هو الرأي الأنسب بالنسبة له. وألقت الأمانة الضوء، فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً، على نشاط ذي أهمية تم الاضطلاع به في أواخر العام الماضي، وذلك بدعم سخي من حكومة جمهورية كوريا. وذكرت أن الويبو نظمت مؤتمراً وزارياً استعرض الآراء المتاحة للبلدان الأقل نمواً اعتماداً أشكال الانتفاع المناسبة من نظام الملكية الفكرية، وتعزيز نطاق الأهداف الإنمائية الخاصة بها، وبحث تلك الخيارات في ضوء الخبرات التي اكتسبتها بلدان أخرى مرت بأوضاع اقتصادية مماثلة في عهد قريب. واختتمت الأمانة كلمتها قائلة إن المنظمة والأمانة تتطلعان، بالطبع، إلى أي اقتراحات وملاحظات وإرشادات تقدمها الدول الأعضاء خلال اليومين المقبلين. وأكدت للوفود أن أعضاء الأمانة، ليس فقط من هم على مستوى القطاع المعني أساساً بالبلدان النامية بل من هم أيضاً على مستوى المنظمة قاطبة، يشكلون فريقاً متخصصاً يعمل كل ما بوسعها في سبيل خدمة مصالح الدول الأعضاء.

١٦- وأشار وفد المغرب، الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إلى الوثيقة PCIPD/4/2 التي تلقي الضوء على اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها وما تقدمه الويبو من دعم لأهداف البلدان النامية في سبيل التنمية. وأضاف أن الاتجاه الإجمالي للسياسات الموصوفة في الوثيقة يفي بتوقعات البلدان الأفريقية بشكل عام، خصوصاً لأنه يتساق مع نظرة الويبو المستقبلية واتجاهها الاستراتيجي، الذي يستند إلى الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بوصفه القوة الدافعة التي تمكن من خلق الثروات والتغلب على الفقر. ورحب الوفد بالأنشطة التي تضطلع بها الويبو في إطار برامجها الخاصة بالتعاون لأغراض التنمية والشاملة للبلدان الأفريقية، كما أدرك أهمية تعزيز نظام الملكية الفكرية بوصفها أداة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في البلدان النامية. وحث الوفد المكتب الدولي على الاستمرار في العمل بكثافة على مساعدة البلدان الأفريقية من أجل تمكينها من مجابهة التحديات الكثيرة الماثلة أمامها في مجال الملكية الفكرية. وفيما يخص تلك التحديات، قال الوفد إن من الجدير، أولاً، تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات وتوفير التدريبات اللازمة في مجال الانتفاع بنظم البراءات وبحق المؤلف؛ ثم جدير، ثانياً، تناول مسألة إذكاء الوعي ونشر المعلومات بغية تعزيز الإبداع والابتكار؛ ومن اللازم، ثالثاً، تحديث إجراءات الإدارة، وبخاصة الإجراءات الحكومية، فيما يخص حقوق الملكية الفكرية، كما يلزم أيضاً تحسين الآليات المؤسسية اللازمة لإدارة حق المؤلف؛ ثم من الضروري، رابعاً، الحصول على المساعدة اللازمة لإقامة نظم وطنية في مجال الملكية الفكرية تتسم بالفعالية والكفاءة، وإيلاء الاعتبار اللازم لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة لدى اتخاذ القرارات بشأن أنشطة التعاون لأغراض التنمية، وتدعيم المكاتب الوطنية بغية ضمان استفادتها من التشريعات الملائمة في مجال الملكية الفكرية، مما يشكل أمراً

جوهرياً إذا ما أرادت البلدان الأفريقية تعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوفد أنه لا بد للبلدان الأفريقية، أخيراً، الاستفادة حق الاستفادة من المرونة التي تتيحها الصكوك الدولية، على النحو المشار إليه في الفقرات من ٤١ إلى ٤٤ من الوثيقة PCIPD/4/2. واعتبر أنه من الأساسي أيضاً تحسين فرص الحصول على المعلومات التقنية، ضمن إطار خطة عمل الويبو، وذلك من أجل سدّ الفجوة الرقمية. ورأى الوفد أن تعزيز الملكية الفكرية وحمايتها وإعمال حقوق الملكية الفكرية بفعالية من الأمور التي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على إقامة إطار قانوني فعال وعلى وجود هياكل تنظيمية حديثة وبنى أساسية إدارية وافية بالغرض، وذلك لتمكين الناس من اكتساب حقوق الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلاً إنه على الرغم من أن آليات الإعمال موجهة أصلاً لمنع التعدي على الملكية الفكرية، فإن الواقع يستلزم أيضاً بذل جهود لضمان تمكن أصحاب الحقوق والمجتمع بأسره من جني منافع ملموسة من نظام الملكية الفكرية.

١٧- واعترف وفد إيطاليا، الذي تحدث باسم المجموعة باء، بالجهد الكبير الذي بذله المكتب الدولي والإنجازات التي حققها بفضل الأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن في مجال التنمية، غير أنه رأى أيضاً أن الوقت مناسب لمناقشة لزوم ارتقاء دور الويبو وأنشطتها إلى مستويات تتجاوز المسائل المرتبطة ببناء القدرات وتعميق الفهم للعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال الوفد إنه ينبغي للويبو، هي وجميع وكالات الأمم المتحدة، الإسهام على نحو متسق في عملية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأضاف أن الويبو قامت، في فترات السنتين الماضيتين، بتخصيص كمية ضخمة من الموارد المالية والبشرية لضمان تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إتاحة الملكية الفكرية بوصفها أداة تسهم في التنمية، كما أن المدير العام للويبو قد اقترح تخصيص كمية كبيرة أخرى من الموارد في فترة السنتين المقبلتين لأغراض أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات. ورأى الوفد أن من الأهمية بمكان أن تواصل الويبو تخصيص موارد مالية جمة لتلك الأنشطة في المستقبل. ومضى يقول إن من رأي بلدان المجموعة باء، بعد أن استمعت لمداخلات كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمنظمات غير الحكومية خلال الدورة الأولى من الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات، أن ما تكرسه الويبو حالياً من وسائل لتلك الأنشطة، إضافة إلى الموارد المالية، يفي تماماً بأهداف الويبو وأنه ينبغي النظر في احتياجات المستفيدين وتقييمها. ورأى الوفد أنه ينبغي للويبو مراعاة المرونة الموجودة في الاتفاقات الدولية، مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ورأى أيضاً أنه من المناسب، كخطوة أولى، الاضطلاع بعمليات جرد وتقييم لأنشطة الويبو في هذا المجال. ورغب الوفد في التحقق، على وجه الخصوص، مما إذا كانت الأنشطة التي تضطلع بها الويبو تلبي فعلاً الاحتياجات التي تبديها البلدان المستفيدة، وكذلك في تبين الطريقة التي يمكن بها تحسين عملية التنسيق بين أنشطة الويبو والبرامج التي تضطلع بها منظمات دولية وهيئات مانحة أخرى. واقترح الوفد الخوض، خلال هذه الدورة، في مناقشة من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق يمكن من اعتماد توصية والقيام بجرد وتقييم لأنشطة الويبو في مجال التنمية، وطلب إعداد تقرير لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تعليقات ومقترحات بغية إعادة توجيه أنشطة المكتب الدولي. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن بلدان المجموعة باء تعرب عن أملها في أن يُفتح في هذا الاجتماع باب المناقشة بشأن الطريقة التي يمكن بها للجنة الدائمة توضيح ولايتها ودورها في دعم العمل الذي تضطلع به الويبو في مجال الملكية الفكرية والتنمية.

١٨- وأعرب وفد جامايكا، الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن أسفه لأنه لم يتمكن من حضور بداية الاجتماع، إذ أن ممثلي المجموعة كانوا يشاركون في اجتماع تنسيقي إقليمي ولم يرد إلى بالهم أن الاجتماع قد يبدأ دون حضور المجموعة. وابتدأ الوفد مداخلته، بعد

ذلك، بالقول إن كل عضو من أعضاء المجموعة سيقدم تعليقاته الخاصة بشأن الوثيقة PCIPC/4/2 أثناء هذه الدورة. وأضاف أن ثمة حاجة ماسة إلى تكرار الاجتماعات في إطار اللجنة الدائمة، على الأقل مرة في السنة، إذ مرت سنتان على انعقاد الاجتماع السابق لهذه اللجنة، ومنذ ذلك الوقت لم تتح للوفود فرصة استعراض برامج المنظمة وأنشطتها. ومضى الوفد يقول إن من رأي المجموعة أنه ينبغي للويبو، على الرغم من قيامها بتزويد البلدان بالمساعدة التقنية، أن تضطلع بالمزيد لضمان أن تكمل تلك المساعدة الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن الغرض من البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الويبو، والتي من المزمع تكثيفها خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، هو مساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا وخلق أصول في مجال الملكية الفكرية واستحداث الدخل والعمالة، وذلك عن طريق إدراج استراتيجيات الملكية الفكرية وتنفيذها ضمن أهدافها المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وطلب الوفد إطلاعه، بالتفصيل، عن الكيفية التي ستنتم بها ترجمة الأفكار العامة المبينة في هذه الوثيقة إلى إجراءات ملموسة، وما سيخلفه ذلك من آثار على الميزانية. وقال إن المجموعة لاحظت أن الفقرة ٩ من الوثيقة المذكورة تفيد بأنه يمكن للويبو تنظيم موارد الوكالات الحكومية المختلفة وغيرها من الشركاء الرئيسيين في القطاعات غير الحكومية وقطاعات الأعمال دعماً لاستراتيجيات الملكية الفكرية الهادفة إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والصناعات الثقافية. وأشار الوفد إلى أن المجموعة لم تستوعب جيداً المعنى المقصود في تلك الفقرة، وهي ترى أنه من المفيد جداً أن توافيها الأمانة بمزيد من المعلومات في هذا الشأن. وأكد الوفد على ضرورة تقديم توضيحات بشأن القطاعات غير الحكومية وقطاعات الأعمال المشار إليها في تلك الفقرة. ورغب في التحقق أيضاً مما إذا كانت تلك القطاعات قد منحت للمنظمة موارد مالية، وما إذا كانت تلك الموارد قد استخدمت لتمويل أنشطة التعاون لأغراض التنمية، وطلب تحديد هوية هؤلاء الشركاء، إن وجدوا. وأشار الوفد إلى أن المعنى المقصود من الفقرة ٩ لا يزال غامضاً، وبناء عليه فإنه من المفيد جداً تقديم معلومات في هذا الشأن خلال هذا الاجتماع. وأضاف أن المجموعة تود التشديد على أنه لا ينبغي الاقتصار على إبقاء الموارد اللازمة لتمويل أنشطة الويبو مدرجة في الميزانية العادية للمنظمة وإنما ينبغي أيضاً تعزيزها من أجل ضمان تنفيذ مختلف الأنشطة على نحو تام وفعال. ومضى الوفد يقول إن المجموعة ترغب، بناء على ذلك، في التحذير من أي اعتماد على موارد من خارج الميزانية لتمويل أنشطة التعاون على نطاق الويبو. وأكد على أنه في حين يعترف بأن الإسهامات المقدمة من البلدان المانحة يمكنها زيادة حجم المساعدة التقنية، فإنه يرغب في التشديد أيضاً على أن منح موارد من خارج الميزانية عملية لا تحكمها قواعد ومبادئ توجيهية موضوعية على نطاق المنظمة. وأضاف أن تلك الموارد غالباً ما يتعذر توقعها، مما يؤثر على قدرة تلك الأنشطة والمشاريع على الدوام، وعلى شفائيتها وحيادها. ورغب الوفد في التشديد كذلك على ضرورة إبقاء أنشطة التعاون مدرجة في ميزانية الويبو وعلى ضرورة تعزيزها. وحث على وجوب جمع موارد إضافية بغية الاضطلاع بأنشطة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك اتفاق التعاون الموقع بين الويبو وحكومات منطقة البحر الكاريبي. واستطرد الوفد قائلاً إن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو تظل من الأمور الحاسمة الأهمية نظراً لاتخاذ البلدان النامية خطوات لوضع تشريعات تنفيذية في مجال الملكية الفكرية، من قبيل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمعاهدات التي تديرها الويبو. وأشار إلى أنه لا ينبغي لتلك المساعدة التركيز فقط على تكييف التشريعات الوطنية مع المعاهدات القائمة في مجال الملكية الفكرية، وإنما، وذلك هو الأهم، على الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية الانتفاع بأوجه المرونة الموجودة في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية دعماً لأهدافها الإنمائية. وأوضح الوفد أن المرونة الموجودة في القوانين المتصلة بحقوق الملكية الفكرية من الجوانب المهمة للاتفاق المذكور. وقال إنه يمكن الاستناد إلى إعلان الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العمومية، وكذلك إلى قرار المجلس العام المؤرخ ٣٠

أغسطس/آب، فيما يتعلق بالبلدان التي لا تمتلك قدرات تصنيعية أو تشكو من نقص في تلك القدرات. ورأى الوفد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لبرنامج التعاون الذي وضعته الويبو الاستجابة للمطالب الواردة من بلدان تلتزم مشورة محددة بشأن كيفية تنفيذ التشريعات، بما في ذلك الاستثناءات والقيود، في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أنه ينبغي للويبو أيضاً مواصلة التعاون في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة مع المنظمات الدولية المعنية. ورحّب الوفد بالاهتمام الذي سيولى للمشاريع والخدمات المتصلة بالصناعات القائمة على حق المؤلف والصناعات الثقافية، والسياحة، والرعاية الصحية، واستراتيجيات تعزيز قيمة العلامات لصالح قطاع الحرف اليدوية. واتفق الوفد مع الملاحظة التي مفادها أن البلدان النامية تمتلك ثروة كبيرة من الأصول الثقافية، ملموسة وغير ملموسة، وأنه ينبغي أن يكون استغلال تلك الأصول لصالح تلك البلدان جزءاً لا يتجزأ من أهداف المنظمة. ودعا إلى تعزيز الأنشطة دعماً للصناعات الثقافية الوطنية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية في البلدان النامية. ومضى الوفد يقول إن من التطورات المهمة المتوخاة في مجال الأنشطة في المستقبل قيام الويبو بمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها لتمكينها من المشاركة في عمليات نقل التكنولوجيا وتبادلها والانتفاع من تلك العمليات. وأضاف أن المجموعة قد شددت، في الدورة الماضية للجنة الدائمة، على ضرورة توسيع نطاق خطط العمل التي تركز على الصعيدين الوطني والإقليمي كي تشمل مساهمة مختلف الوزارات والوكالات الحكومية، وذلك بغية تحسين الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها. كما شدد الوفد على أن هذا المقترح مناسب أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً لأنه يركز بشكل متزايد على الجوانب الإنمائية للملكية الفكرية، مما يجعله مقترحاً ذا طبيعة شاملة، وعلى أن المساعدة التقنية من الخدمات البالغة الأهمية التي تمكن البلدان من بناء قدراتها، وبخاصة في قطاع الإنتاج، وذلك من أجل تعزيز قدرتها التنافسية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال الملكية الفكرية تظل من الخدمات الهامة، إذ هي تسعى إلى ضمان الانتفاع بالملكية الفكرية بوصفها أداة مهمة في مجال دعم التنمية.

١٩- وأعرب وفد بنن، الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، عن شكره للأمانة على تحضيرها الممتاز لهذه الدورة وعلى نوعية الوثائق. ولاحظ أن ٣٣ سنة قد مرت منذ أن قرّرت الأمم المتحدة إطلاق اسم "البلدان الأقل نمواً" على فئة من البلدان اعتبرتها بلداناً تشكو من عجز خاص يمنعها من التقدم وتستحق، بناء على ذلك، اهتمام المجتمع الدولي والدعم اللازم للاضطلاع بجهودها الإنمائية. وأشار الوفد إلى أن الخطر الذي يهدّد تلك البلدان، التي يتشرف بتمثيلها، يكمن في أن تجد نفسها عن قريب معزولة عن باقي مجموعات البلدان وتفقد بالتالي كل فرص الخروج من هذه الأزمة وتدخل في دوامة العزلة، وذلك على الرغم من الإرادة القوية والجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لمجابهة التحديات المطروحة حالياً أمامها. وأوضح الوفد أنه لا شك في أن الوضع السائد حالياً في مجال الأعمال يشرح الانشغال الذي أبدته الويبو إزاء البلدان الأقل نمواً، وأضاف أن حكومات تلك البلدان قد تمكنت، بفضل سبل التعاون التقني التي أتاحتها الويبو، من الإسراع بتنفيذ عملية من اختيارها أو تيسير تنفيذها. وقال الوفد أيضاً إنه تم تحديد الأولويات الراهنة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً، الذي عُقد في مايو/أيار ٢٠٠١، وأن الويبو قد نفذت توصيات ذلك المؤتمر في المجالات الخمسة التالية: الإدارة المشتركة لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والموارد الوراثية، والمعارف التقليدية والفلكلور والشركات المتوسطة والصغيرة. وأوضح أنه يتم الاضطلاع بأنشطة ملموسة في تلك المجالات. وأضاف الوفد أن ذلك مكن المجموعة من الانتفاع ببرنامج شبكة الويبو للمعلومات (WIPONET) الذي يسعى إلى أتمتة مكاتب الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها، حتى اليوم، فيما لا يقل عن ٢٨ بلداً من البلدان الأقل نمواً. واستطرد الوفد قائلاً إن الويبو تضمن كذلك تدريب الموارد البشرية لتلبية احتياجات تلك

البلدان. وقال إن أكاديمية الويبو العالمية تقدم المساعدة في شتى البلدان. ولاحظ أن نوعية النتائج المحصل عليها في هذا المجال جديرة بالتقدير. وشكر الوفد البلدان المانحة والهيئات المساهمة في الميزانية العادية ودعا الويبو إلى الاستمرار في هذا النهج الإيجابي باستخدام مختلف أشكال الدعم المقدم حالياً إلى أنشطتها، ذلك أن الاقتصاد الحالي القائم على المعارف قد زاد من أهمية حقوق الملكية الفكرية في المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة. وقال الوفد إن البلدان الأقل نمواً ترغب، على غرار بعض البلدان النامية، في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية للحصول على نتائج تمكنها من تعزيز تنميتها وخلق الثروات. ورأى أن تلك البلدان تبذل جهوداً جبارة لإدراج الملكية الفكرية في سياستها الإنمائية الوطنية، وذلك على الرغم من مواجهتها رهانات مختلفة في سعيها إلى وضع نظام فعال في مجال الملكية الفكرية. غير أن الوفد لاحظ أن بالرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان من أجل وضع نظم في مجال الملكية الفكرية، فإنها لا تزال تواجه شح الموارد وهشاشة الهياكل الخاصة بالملكية الفكرية والتي تفتقر إلى الموظفين المؤهلين وإلى المعارف والمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالملكية الفكرية. واعترف الوفد بالمنافع التي يمكن جنيها من ذلك، ولكنه لم يستهن بالصعوبات التي تعترض سبيل إنشاء مؤسسات الملكية الفكرية. وأضاف أن معظم بلدان المجموعة يفتقر إلى بنى أساسية في مجال الملكية الفكرية وإلى إطار مناسب وهياكل فعالة وموظفين مدربين وشبكات اتصال نموذجية، كما أن جميع تلك البلدان يفتقر إلى ما يلزم من موارد تقنية ومالية لتلبية الاحتياجات القائمة دون اللجوء إلى المساعدة المالية للاضطلاع بهذا الجهد الجبار. وعليه، دعا الوفد إلى إنشاء صندوق استثماري، على النحو المتوخى في الفقرة ٧٦ من الوثيقة PCIPD/4/2، يمكن من خلاله للبلدان الصناعية أو البلدان النامية التي أحرزت تقدماً نسبياً من تقديم الدعم المالي إلى أنشطة التعاون الذي تضطلع بها الويبو لأغراض التنمية، وبخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً. وأضاف أن الواقع الذي تعيشه البلدان الأقل نمواً يستلزم من البلدان الغنية تقديم مساعدة منسقة في مجال نقل التكنولوجيا، كما أن تلك البلدان ترغب في تحقيق نتائج ملموسة، إذ أصبح تضيق الفجوة القائمة بينها وبين البلدان الأكثر تقدماً من الأمور الملحة على الصعيد العالمي. وأوضح الوفد أن الاتجاه صوب اقتصاد يقوم على الدراية ويستند إلى نظم الملكية الفكرية العالية الأداء من السبل المؤدية إلى خلق الثروات للمساعدة على بلوغ تلك الأهداف، وعلى الرغم من ضخامة المهمة، فإن المنافع التي يمكن جنيها تستحق منا مجابهة التحدي، خصوصاً فيما يتعلق باستحداث آليات لحماية المعارف التقليدية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمعظم بلدان المجموعة. ورأى الوفد أنه يجري حالياً، نظراً لعدم وجود إطار قانوني سليم يمكن من توفير الحماية، استخدام المعارف التقليدية لصناعة منتجات جديدة، وذلك دون أن ينتفع أصحاب الحقوق الأصليون من المنافع التي تدرها المتاجرة بتلك المنتجات. وقال إن تطبيق حقوق الملكية الفكرية على المعارف التقليدية والفلكلور يتسم بإمكانات اقتصادية حقيقية لمعالجة ذلك الوضع. ومضى يقول إن تلك المعارف من الموارد الوطنية التي تظل، في مجملها، غير مستغلة وغير مستخدمة. وأضاف أن تلك المعارف غالباً ما توجد بوفرة كبيرة في البلدان الأقل نمواً، ولذا من المرغوب فيه إيجاد إطار مؤسسي يمكنه توفير الحماية الملائمة لتلك الموارد وتنظيم استخدامها. وبين الوفد أن التقدم التكنولوجي، خصوصاً في مجال المعلومات والاتصالات، قد أسهم مؤخراً في تهميش البلدان الأقل نمواً، ولذا لا ينبغي التغاضي عن تنميتها. وأشار إلى أن مجموعة البلدان الأقل نمواً أيدت إنشاء الويبو قاعدة بيانات بشأن حقوق الملكية الفكرية، وذلك لتزويد مواطني تلك البلدان بوسيلة تعويض عن دخولهم من حق المؤلف، الذي يدين لهم به العالم المتقدم. وأضاف الوفد أن معارف تلك البلدان قد استغلت دون أن يعود ذلك بأي فوائد عليها، وشدد على أن الوقت قد حان للإسهام في إشراك تلك البلدان في الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك استناداً إلى المعارف القائمة وإلى نوع التكنولوجيات الحديثة التي تعد في صميم المشاكل الاقتصادية. ورأى الوفد أن مجموعة البلدان الأقل نمواً ترغب في أن يسفر هذا الاجتماع عن اعتماد توصيات ترمي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، ودعا الويبو إلى

مواصلة ما تبذله هي والدول الأعضاء من جهود دؤوبة في سبيل توفير الموارد اللازمة وأشكال الاستجابة المناسبة لتلبية احتياجات تلك البلدان، وهي احتياجات تستحق عناية بالغة الدقة.

٢٠- وأعرب وفد لكسمبرغ، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٥ دولة، عن شكره لأمانة الويبو على الوثيقة PCIPD/4/2، وأكد مجددا دعمه للعمل الذي تضطلع به اللجنة، ولتعزيز مركز اللجنة ودورها من أجل توسيع نطاق نشاطها وتكثيف عملها. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي يشاطر الهدف المتوخى من العمل الذي تم إنجازه فعلاً عن طريق استراتيجيات الويبو وسياساتها، وارتأى أنه من المستحسن توسيع نطاق أنشطتها، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجاتها ومطالبها ومستوى التنمية السائد في كل بلد. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي لأنشطة الويبو أن تتجاوز المساعدة التقنية وبناء القدرات على الصعيد الوطني، نظراً للحاجة إلى توسيع إدراكها وفهمها للطريقة التي يمكن بها للملكية الفكرية الإسهام، بصورة أفضل، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً. وأضاف أن من شأن ذلك دعم النهج المتبع من قبل الويبو والهادف إلى زيادة التشديد على الحاجة إلى توازن بين حماية الملكية الفكرية وبين التنمية الاجتماعية. وأبدى الوفد سروره إزاء النهج البناء والقائم على النتائج الذي اعتمده الويبو، وهو نهج يضمن انتفاع البلدان النامية بالملكية الفكرية، سواء في مجال الملكية الصناعية أو في المجال الثقافي، حتى تتمكن تلك البلدان من الارتقاء إلى اقتصاد قائم على المعارف وجني منافع من ذلك الاقتصاد. وأوضح أنه ينبغي التشديد بشكل خاص على المجالات الكفيلة بالإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وأنه ينبغي، إلى جانب مراعاة أهداف التنمية المستدامة، تضمين برامج المساعدة التقنية عنصراً للتقييم والمتابعة، مع إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة بكل بلد. واستطرد الوفد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يساند تماماً الفكرة الأولية التي تفيد بضرورة تبادل الخبرات والمعلومات بغية استحداث نماذج يمكنها أن تنطبق بشكل مماثل على بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، قال الوفد إن الاتحاد يؤيد الأهداف المحددة لبرامج الويبو فيما يخص المساعدة التشريعية وتمكين البلدان من اتخاذ القرارات الصائبة في تشريعاتها الوطنية بخصوص مختلف الحلول البديلة وأوجه المرونة التي يتيحها الإطار القانوني الدولي. وفي هذا الصدد، بين الوفد أن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات تكتسي أهمية خاصة، إذ هي تمكن البلدان النامية من تنفيذ إعلان الدوحة تنفيذاً تاماً. وأشار إلى أنه قد يكون من المناسب، كنتيجة لتحديد البيانات الجغرافية وحمايتها، استكشاف أسواق التصدير المحتملة، مما يمكنه الإسهام حتى في حماية منتجات المعارف التقليدية. كما أوضح الوفد أنه قد يكون من المفيد جداً تبادل الممارسات الجيدة، وهو نشاط يمكن القيام به أيضاً في سياق اللجنة الدائمة. وقال إن الاتحاد الأوروبي أبدى سروره أيضاً لرؤية الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في مجال البحث بفضل دعم مالي من القطاع العام. ورأى أنه من الأهمية الكبرى بمكان إقامة صلة بين نوع البحوث الممولة من القطاع العام وبين الاستخدامات التجارية المحتملة، وبخاصة لصالح الشركات المتوسطة، وذلك يشكل عنصراً من العناصر الكبرى المكوّنة لجميع الاقتصادات. وشدد الوفد على أهمية الاعتراف بالإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها البلدان النامية، وأهمية تيسير إنشاء الصناعات المبدعة. وشرح أن الصناعة الثقافية المزدهرة لا تعني الحفاظ على الهوية الوطنية للبلد فحسب، وإنما تعني أيضاً الترويج لسمعة البلد على نطاق أوسع. وقال إنه ينبغي، لدى تنمية جميع الصناعات المبدعة، الحفاظ على توازن معين في كل من التشريعات الدولية والوطنية بين أصحاب الحقوق والمنفعين بها، وذلك نظراً لأوجه المرونة المخصصة لفئة محددة من المنفعين، مثل المعوقين. واستطرد قائلاً، فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالملكية الصناعية، إن الاتحاد الأوروبي يرغب في إيلاء اهتمام أكبر لتحديد المجالات التي تستلزم إدخال تحسينات وفق خصائص كل مجال، وإنه يعرب عن دعمه للعمل الجاري بشأن الجوانب المرتبطة بحماية الموارد

الوراثية والمعارف التقليدية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم إلى الويبو اقتراحاً متزناً بشأن تبيان أصل الموارد الوراثية أو مصادرها وتفصيل المعارف التقليدية في الوثائق المرفقة بطلبات البراءات. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الويبو تأييداً تاماً في إيلائها اهتماماً خاصاً لضرورة استحداث أصول في مجال الملكية الفكرية على مستوى مؤسسات البحث وإدارة تلك الأصول، وإنشاء شبكات قائمة على البحث لمراكز بناء القدرات في مجال منح تراخيص الملكية الفكرية في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً، وذلك من أجل تمكينها من المشاركة في أنشطة نقل التكنولوجيا وتبادلها بين البلدان، والانتفاع من تلك الأنشطة.

٢١- وأعرب وفد سنغافورة، الذي تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي: بروني دار السلام وكمبوديا وإندونيسيا وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام، عن شكره للأمانة على إعدادها وثيقة الاجتماع، ولنائب المدير العام، السيد جيوفري يو، على العرض الشفوي التكميلي الذي أدلى به. وقال إن مداخلة له تكون مطولة، إذ سبق وأن أدلى ببيان موضوعي في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات بشأن الدور الذي تؤديه الويبو في مجال تعزيز التنمية في منطقة الرابطة. غير أن الوفد رغب في الإعراب عن تقديره للمدير العام والموظفين العاملين تحت إشرافه على ما يكرسونه من جهود وعلى المساعدة المستمرة التي تقدمها الويبو إلى الرابطة في مجال تنفيذ السياسات وصياغة الاستراتيجيات والاضطلاع بالأنشطة العملية بهدف مساعدة الحكومات والمبدعين والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة على تدعيم نظم الملكية الفكرية بوصفها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشاطر الوفد الويبو أيضاً رأيها بشأن الأهمية التي لا تزال تكتسبها المساهمة الوثيقة في المناقشات بشأن السياسات، وذلك بغية المساعدة في تشكيل القضايا ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في الرابطة، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الوطنية لدى تحديد الاتجاهات والبرامج والأنشطة المستقبلية. وقال الوفد إنه لا يرغب في الخوض في التفاصيل بشأن الطائفة الواسعة من الأنشطة التي اضطلعت بها الويبو في منطقة الرابطة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، ولكنه أوضح أن سنة ٢٠٠٤ كانت سنة جيدة فيما يخص التعاون بين الرابطة والويبو بدأت بزيارة ناجحة قام بها الأمين العام للرابطة إلى الويبو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وقال كذلك إنه تم، عقب تلك الزيارة، تحديد مجالات رئيسية عدة تتعلق بالملكية الفكرية لأغراض إقامة تعاون أوثق بين الرابطة والويبو. وأضاف أن الويبو اضطلعت في منطقة الرابطة، خلال تلك السنة، بما يزيد على ٣٠ بعثة وندوة وحلقة عمل وزيارة دراسية وغير ذلك من التظاهرات التي تناولت طائفة من القضايا على المستويين الوطني والإقليمي. وأشار الوفد إلى أن الدورة التاسعة من المشاورات بين الرابطة والويبو، التي عُقدت في جنيف في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ بين المدير العام للويبو وسفراء الرابطة المعتمدين في جنيف، أسهمت في تعزيز التعاون الوثيق القائم بين الجهتين. ومضى يقول إن كبار مسؤولي الويبو شاركوا، مؤخراً، كبار المسؤولين الاقتصاديين في الرابطة في حوار رفيع المستوى أجري في ملنيليا. ولاحظ الوفد أيضاً أن التعاون بين الويبو والرابطة كان تعاوناً وثيقاً ومتنوعاً وكثيفاً، وأعرب عن تطلعه لمزيد من التعاون مع الويبو في مجال تعزيز مجمل أهدافها الإنمائية وفي مجال مساعدة المنطقة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأبدى الوفد ثقته في أن يستمر التعاون بين الرابطة والويبو في النمو والازدهار، وذلك من حيث نطاقه وعمقه على حد سواء.

٢٢- وشكر وفد السنغال المكتب الدولي للويبو الذي منحه فرصة الحضور لتبادل الآراء بشأن الأهداف الإنمائية وخطة عمل الويبو لأغراض التعاون. وأبدى الوفد دعمه للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك للبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. وقال إن حكومة السنغال تدرك حقيقة أن الثقافة هي نقطة البداية ونقطة النهاية فيما يخص

التنمية. وأضاف قائلاً إن حكومته قد أعدت سياسة ثقافية ووضعت البنية الأساسية اللازمة لمنح الأولوية للثقافة. وذكر الوفد أيضاً بالمبادرة المشتركة بين كوت ديفوار والسنغال في مجال النشر الأدبي التي أدت إلى إنشاء أول دار للنشر في غرب أفريقيا، كما أدت كذلك، بعد ذلك بعدة سنوات، إلى إنشاء دارين جديدين للنشر في كوت ديفوار والسنغال. وفيما يخص مجال الرقص وغيره من المجالات، قال الوفد إن حكومة السنغال قامت، من خلال سياستها الثقافية، بوضع آليات تسهم في تعزيز الثقافة وتشجيعها. وفي هذا الصدد، أشار إلى إنشاء مدرسة أفريقية للرقص العصري، ومسرح وطني من مسارح دانييل سورانو يضم ثلاث فرق مسرحية وفرقة واحدة لرقص الباليه. ومضى يقول إنه تم أيضاً وضع برنامج لفنون الزخرفة وبرنامج وطني للموسيقى وإنشاء مدرسة للفنون، مما أسهم في تعزيز الإبداع الفني بشكل عام. ولاحظ الوفد أن وجود إرادة اجتماعية وسياسية سيمكن، من خلال اعتماد سياسة ثقافية، من تمهيد الطريق لجميع أشكال التنمية الثقافية. وأوضح أن الجهود المبذولة حتى الآن لا تزال غير كافية لتطوير الصناعة الثقافية. وبيّن أنه في حين يشكل نقص التشريعات الخاصة بحق المؤلف عقبة تحول دون معاقبة التعدي على حق المؤلف، فإن التشريعات الوطنية القائمة في بلاده ترمي الآن إلى تعزيز تلك الحقوق، وهي الآن تتضمن قانوناً جنائياً معدلاً. وأضاف أن تعديل قانون الجمارك قد مكن من إدراج تدابير حدودية جديدة. وأوضح أن معاقبة التعديات على القانون يقتضي اتخاذ تدابير تقنية. وبناء عليه، قال الوفد إن حكومة السنغال اعتمدت تلك التشريعات التي مكنتها، إلى حد كبير، من تنظيم المسائل ذات الصلة ومعاقبة القرصنة. وفي هذا الإطار، ذكر أنه تم، في داكار في مارس/آذار ٢٠٠٥، تشكيل مجلس برئاسة رئيس الحكومة بنفسه لنتناول التدابير اللازمة للقضاء على القرصنة. وأشار، من ضمن نتائج أخرى، إلى إنشاء قوات خاصة لمكافحة القرصنة قامت الحكومة السنغالية من خلالها بتكريس الأموال اللازمة لتشكيل منظمة قائمة على الإدارة الجماعية تهدف إلى مكافحة القرصنة وتعزيز حقوق الملكية الفكرية خدمة للتنمية. وشرح الوفد أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات العامة من أجل تعبئة الموارد المالية والمبادرات الخاصة، مما أدى إلى إنشاء عدة شركات ثقافية صغيرة في مجالات مثل الكتب والمسرح والسينما والفنون البصرية، فإن الصناعة الثقافية لا تزال تواجه مشكلة في التمويل نظراً لنقص الموارد اللازمة لتعزيز النطاق الثقافي. واستطرد قائلاً إن وزارة الثقافة لم تتلق المساعدة الكافية من المصارف، التي لم تكن سخية بما فيه الكفاية. وأوضح أنه من المهم جداً تيسير الاتصال مع المؤسسات المصرفية لتيسير الحصول على التمويل. ومضى يقول إن الحكومة تدعم تلك المبادرة دعماً كاملاً وإنها دعمت أيضاً إنشاء صندوق استثماري لأغراض الثقافة ولدعم التنوع الثقافي والتنوع الثقافي المتعدد الأطراف، وذلك من أجل توافي التميز الثقافي. وأوضح الوفد أنه ينبغي، في مجال العولمة، محاربة أي شكل من أشكال الاتساق الثقافي. وأضاف أنه ينبغي أن تكون الشعوب قادرة على التعبير عن نفسها بكل حرية من خلال الكتابة والموسيقى والرقص والأفلام والمسرح، وأن تختار ما يعجبها من طرق التعبير. وشرح أن الحوار الثقافي لن يكون ممكناً إلا في ظل هذه الظروف. وأبدى الوفد عزم السنغال على الإسهام، في سياق اليونسكو، في اعتماد اتفاقية دولية بشأن التنوع الثقافي. وقال أيضاً إن مهرجان الفنون العالمي الثالث سيعقد في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد دورته الثانية التي تولت نيجيريا تنظيمها ودورته الأولى التي نظمت في السنغال في سنة ١٩٩٦. وأضاف، فيما يخص التعاون مع المكتب الدولي، أنه أحاط علماً مع الاهتمام بالمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة PCIPD/4/2 وبأهداف الويبو في مجال التنمية الاقتصادية. ورأى أن المعنى الذي قصده المكتب الدولي في الفقرة ١ من تلك الوثيقة، فيما يخص الهدف الأولي المتعلق بالمساعدة القانونية والتقنية، هو الإجراءات الرامية إلى تمكين البلدان النامية من الانتفاع بالملكية الفكرية. ورحّب الوفد بمبادرة الويبو لأنها تعكس رؤية المدير العام الذي يطمح إلى تعزيز فعالية الملكية الفكرية بما يخدم مصالح البلدان النامية. وأضاف أن التنمية مفهوم ذو طابع متعدد الأبعاد يتراوح بين البعد الثقافي والبعد الاقتصادي والاجتماعي. واستناداً إلى ذلك

المفهوم، توخى الوفد إقامة تعاون بين بلده والويبو في مجالات بناء القدرات، والدعم التقني، وإقامة شبكة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، وإدارة الملكية الفكرية، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، وذلك من أجل منح القدرات الكافية لتحسين الاستجابة لاحتياجات أصحاب الحقوق والمنتفعين بها وتمكينهم أيضاً من التعاون مع مجتمعات أخرى على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، أشار الوفد كذلك إلى ضرورة احترام القواعد التي تم وضعها في إطار نظام المعلومات المشتركة الذي أقامه الاتحاد الدولي للمؤلفين والملحنين. وقال إن الأعضاء الأفارقة في ذلك الاتحاد أبدوا تقديرهم لعضوية بلاده، وأكد أن بلاده تتطلع إلى إمكانية التعاون مع دول أعضاء أخرى في جميع أنحاء العالم وإلى إمكانية تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وفيما يتعلق ببناء القدرات الفكرية، لاحظ الوفد أنه ينبغي أن تخدم الملكية الفكرية الهدف المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الفهم السليم للمسائل المرتبطة به، ومن الواضح أن ذلك الفهم لا بد أن يتحقق أولاً لدى أصحاب المصلحة والمنتفعين وعامة الناس. وأوضح أن ذلك هو السبب الذي دفع حكومة السنغال إلى منح الأولوية للمعلومات وإذكاء الوعي. وقال إن حكومته كانت صائبة في قرارها لأن قضايا التعدي على الملكية الفكرية ما فتئت تزداد. ونتيجة لذلك، ذكر الوفد أنه لا بد من توفير المزيد من المعلومات والتدريبات لموظفي الإدارة والجمارك ولأفراد الشرطة. وأوضح أن إدارة العدالة ستجد نفسها عن قريب، كنتيجة لذلك، بحاجة إلى تدريبات أفضل ومعدات أحدث حتى يتسنى لها متابعة تلك القضايا. واستطرد قائلاً إنه ينبغي للقائمين على التدريب، ممن يدركون المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، إجراء الدراسات اللازمة لمجابهة تلك التحديات. وشدد على أن حكومة جمهورية السنغال تقدر، نظراً لتلك الأسباب، الدعم المقدم من قبل المكتب الدولي، وأنه سيتم عرض المشروع المتصل بالصحة العمومية في وقته المحدد. كما أكد على ضرورة ضمان تناول المسائل المرتبطة بالصحة العمومية على نحو أفضل. ورجب الوفد في استرعاء الانتباه إلى ضرورة العمل، في سياق التعاون مع المؤسسات المتخصصة الأخرى، على ضمان أن تأخذ الويبو في حسابها جميع القنوات التي يتسنى من خلالها حصول مجتمعات بلده المحلية على الأدوية الأساسية.

٢٣- وأعرب وفد إثيوبيا عن شكره وتقديره للسيد جيوفري يو، نائب المدير العام للويبو، على البيان التمهيدي الذي أدلى به والذي فسح المجال للمداولة. وأثنى كذلك على المكتب الدولي لما أعده من وثائق مفيدة. وأبدى الوفد مساندته للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية وإلى البيان الذي أدلى به وفد بنين باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. ولاحظ أن بلداناً كثيرة لا تزال تنتفع بالملكية الفكرية بوصفها أداة من أدوات السياسة، وذلك بغية خلق الثروات وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية. وأضاف أن تلك المسألة جلبت انتباه العالم بأسره لأنها وثيقة الصلة بالتنمية السياسات الأساسية في مجالات مثل السلامة الغذائية والصحة والعمل والتجارة والمعارف التقليدية. ورأى أنه ينبغي للويبو، بالنظر إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها الملكية الفكرية وإلى مهمتها المتمثلة في تشجيع القدرة الإبداعية وولايتها الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أرجاء العالم، أن تؤدي دوراً رائداً في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيها، وبخاصة الجهود التي تبذلها الدول الأضعف قدرة، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتشجيع النشاط الإبداعي والابتكاري. وقال إنه من البديهي أن البلدان الأقل نمواً هي التي تشكل الأعضاء الأضعف قدرة في هذه المنظمة. وأوضح أن تلك البلدان ابتليت بقيود من قبيل نقص القدرات الإدارية والتقنية وشح الموارد المالية وضعف الإدارة العامة وهشاشة البنية الأساسية المادية. وأضاف أن تلك العوائق تؤثر كثيراً على الجهود الرامية إلى إطلاق العنان للقدرات الإبداعية التي تمتلكها شعوب تلك البلدان. وبين الوفد أن من مهام الويبو تكثيف دعمها لتلك البلدان ومساندة الجهود التي تبذلها، بوسائلها المحدودة، في سبيل التحرر من القيود المفروضة عليها، وكذلك الجهود التي تبذلها بغية وضع نظام يفى بالغرض في مجال الملكية الفكرية. ولاحظ أن

المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية أنشئ منذ عامين بهدف تعزيز قدرات البلد في ميدان الملكية الفكرية. وأوضح أن الحكومة كانت، قبل إنشاء ذلك المكتب، تتناول مسائل الملكية الفكرية بطريقة عشوائية. وذكر الوفد أن لجنة العلوم والتكنولوجيا كانت مسؤولة عن البراءات، ووزارة التجارة والصناعة عن العلامات التجارية، ووزارة الثقافة عن حق المؤلف. وأوضح أنه تم، بإنشاء المكتب المذكور، جمع كل تلك المسائل تحت سقف واحد، مما أسهم في تيسير تقاسم المعلومات وتبسيط الإجراءات الإدارية. وقال إن الحكومة حولت المكتب سلطة إدارة وتنفيذ سياسة البلد في مجال الملكية الفكرية، مما مكنه من صياغة خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات تتسم بأهداف واضحة، ابتداء من تحقيق الاكتفاء المالي وانتهاء بإنشاء جمعية تعنى بالإدارة الجماعية لحق المؤلف في إثيوبيا. وأضاف الوفد أن المكتب فتح خطوط الاتصال، مما مكن من الانتفاع كلياً بشبكة الويبو للمعلومات (WIPONET) وخدمات الشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني. ومضى يقول إن المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية قد تمكن، بالتعاون مع أصحاب الحقوق وبفضل الشبكات التي أقامها مع الوزارات الحكومية الأخرى، من اتخاذ تدابير إدارية وقانونية بغية مكافحة التزوير وغيره من أشكال التعدي على الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن إثيوبيا أنشأت، في مايو/أيار ٢٠٠٤، مجلساً وطنياً للملكية الفكرية يتمثل هدفه في تدعيم العمل الذي يضطلع به المكتب المذكور، وذلك عن طريق تيسير التنسيق بين وضع سياسات الملكية الفكرية وإنفاذها، وفي السعي من أجل إدراج الملكية الفكرية في عملية التخطيط الإنمائي. وأكد الوفد على أنه من الواضح وضوح الشمس أن إثيوبيا قد تمكنت، رغم أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله، من وضع عدد كبير من أحجار الأساس اللازمة لإقامة مؤسسات فعالة في مجال الملكية الفكرية. وقال إن جهود المكتب بدأت تدر ثمارها من حيث تحسين حماية الملكية الفكرية وتزايد الأنشطة في مجال البراءات. وأعرب الوفد عن تقديره للدعم الذي تلقاه بلده في الاضطلاع بتلك المساعي، مثل ما تلقاه من دعم في مجالي أتمتة المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية وتدريب موارده البشرية. وأشار إلى أن الويبو اشتركت أيضاً مع ذلك المكتب ورابطة المخترعين الإثيوبيين في تنظيم مؤتمر وطني بشأن دور الاختراع والابتكار في التنمية الاقتصادية الوطنية في إثيوبيا: التحديات والتوقعات، تم عقده في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأوضح أن من ضمن الأهداف الرئيسية التي حددها ذلك المؤتمر إذكاء الوعي بالدور الذي يؤديه الاختراع والابتكار في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وإلقاء الضوء على الأهمية التي تكتسبها حماية الملكية الفكرية في البلد، وتقييم المشاكل السائدة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وكذلك مكافأة المخترعين والمبدعين الناجحين اعترافاً بإنجازاتهم المميزة. وقال الوفد إن أكثر من ٢٥٠ فراداً من مختلف شرائح المجتمع شاركوا في ذلك المؤتمر الذي أوصى بضرورة اتخاذ تدابير في طائفة من المجالات، بما في ذلك السياسات والمسائل القانونية، وذلك فيما يخص بناء القدرات اللازمة لإدارة نظام الملكية الفكرية وإذكاء الوعي العام. وأضاف قائلاً إن المشاركين أحووا على الحكومة ورابطة المهنيين والويبو بضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ تلك التوصيات. وأبدى أمله في أن الويبو لن تدخر جهداً في سبيل تنفيذ تلك التوصيات تنفيذاً تاماً، وتلك التي تدخل ضمن ولايتها على وجه التحديد. وأعرب الوفد عن شكره للويبو، ليس على مشاركتها في تنظيم المؤتمر فحسب، وإنما لتثريتها المؤتمر بوفد رفيع المستوى ترأسه السيد جيوفري يو، نائب المدير العام للويبو. وأوضح أن وفد الويبو اغتتم تلك الفرصة لزيارة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، ونائب رئيس الحكومة، ووزير الزراعة والتنمية الريفية، ووزير الخارجية، ووزير التجارة والصناعة، ورئيس جامعة أديس أبابا، وممثلي القطاع الخاص وقطاع الأعمال. وقال الوفد إن كل تلك الأنشطة هي أدلة واضحة على التزام حكومة إثيوبيا بإنشاء مؤسسات ونظم في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن امتنان حكومته لنائب المدير العام على زيارته إلى إثيوبيا. وأعرب عن رغبته، نظراً لشرع إثيوبيا في مفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونظراً لقدراتها المحدودة إزاء تلك المفاوضات المعقدة والمكلفة، في الطلب

مجدداً إلى الويبو تزويد إثيوبيا بالدعم اللازم لتمكينها من التفاوض بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وأخيراً، أبدى الوفد ثقته بأن الويبو ستستمر، بالقيادة المتمكنة التي يكفلها مديرها العام، الدكتور كامل إدريس، في تأدية دور رائد في مجال ضمان التأكيد بأن نظام الملكية الفكرية هو أداة فعالة كفيلاً بتحقيق النمو الاقتصادي وأن تلك الأداة متاحة للجميع.

٢٤- وقال وفد السويد إنه يساند كلياً التصريحات التي أدلى بها كل من وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، ووفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وأبدى رغبته في تقديم تعليقات إضافية بشأن الوثيقة التي عرضها نائب المدير العام. وأفاد بأنه درس تلك الوثيقة بعناية كبيرة، وأعرب عن سروره لملاحظة أن الآراء الواردة فيها تتفق، بطريقة شبه تامة، مع الاتجاه الذي اتخذته السياسات فيما يخص البرامج الإنمائية الثلاثة الموجهة للبلدان النامية والتي تولت تنظيمها، بالتعاون مع الويبو، كل من حكومة السويد والوكالة السويدية للتنمية الدولية. وقال إن أول تلك البرامج يتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ويتعلق الثاني بالملكية الصناعية، أما البرنامج الثالث فهو موجه إلى البلدان الأقل نمواً. وأوضح الوفد أن كل برنامج يتضمن نحو ٢٥ مشاركاً وأن البرامج الثلاثة ممولة كلياً من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية. وأشار إلى أن تلك البرامج تتسم بنهج عملي جداً، إذ يتعين على كل مشارك اختيار مشروع قطري، أي مجموعة من التدابير التي يرغب في الاضطلاع بها في البلد المختار من أجل تحسين حماية الملكية الفكرية في ذلك البلد. وأضاف قائلاً إن تلك المشاريع تهدف، في معظم الحالات، إلى وضع أو تحسين البنى الأساسية أو المؤسسات على مستوى البلد. ولاحظ أن كلاً من البرامج الثلاثة يشمل أنشطة لمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع في استوكهولم، واجتماعاً للمتابعة يدوم أسبوعاً واحداً في أحد البلدان النامية، وذلك بعد نحو ستة أسابيع من برنامج الأنشطة في استوكهولم. وأعاد الوفد التأكيد على أن الاتجاهات التي اتخذتها سياسات بلده تتفق، بطريقة شبه تامة، مع ما ورد في الوثيقة التي أعدها المكتب الدولي. واستطرد قائلاً إن السويد قامت، بالإضافة إلى الجوانب النظرية والعملية للزيارات الدراسية، بإدراج قضايا أخرى من قبيل السياسة العامة، والدورات الخاصة بالمفاوضات الدولية، ومهارات الاتصال، وإدارة المشاريع، والدراسة في مجال الحاسوب. ورأى الوفد أن تلك المسائل تتسم بطابع جد عملي، ولذا لا بد للمشاركين التعود على معالجتها. ولاحظ أن تلك البرامج الثلاثة تتناول كذلك قانون المنافسة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن مسائل تتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وشدد على أن تلك الدورة الدراسية هي فعلاً جد عملية من حيث منهجيتها، وقال إنها أعطت ثماراً مرضية، على نحو المبيّن في الاجتماع الخاص بمتابعة الدورة الدراسية الأولى بشأن حق المؤلف. كما لاحظ الوفد أن تلك البرامج لقيت استجابة إيجابية من قبل المشاركين، وبخاصة فيما يتعلق بالمنهجية العملية المتبعة، وأنه من المؤسف، نظراً للشعبية التي اكتسبها تلك البرامج، أن عدد الطلبات التي يتم تلقيها حالياً يتجاوز ما يمكن قبوله، إذ لا يمكن أن يتجاوز عدد المشاركين ٧٥ مشاركاً في السنة. ومضى يقول إن حكومة السويد والوكالة السويدية للتنمية الدولية باتتا، نظراً للمناقشات التي أجريت خلال السنوات الثلاث الماضية، تحرصان حرصاً كبيراً على إجراء تقييم سليم لتلك البرامج ولآثارها المحتملة على البلدان النامية، وإن حكومة السويد تبذل جهوداً كبيرة لضمان إضفاء الطابع العملي والإيجابي على عملية المتابعة. وسلم الوفد بأن من بين الجوانب الأخرى التي يعتبرها جد مرضية محاولة المنظمين التشجيع على إجراء المناقشات وإقامة الشبكات وإيجاد سبل التعاون، ليس بين الحكومة السويدية والمشاركين فحسب، بل كذلك بين المشاركين أنفسهم. ورأى أن إقامة التعاون وتقاسم التجارب بين البلدان النامية من الأمور الهامة التي تكتسي قيمة خاصة، ولذا ينبغي تشجيعها. واستطرد الوفد قائلاً إنه لوحظ أن الشبكات التي أقيمت في استوكهولم تمكنت من البقاء لمدة سنوات كاملة. وأضاف أن تلك البرامج تعتمد اعتماداً كبيراً على الطلبات المقدمة من البلدان، وأن على كل بلد تحديد الأولويات التي يرغب في تحقيقها. وأكد

الوفد للمكتب الدولي أن بلاده تتويج مواصلة التعاون في السنوات المقبلة، وأنها ستتبع في ذلك النهج المبيّن سابقاً. ورأى الوفد أخيراً أن من المناسب الإعراب عن امتنان حكومته وسلطاتها للويبو على جميع أشكال التعاون والمساعدة التي أتاحتها المكتب الدولي في مجال تنظيم تلك البرامج، التي تعد برامج شاملة بآتم معنى الكلمة.

٢٥- وقال وفد الجمهورية الدومينيكية إنه يود، ضمن الغرض المنشود من اجتماع اللجنة الدائمة، الإعراب عن ارتياحه لسبل التعاون التي أتاحتها له الويبو. وأوضح أن حكومته اضطلعت بعملية لإعادة هيكلة الموارد البشرية والنظم التكنولوجية والإطار التشريعي على مستوى المكتب المعني بالملكية الفكرية وحق المؤلف. وأشار الوفد إلى أن الويبو استجابت، من خلال مكتبها المعني بالتنمية الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لجميع الطلبات التي قدمتها حكومته لأغراض التنمية، وهو يرغب، بناء على ذلك، في الإعراب عن شكره للويبو. وقال أيضاً إن الويبو نظمت، بالتعاون مع حكومة شيلي، ندوة بشأن الملكية الفكرية لقيت نجاحاً باهراً وعادت بنفع كبير، إذ تطرقت لمسائل تتعلق بالتجارة والملكية الفكرية، وهي مسائل مفيدة للتفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة الذي يتم الاضطلاع به في عدة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك الجمهورية الدومينيكية. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى أن حكومته لا تزال بحاجة إلى أنشطة التعاون التي تتيحها الويبو، وذلك من أجل المضي قدماً بنظمها الخاصة بالملكية الفكرية، ولهذا السبب لا بد من الحفاظ على ميزانية الويبو التعاونية، بل وحتى تعزيزها لخدمة مصالح البلدان التي لم تستفد بعد من أنشطة التعاون.

٢٦- وأعرب وفد السودان عن خالص شكره للويبو ومديرها العام على الوثائق الممتازة التي تم توفيرها لأغراض الاجتماع، وشكر أيضاً المنظمة على استعدادها للبقاء تحت تصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل تقديم المساعدة اللازمة. ومضى الوفد يقول إن المنظمة تولي اهتماماً للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وهي تولي ذلك الاهتمام منذ سنوات عديدة. وأوضح أن السودان قد استفاد، بوصفه بلداً من بين البلدان الأقل نمواً، من دعم الويبو المتواصل، وبصفة خاصة في مجال إنشاء مكاتب جديدة للملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن السودان لم يستفد، في الواقع، من مساعدة الويبو في إنشاء تلك المكاتب فحسب، بل استفاد من مساعدتها أيضاً في تدريب القضاة وغيرهم من الخبراء المتخصصين في مجال الملكية الفكرية، مما مكن مكاتبه ومحاكمه من العمل بصورة فعالة. وأوضح أنه يمكن رؤية النتائج المترتبة عن ذلك في العدد المتزايد للقضايا المتصلة بالملكية الفكرية التي تم رفعها أمام محاكم البلد في السنوات الأخيرة. وقال إن ذلك إنما يعكس حقيقة أن هناك الآن قدراً أكبر من الوعي بمشاكل التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وإن مساعدة الويبو في هذا الشأن كانت جد قيمة بالنسبة للحكومة. واستطرد الوفد قائلاً إن مكاتب الملكية الفكرية قد تمكنت من تدريب الأشخاص في أماكن عملهم، مما أتاحت لتلك المكاتب فرصة استباق المشاكل في غالب الأحيان، وليس الاقتصار على التفاعل معها بعد حدوثها. وأضاف قائلاً إن السودان تلقى، بوصفه بلداً من البلدان النامية، المساعدة والمشورة القانونية من الويبو، وخصوصاً فيما يتصل بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاقات الأخرى التي ترعاها الويبو. ولذا أوضح أن الدور الذي تؤديه الويبو يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسودان. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتضاءل عدد البلدان الأقل نمواً كلما ازداد حجم المساعدة التي تقدمها الويبو، وأن ذلك العدد البالغ اليوم ٥٥ بلداً سيتناقص مع مرور السنوات. ومن الأهمية بمكان، كما قال الوفد، تشخيص المشاكل التي على تلك البلدان تحديدها والعمل، بعد ذلك، على إيجاد حلول مناسبة لها. وأشار إلى أن هناك تحديات كثيرة ماثلة أمام البلدان الأقل نمواً اليوم، وهناك تحديات عديدة أخرى ستطرح أمامها في المستقبل. واستطرد قائلاً إن السودان كان، في وقت من الأوقات، يمنح البراءات دون التأكد بشكل دقيق من صحة تلك البراءات والمنتجات

المنطوية عليها. وأضاف قائلاً إن ذلك من المشاكل التي لا تزال قائمة والتي يحاول البلد السيطرة عليها. وأوضح أنه من الصعب جداً للمخترعين تسجيل اختراعاتهم في السودان وعلى الصعيد الدولي لأن تلك العملية تشكو من نقائص عدة. وقال إنه على الرغم من التقدم المحرز لا تزال هناك مشاكل قائمة، فغالباً ما تنتهي الاختراعات القيمة، على سبيل المثال، في أيدي الشركات الكبرى ولا يأخذ المخترع إلا نصيباً قليلاً من عوائدها، وذلك مهما كان مستوى تلك الاختراعات من حيث التميز والابتكار. وعليه، طلب الوفد إلى الويبو تقديم المزيد من المساعدة التقنية التي من شأنها تمكين بلده من مكافحة تلك المشكلة، وقال إن بلده يرى أن ذلك وضع غير عادل وأنه يجد، بصفته بلداً نامياً، صعوبة كبيرة في السيطرة على تلك المشكلة. وأعاد الوفد تأكيد الحاجة إلى المساعدة التقنية، ولكنه ذكر أيضاً حاجة السودان إلى موارد مالية من أجل تمكينه من الدفاع بفعالية عن حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أنه يود أن يثني ثناء خاصاً على جمهورية كوريا التي علم أنها مرت بتجربة إيجابية في السنوات الأخيرة. وأشار إلى أن جمهورية كوريا قد تمكنت، خلال بضع سنوات، من التقدم تقدماً فعلياً وأصبحت، حقاً، دولة رائدة في مجال الابتكار بالنسبة لدول مثل السودان. ومضى الوفد يقول إن كل من ينظر إلى كوريا، سواء في مجال صناعة السيارات أو مجال تكنولوجيا المعلومات، يمكنه ملاحظة أن ذلك البلد قد خطى خطوة عظيمة وهو يحتل الآن مركز الصدارة في هذين المجالين، ولذا فإن للسودان في ذلك البلد أسوة حسنة. وقال إن بلده رحب بالمؤتمر الذي عُقد في سيول في الفترة بين ٢٧ و ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ والذي حضرته بلدان نامية كثيرة، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً. ولاحظ أنه لا يمكن، بالطبع، الاكتفاء بذلك المؤتمر، غير أنه بمثابة خطوة إيجابية إلى الأمام، كما أنه تناول العديد من المسائل المفيدة بالنسبة للسودان، على الرغم من أن الموارد المالية تظل الوسيلة الرئيسية لإحراز تقدم فعلي. وبناء عليه، قال الوفد إن بعض المشاركين في ذلك المؤتمر قرروا منح المزيد من المساعدة المالية بغية تعزيز الملكية الفكرية على أساس أكثر وضوحاً واتساقاً، وأن ذلك ينطبق خصوصاً على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأثنى ثانياً على الإنجازات التي حققتها جمهورية كوريا ورأى أن ذلك البلد يشكل مثلاً ينبغي لكل الدول الاقتداء به. وهنأ الوفد السيد يوسف، نائب رئيس المؤتمر السابق وصاحب الدراسة الممتازة المعنونة "التعليم والبحث"، ودراسة أخرى بشأن التدريب. وأفاد بأن تلك الدراسة تتضمن كمية لا بأس بها من المعلومات المفيدة بشأن التدريب، أي نوع التدريب الذي يمكن توفيره للأشخاص العاملين في مجال الملكية الفكرية. واختتم الوفد كلمته بالإعراب عن أمله في أن تقوم الويبو بترجمة تلك الدراسة إلى اللغة العربية ولغات أخرى أيضاً، نظراً لقيمتها العالية وفائدتها الكبرى.

٢٧- وقال وفد باكستان إن الرؤية العامة المقدمة في الوثيقة رؤية مشجعة. وأضاف أنه ساد في الويبو، في السنتين الماضيتين بوجه خاص، نزوع إلى إدراج المسائل الاقتصادية والاجتماعية في البرامج والأنشطة الخاصة بالملكية الفكرية. ورأى أنه قد يتعين تعزيز تلك الرؤية في أعقاب التقدم المحرز في النقاش بشأن برنامج العمل الخاص بالتنمية. ولاحظ أن النقطة الغامضة في الوثيقة تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمنظمة الاضطلاع بالمهام التي تم تحديدها. وتساءل الوفد عما إذا كانت المنظمة تملك، مثلاً، الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بتلك المهام. وأفاد بأن تلك النقطة من النقاط التي يجب توضيحها أثناء الاجتماع. وقال إنه لاحظ، في وثائق الميزانية التي اطلع عليها، انخفاض في الميزانية العادية، ورغب في تبيين حجم الفجوة التي ينبغي سدّها عن طريق أموال ومساهمات من خارج الميزانية لأن ذلك من شأنه، على نحو ما أشار إليه وفد جامايكا، إحداث آثار من حيث القدرة على التوقع، كما من شأنه التأثير على الطبيعة القائمة على الطلب التي تنتم بها الأنشطة التي يلزم للمنظمة الاضطلاع بها. وتطرق الوفد، بعد ذلك، للأهمية التي تكتسبها مسألة الموارد البشرية. ولاحظ أنه إذا أُريد تدعيم الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال التعاون الإنمائي، فلا بد

من موظفين يعون متطلبات البلدان النامية ويمتلكون المعارف والمهارات اللازمة لصياغة برامج محكمة استناداً إلى الطلبات الحقيقية القائمة في البلدان النامية. وأضاف أن زيادة التركيز على الأنشطة التي تتجاوز، أساساً، تعزيز مكاتب الملكية الفكرية وتؤثر بالتالي على المجال المشترك بين الملكية الفكرية والصحة والتعليم والتكنولوجيا قد أسهمت في إبراز الشرط المتمثل في امتلاك الموظفين من ذوي الخلفية والتجربة المطلوبة في مجال التنمية. وقال إنه يبدو واضحاً كل الوضوح من الوثيقة أن المنظمة تملك الهياكل المناسبة للنجاح في تنفيذ الطائفة الواسعة من البرامج المبيّنة فيها. وتردد الوفد، كمبدأ عام، في التعليق عن الهيكل التنظيمي الداخلي لأي من الوكالات، ولكنه استصوب إجراء مناقشة من هذا القبيل، بالنظر إلى الأهمية التي تكتسبها أنشطة الويبو والأثر الكبير الذي من شأن تلك الأنشطة إحداثه. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه من الضروري ضمان أن تصل المواضيع التي تمت مناقشتها في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات، بعد تحقيق توافق في الآراء بشأنها، إلى مختلف اللجان وأن تكون للمنظمة الهياكل المواتية والقدرات اللازمة في مجالي الاستيعاب والتوصيل للاضطلاع بتلك المهام. واقترح الوفد ما يلي: (١) وجوب تعزيز الإبلاغ المفصل من قبل الأمانة بشأن طبيعة الأنشطة المضطلع بها في بعض من المجالات المحددة في الوثيقة المذكورة، فقد ورد في الفقرة ٢١ من تلك الوثيقة، مثلاً، أن "الويبو وضعت منهجاً يسمح باستعراض المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف، من حيث ما تدر من قيمة مضافة وعمالة وتجارة خارجية". وشرح الوفد أنه في حين يمثل ذلك جانباً من جوانب الصورة العامة، فإن ثمة حاجة، على نحو ما أكده الوفد منذ الجمعية العامة الأخيرة وواصل تأكيده في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات، إلى تقييم الآثار التي تحدثها الملكية الفكرية في مجالات هامة، مثل تحديد الأسعار وتوافر المنتجات الأساسية والمستحضرات الصيدلانية والكتب الدراسية والبرامج الحاسوبية التعليمية، وأيضاً فيما يتعلق باختلاس المعارف التقليدية والموارد الوراثية، والآثار التقييدية المحتمل أن تخلفها الملكية الفكرية على فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا، والابتكار، والسياسة التنافسية. وأضاف الوفد قائلاً إنه ينبغي النظر بتمعن في تلك المجالات. واسترعى الانتباه إلى المسألة المهمة التي تمثلها المرونة والتي تم تناولها في الوثيقة كمسألة من مسائل السياسة العامة. وشرح أن الفقرة ٤٦ تناولت تقاسم المعلومات، وأنه ورد في الفقرة ٤٧ ما يلي: "لقد حقق النظام الدولي لحق المؤلف توازناً دقيقاً بين حق المبتكرين والمؤلفين في الرقابة على الانتفاع بأعمالهم ومصنفاتهم من جهة، ومصصلحة عامة الجمهور في النفاذ إلى مثل هذه المعلومات من جهة أخرى". ورأى الوفد أنه ينبغي توفير المزيد من المعلومات بشأن هذا الجانب من الملكية الفكرية وأنه من الأساسي أن تستند التحاليل والأنشطة الواجب الاضطلاع بها على القرائن العلمية. وسأل عما إذا كان هناك يقين قاطع بأنه تم فعلاً تحقيق ذلك التوازن. وقال إن ما ينبغي فعله فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالمرونة هو القيام، أولاً، بتحديد المجالات التي توجد فيها أشكال المرونة تلك، وتحديد ما إذا تمت عرفلتها بطريقة أو بأخرى عن طريق التخلّص منها أو تشغيلها من خلال توجيه تحذيرات متعددة بشأنها، وإن لم توجد تلك المرونة، فلا بد من ضمان أن يتم استحداث قدر كافٍ منها. وواصل الوفد اقتراحاته: (٢) ضرورة الحصول، على نحو ما سبق وأن طالب به الوفد، على مزيد من المعلومات من الأمانة بشأن مستوى الأموال المتوافرة في الميزانية العادية والأموال المتوافرة من خارج الميزانية، حتى يتسنى اتضاح الصورة العامة للكيفية التي يتم بها الاضطلاع بالأنشطة والآثار التي يمكن للتمويل إحداثه على مستوى تصميم الخدمات وتوصيلها. (٣) ضرورة الاضطلاع بمهام في عدد أكبر من المجالات، مثل مجال التحليل الاقتصادي للملكية الفكرية، الذي يعتبره الوفد من المجالات المهمة والذي تمت مناقشته بشكل فعلي أثناء الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات واقتراحه للمناقشة من قبل هذا الوفد في الجمعية العامة، وذلك من زاوية تقييم الآثار المحتملة، والذي تم إدراجه أيضاً في الاقتراح المقدم من قبل "أصدقاء التنمية". (٤) وسيكون من المهم، فيما يخص هيكل المنظمة، وضع ميثاق تنظيمي يبيّن بوضوح مسؤوليات مختلف الوحدات المساهمة في التعاون الإنمائي، وذلك

للتمكن من الحصول على صورة مكتملة عن الإنجازات التي يتم تحقيقها بزيادة المنظمة في مجال التنمية وعن الكيفية التي تكمل بها الأنشطة بعضها بعضاً. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يجدر التذكير بأن الويبو فرد من أفراد أسرة الأمم المتحدة، وإن الوقت قد حان بالنسبة لها لتضمين أعمالها وسلوكها بعضاً من القيم الأسرية، بما في ذلك التنمية التي تحتل مركزاً عالياً في برنامج عمل منظومة الأمم المتحدة. وأوضح أن العمل الذي تضطلع به الويبو في مجال المساعدة التقنية، على نحو ما ورد في الوثيقة، عمل يتسم بمستوى جيد، ولكن يبدو من الطريقة التي يتم بها الاضطلاع به وكأن الويبو هي التي يجري إدراجها ضمن مسألة التنمية وليس العكس. وصرح بأنه يجب إتاحة نهج أكثر استناداً إلى الطلبات والاحتياجات إزاء معالجة الآثار الناجمة عن أنشطة المنظمة فيما يتعلق ببرنامج العمل لأغراض التنمية، وذلك على الصعيدين القطري والدولي. وبناء عليه، رأى الوفد أن النهج المتبع من قبل الويبو ينبغي أن يكون نهجاً عقلانياً محكماً يحرص، أولاً، على وضع المسائل الجوهرية المرتبطة بالتنمية في صميم أنشطة المنظمة، ولا يقتصر على تحسين صورة المنظمة لدى أسرة الأمم المتحدة من حيث إسهامها في عملية التنمية، بل يدرج فعلاً البعد الإنمائي في عمل المنظمة.

٢٨- وأبدى وفد النيجر مساندته للبيان الذي أدلى به ممثل المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل مجموعة البلدان الأقل نمواً، وصرح بأن أنشطة التعاون التي تضطلع بها الويبو تشكل برنامجاً هاماً يرمي إلى تشجيع تنمية الملكية الفكرية في البلدان الأفريقية. وقال إن الويبو قدمت، خلال السنوات القليلة الماضية، مساعدة كبيرة لأغراض تنمية الملكية الفكرية في النيجر. وأضاف قائلاً إن المقترحات التي قدمتها الويبو مكنت النيجر من وضع تشريعات تتفق والمعايير الدولية في هذا المجال، وكذلك من تحديث بنيتها الأساسية الخاصة بالملكية الفكرية، وتعزيز القدرات، وإذكاء الوعي العام. وأضاف الوفد أن النيجر استفادت أيضاً من بعض الأنشطة من قبيل المبادرة التي شنتها الجامعات ومراكز البحث بغية استحداث وتطوير أدوات الملكية الفكرية، والمبادرة الموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية. بيد أن الوفد رأى أن الانتفاع بالملكية الفكرية في العمل الإنمائي يظل يشكو ضعفاً شديداً، وأعرب عن سروره لرؤية الويبو تدرج أنشطة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ بات أكثر من اللازم مساعدة البلدان على السعي إلى صياغة استراتيجية بشأن سياسة الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلاً إن أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي أنشطة مهمة من زوايا عدة. وأضاف أنه من الضروري، نظراً لعدم توافر الموارد الكافية، تقييم تلك المقترحات من أجل تحديد الفجوات القائمة والإمكانات التي تمتلكها البلدان والتي تتيح لها إمكانية وضع الأسس اللازمة لاستحداث أدوات الملكية الفكرية واستخدام الموارد بشكل عقلاني. ورأى الوفد، فيما يخص تطوير الملكية الفكرية في البلدان النامية، أنه لا يكفي الاقتصار على تزويد تلك البلدان باستراتيجيات وسياسات وطنية، ولكنه من المهم تزويدها أيضاً بالوسائل التي تمكنها من تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وذكر بأنه يجري في معظم البلدان الأفريقية، وبخاصة في أقلها نمواً، تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، مما يزيد من ندرة الموارد اللازمة لتمويل أنشطة تعزيز الملكية الفكرية. وأكد الأهمية الكامنة في زيادة الأنشطة الممولة من الميزانية والمتعلقة بالتعاون الإنمائي في أفريقيا. وذكر الوفد أهم الأعمال التي استهلها المكتب الدولي، واستهلها مكتب التعاون لأغراض التنمية في أفريقيا بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، ومنها المبادرة من أجل توفير الأدوية الأساسية في أفريقيا، التي تسهم في تيسير حصول أسرع الطبقات السكانية ت أثراً على الأدوية الأساسية، والمركز الإقليمي للتدريب على الملكية الفكرية، الذي من شأنه تمكين البلدان الأفريقية من تعزيز القدرات على المستوى دون الإقليمي.

٢٩- وأبدى وفد ناميبيا مساندته للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية، وصرّح بأنه سيقدم معظم بيانه إلى الأمانة كتابياً. وقال إن حكومة ناميبيا وضعت لنفسها برنامج عمل إنمائي للتمكن من الانتقال من فئة البلدان النامية إلى فئة البلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٠. وأوضح أن ذلك البرنامج يُعرف باسم "الرؤية ٢٠٣٠". وأضاف أن ناميبيا وضعت أيضاً البرنامج الوطني الإنمائي الثاني من أجل استعراض عدد من السياسات التي تشمل السياسة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، والسياسة الخاصة بالملكية الفكرية، وبرامج استعراض المناهج التعليمية، والسياسة التنافسية، والعلوم والتكنولوجيا، والمعلومات، والمجالات التكنولوجية. ومضى الوفد يقول إن ناميبيا عضو أيضاً في منظمات دون إقليمية ودولية على الصعيد دون الإقليمي وهي تشارك حالياً في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف تقتضي منها اكتساب بعض القدرات. وأضاف أن حكومة بلده تسلم بالمساعدة التي تلقتها من الويبو في مجالات المشورة التشريعية وأتمتة مكتب الملكية الفكرية وإنشاء الجمعيات. وقال أيضاً إن حكومة بلده صرّحت بأنها ستقوم عن قريب بعرض برنامجها الإنمائي على الويبو بوصفها شريكاً في التنمية، وذلك من أجل تحديد المجالات المشتركة التي تستلزم التعاون، استناداً لا سيما إلى الفقرة ٣٨ من الوثيقة PCIPD/4/2. وأبدى أمله في أن تتم إتاحة الموارد للمنظمة من أجل تمكينها من مساعدة الدول الأعضاء، وناميبيا بوجه خاص، على تحقيق أهدافها. وتوجه الوفد بالشكر أيضاً إلى حكومة السويد على ما قدمته من مساعدة لناميبيا.

٣٠- وأبدى وفد باراغواي مساندته للبيان الذي أدلى به ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الويبو على تعاونها مع باراغواي خلال الأعوام الأخيرة، وخصوصاً على تعاونها في مجال تكيف التشريعات مع قانون البراءات، الذي تم تضمينه جميع أشكال المرونة الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ وعلى المشاورات التي تتيحها الويبو بانتظام بشأن تلك المرونة؛ والمهمة الخاصة بتعزيز الإدارة الجماعية لشركات البلد والإدارة الجماعية لجمعية فناني الأداء؛ وتدريب الموارد البشرية من خلال نظم التدريب عن بعد، مع تزويد الشركات الوطنية بالمواد التعليمية وأدوات التدريب وغير ذلك من أدوات الملكية الفكرية، مثل الدراسات التي يجري حالياً الاضطلاع بها في مجال انتفاع المؤسسات الدولية للملكية الفكرية بأصول الملكية الفكرية من أجل تصميم الاستراتيجيات واتخاذ التدابير اللازمة في مجال الملكية الفكرية، وذلك بشكل يضمن للجميع الاستفادة من تلك التدابير. وأضاف الوفد أن باراغواي بصدد وضع استراتيجيات وسياسات في مجال الملكية الفكرية يمكنها من خلالها الاستفادة من نظام الملكية الفكرية من جميع الجوانب، وأن أول تدبير يُزمع اتخاذه ضمن تلك الاستراتيجيات هو إنشاء معهد باراغواي للملكية الفكرية، الذي من شأنه ليس تعزيز القدرة التنافسية للخدمات فحسب، بل كذلك توفير التمويل اللازم لانتفاع الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة بأصول الملكية الفكرية. وذكر الوفد الندوة التي عُقدت السنة الماضية في شيلي برعاية الويبو، وكذلك إمكانية الاستفادة من أشكال المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية. وقال إن حكومته تشدّد على ضرورة استناد التعاون إلى الطلبات التي تقدمها البلدان، وإنه جد مسرور للإعلان أن بلده يقوم الآن بتصميم نظام جديد للملكية الفكرية من أجل الانتفاع بشكل أكبر من الملكية الفكرية والقضاء على مواطن النقص الموجودة في النظام القائم. وشكر الوفد الويبو أيضاً على كل المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية، وبصفة خاصة في مجال تحليل الآثار الاقتصادية للملكية الفكرية في تلك البلدان.

٣١- وأبدى وفد المغرب مساندته التامة للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الخلاصة المقدمة من قبل الويبو في الوثيقة PCIPD/4/2 تستجيب للشواغل التي أبدتها المغرب في الدورة الماضية للجمعية العامة، أي الدورة المعقودة في سنة ٢٠٠٤. وطلب التركيز على أنشطة الويبو

التي شكّلت منذ البداية جزءاً من عمل المنظمة، كما شدّد على الحاجة إلى تحديد أهدافها الإنمائية. وأوضح الوفد أن المغرب يسلم بأن الوثيقة المذكورة تبرز اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها على النحو المحدّد من قبل المنظمة في سعيها نحو بلوغ أهدافها الإنمائية، وأن هناك عدة اتجاهات تتخذها سياسات ترمي إلى مساعدة البلدان النامية في إدراج جوانب الملكية الفكرية ضمن مجمل سياساتها الإنمائية. وأضاف أن الوثيقة تشير أيضاً إلى السبل والأساليب التي يمكن للبلدان النامية استخدامها في سعيها إلى الانتفاع على أتم وجه بالملكية الفكرية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل اقتصاد يقوم على المعارف. وأبدى الوفد اهتمامه بإمكانية وضع استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية تقوم على نتائج ملموسة، مثل تلك التي تم التوصل إليها في إطار المشروع الرائد. غير أن الوفد أوضح أنه من الحصادة عدم اقتراح مشاريع رائدة بخصوص الاستراتيجيات الوطنية إلا بعد امتلاك أرقام دقيقة عن الجوانب التي تنطوي عليها تلك المشاريع وعن الأجهزة والأدوات اللازم استخدامها وعن أصحاب المصلحة المشمولين، مما يزيد من شفافية العملية بأسرها ويسهم في توضيح فكرة الناس عن تفاصيل الطريقة التي تسنى بها الاضطلاع بالأنشطة المقترحة. وألحّ الوفد على ضرورة تخطيط كل من مراحل عملية تنفيذ الاستراتيجيات، وذلك من أجل تبين ما يمكن تحقيقه في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على أن يكون ذلك التخطيط جزءاً من خطة شاملة تساعد المغرب على تحقيق التكامل بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وهذا الوفد الوبيو على المبادرات التي اتخذتها في مجال الانتفاع بالملكية الفكرية في السوق، وأضاف أن المغرب يرحّب بفكرة إقامة صلة حقيقية بين البحث العلمي في مراحل الأولى والبحث الممول من القطاع العام واستخدام النتائج واستغلالها في المراحل النهائية من ذلك البحث، ورأى أنه من الضروري تعزيز الانتفاع بالابتكارات في السوق ووضع آليات للتأزر عن طريق إقامة شبكات تجمع بين شبكات بحثية مختلفة خدمة لمصالح البلدان النامية والمتقدمة. وأعرب عن أمله في أن تواصل الوبيو المشاركة في إعداد نموذج أو دليل عملي يتيح النتائج المحققة في إطار تجارب ناجحة مرّت بها بلدان أخرى وغير ذلك من التجارب التي يمكن الاستفادة منها. كما أعرب الوفد عن أمله في الحصول على نتائج خلصت إليها دراسات محدّدة اضطلعت بها الوبيو في بلدان مختلفة من العالم. وصرّح بأنه يعي الاهتمام الخاص الذي تم إيلاؤه لبعض الأنشطة المعينة المرتبطة بنقل التكنولوجيا وتبادلها، لفكرة دعم الإدارة الرشيدة للملكية الفكرية في مراكز البحث، وإنشاء مراكز بحثية، وتشكيل مجمع من المهنيين المشاركين في التفاوض بشأن التراخيص، وتدريب المدربين، وغير ذلك من المسائل التي رأى الوفد أنها تشكل جميعاً عناصر جد مفيدة يمكن إدراجها ضمن برامج شاملة. واقترح الوفد أيضاً إعداد نموذج يمكنه تزويد البلدان النامية ببعض الأفكار المستلهمة من تجارب ناجحة مرّت بها بلدان أخرى. وسلم بالعمل الذي اضطلعت به الوبيو في مجالي بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية، مثل مساهمتها في تحديث المكتب المغربي للملكية الفكرية وفي البرامج الخاصة بتدريب موارد البلد البشرية. وأكد على ضرورة استمرار تلك الأنشطة وعلى أهمية الحصول على المساعدة المكيفة لتلبية الاحتياجات الجديدة ومجابهة التحديات الجديدة. ورأى الوفد أن اتجاهات السياسة العامة للوبيو ومجالات الأولوية ومشروعاتها تتماشى تماماً مع أهداف المغرب، إذ هو يسعى فعلاً إلى تضمين سياساته وأهدافه الإنمائية البعد المتعلق بالملكية الفكرية. وأضاف أن المغرب يعمل على إعداد خطة لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وأن كل البنود المذكورة تتماشى كلياً مع ما يجري الاضطلاع به فيما يخص منظمة التجارة العالمية والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. واستطرد الوفد قائلاً إن المغرب أعلن أنه يركز على خمسة مجالات رئيسية هي: تحسين تشريعاته؛ وتشجيع الابتكار؛ ووضع نظام في مجال التدريب؛ ووضع استراتيجية في مجال التسويق تؤدي أيضاً دور استراتيجية في مجال الاتصال؛ وتحديث آلياته التنظيمية وآلياته الخاصة بتطوير الموارد البشرية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المغرب

على استعداد للمساهمة في تنفيذ البرامج المستقبلية الرامية إلى تمكينه من تعزيز الرؤية التي أشارت إليها الويبو في الوثيقة PCIPD/4/2.

٣٢- وشكر وفد جامايكا الويبو على الجهود الدؤوبة التي تضطلع بها من أجل توفير المساعدة التقنية والتدريب للبلدان النامية، وأثنى على الدعم المقدم إلى المكتب الجامايكي للملكية الفكرية ولأصحاب المصلحة في هذا المجال. وأعرب عن سروره للإحاطة علماً بأن الويبو ستسعى إلى تكثيف برامجها وأنشطتها خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بغية مساعدة البلدان النامية في مجالات مختلفة، وأنهما ستراعي في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مما يشكل تطوراً بالغ الأهمية بالنسبة لجامايكا. وأبدى الوفد دعمه لتركيز الوثيقة على دور الصناعات الإبداعية وضرورة الانتفاع بالاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز قيمة العلامات. كما أعرب عن تقديره حيال اعتزام الويبو الاضطلاع بمشاريع وتدابير عملية في هذين المجالين. وقال إن الصناعات الإبداعية، بما في ذلك الصناعة الموسيقية، تكتسي أهمية بالغة في جامايكا. فتلك الصناعات، على حد قول الوفد، راسخة في الخلفيات الثقافية للبلد وتشكل بالتالي مورداً أساسياً يمكنه، إذا ما تم الانتفاع به وحمايته، إتاحة فرص جديدة. ومضى يقول إنه يُنظر الآن إلى الصناعات الابتكارية كقطاعات حيوية في النظام التجاري العالمي. وأضاف أن قيمة تلك الصناعات في السوق سوف ترتفع بالفعل، حسب تقديرات الأونكتاد، إلى ١,٣ ترليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٥، مما يشكل زيادة معتبرة مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كانت تبلغ تلك القيمة ٨٣١ مليار دولار أمريكي. وقال الوفد إن من المؤسف أنه لن يتدفق إلى البلدان النامية، مثل جامايكا، إلا قسط ضئيل من ذلك المبلغ. وأوضح أن ذلك هو ما دفع بلده إلى دعم الاهتمام المُزمع إيلأوه للأنشطة المرتبطة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وخصوصاً ما يتصل بالإدارة الجماعية. ولاحظ أن وزراء بلدان منطقة البحر الكاريبي قد وقعوا، في اجتماعهم السادس بشأن الملكية الفكرية الذي عُقد في سلانت جونس بأنتيغوا وبربودا في ٢٥ و٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، على اتفاق تعاون مع الويبو بهدف تهيئة الظروف المواتية، في الإقليم الفرعي الذي تشكله منطقة بحر الكاريبي، لاستحداث أصول الملكية الفكرية وحمايتها وامتلاكها وإدارتها والانتفاع بها ولتدعيم الابتكار التكنولوجي والقدرة التنافسية للشركات، بما في ذلك في مجال الصناعات الثقافية. واستدرك الوفد قائلاً إنه ينبغي مواصلة تنفيذ تلك المشاريع على نحو تام وفعال ضمن سياق ذلك الاتفاق التعاوني. وأشار أيضاً إلى أن حق المؤلف لا يمثل مجال التعاون الوحيد، وإنما أحد المجالات ذات الأهمية، بالنظر إلى القيمة التي تكتسيها الصناعة المتصلة بحق المؤلف في جامايكا. ومضى الوفد يقول أن من الجوانب الأخرى التي تحظى بالدعم، ضمن عمل الويبو، الجانب المرتبط بوضع الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز قيمة العلامات، والذي يضمن الحفاظ على قيمة العلامات الجامايكية ويحول دون الانتفاع بها على نحو غير ملائم ودون الحصول على إذن مسبق. وشدد على أن حكومته تواصل وضع تشريعات جديدة في مجال الملكية الفكرية لبلوغ أهدافها، فهي تقوم، مثلاً، بتنفيذ القانون الخاص بالبيانات الجغرافية، الذي تم اعتماده في فبراير/شباط من العام الماضي. وشكر الويبو على ما أسدته من مشورة بشأن تلك التشريعات. وقال إنه تم أيضاً، في جامايكا في نوفمبر/تشرين الثاني، عقد حلقة عمل وطنية جد مفيدة بشأن تعزيز قيمة العلامات. وأضاف أن تلك الحلقة جمعت بين مختلف الجهات التي لها مصلحة في مجال الملكية الفكرية والتي ستعمل سوياً من أجل زيادة العملية الرامية إلى وضع خطة استراتيجية وطنية في مجال تعزيز قيمة العلامات. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المساعدة من قبل الويبو في هذا الشأن، بما في ذلك عقد حلقات عمل لأغراض المتابعة. ولاحظ أن الويبو لا تزال شريكاً أساسياً لجامايكا، سواء فيما يخص تعزيز الملكية الفكرية أو الجهود الإنمائية التي تبذلها بصفة عامة، على نحو ما يثبتته عدد الأنشطة والبرامج المدرجة في اتفاق التعاون الموقع مع الويبو. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن

جامايكا ملتزمة كل الالتزام بذلك الاتفاق وسوف تواصل التعاون مع الويبو حتى تتمكن من وضع نظام في مجال الملكية الفكرية يكون متسقاً مع أهدافها الإنمائية.

٣٣- وأبدى وفد إسبانيا مساندته للبيانين المكتوبين المقدمين من قبل المجموعة بآء والاتحاد الأوروبي. وأعرب عن سروره لانعقاد هذا الاجتماع لأنه يعتبر دور اللجنة الدائمة في غاية الأهمية، وخصوصاً أن هناك مناقشات جوهرية جارية بشأن مستقبل الملكية الفكرية بوصفها أداة لتعزيز تنمية البلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن شكره للويبو على الوثائق الممتازة التي قدمت في الاجتماع. وأشار إلى البيان الذي أدلى به في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات وأعاد تأكيد التزامه بالعمل مع الويبو، مع تكريس أكبر جزء من ذلك العمل لتعزيز وتدعيم آليات التنظيم في مجال الملكية الفكرية، ودمج الملكية الفكرية في السياسات العامة، وتوعية البلدان الأقل نمواً بأهمية الملكية الفكرية. ولاحظ الوفد، في هذا السياق، أن الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها إسبانيا تركز عادة على أمريكا اللاتينية لأسباب لغوية، وذلك من خلال برامج مختلفة ثنائية ومتعددة الأطراف. غير أن الوفد أوضح أن بلده يبذل جهوداً تعاونية أخرى لمساعدة بعض البلدان الأفريقية والآسيوية. وشرح أن التعاون المكثف مع الويبو يقوم على الاشتراك في مشاريع محدّدة من خلال ما يلي: عقد ندوات إقليمية لفائدة المسؤولين والقضاة ورؤساء المحاكم العاملين في مجال الملكية الفكرية، وإرسال خبراء إلى أمريكا اللاتينية، وتنظيم تظاهرات معينة بخصوص الاقتصادات القائمة على الملكية الصناعية والملكية الفكرية أو غير ذلك من اقتصادات السوق. وقال الوفد إن من بين المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام كبير من قبل إسبانيا ضرورة تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال تطوير الأعمال التدريبية، مثل تقديم الدروس التدريبية بواسطة الإنترنت. وأضاف أن من بين ما تم تحقيقه مؤخراً، على أساس ثنائي أيضاً، النشاط الجديد للمكتب الوطني الإسباني، حيث يجري، بالتعاون مع البنك الدولي، تنظيم دورات تدريبية بواسطة الإنترنت في معظم مناطق العالم. وقال الوفد إن الهدف الرئيسي للمبادرة هو توفير تدريبات مكثفة باستخدام التكنولوجيات الدولية، وبخاصة الإنترنت. وأوضح أن ذلك يمكن من زيادة عدد المستفيدين وتعزيز اختصاصاتهم وفق الاحتياجات الجديدة. واستطرد الوفد قائلاً إن مكتب البراءات الإسباني يقوم، بالإضافة إلى الاضطلاع بتلك المبادرة الموجهة إلى الناطقين باللغة الإسبانية من بين القائمين على فحص البراءات والعلامات التجارية، بالتخطيط لتوسيع تلك الدروس التدريبية لتشمل ميادين عامة أخرى تتصل بالملكية الفكرية، وكذلك القضاة ورؤساء المحاكم. وأكد الوفد على ضرورة أن تدخل أكاديمية الويبو العالمية تحسينات على جوانب كثيرة من نشاطها، فيما يتعلق بمحتوى البرامج التدريبية والمعايير الخاصة بقبول المرشحين واختيارهم، وذلك من أجل تلافي أن يبلي كراً الأيام التدريبات المقدمة. والأهم من ذلك، كما قال الوفد، هو ضرورة تناسب المرشحين تناسباً تاماً مع الدروس التدريبية حتى يكتب لتلك الدروس النجاح. وقدم الوفد ملاحظة مماثلة فيما يخص ضرورة إدراج آليات لتقييم تلك الأنشطة التدريبية ومتابعتها، مما يشكل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأكاديمية الويبو العالمية إذا ما أرادت الحفاظ على مستوى ملائم من الجودة التدريبية. واستدرك الوفد قائلاً إن إسبانيا على استعداد للتعاون تعاوناً كاملاً في الاضطلاع بتلك الأنشطة. وأشار إلى صندوق الويبو الاستئماني الذي تعترزم إسبانيا الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة به. وذكر بأن مكتب البراءات الإسباني وقع، في يولييه/تموز ٢٠٠٤، على مذكرة تفاهم مع الويبو تقضي بأن يقوم المكتب بإنشاء صندوق استئماني سنوي يؤدي، أساساً، دور جدول أعمال مشترك يمكن الويبو والمكتب من الاضطلاع بأنشطة مشتركة في المستقبل. وأوضح الوفد أن برنامج تلك الأنشطة سيضم الترويج لمزايا الملكية الصناعية وإنكاء الوعي بشأنها، أو توفير أنشطة تدريبية للمسؤولين الحكوميين، أو تنظيم ندوات لتحديد الإجراءات اللازمة لاتباعها للاضطلاع بالممارسات المألوفة على المستوى دون الإقليمي، أو الاضطلاع بأنشطة تدريبية أو تبادل الخبرات في مجالات لم يجر تناولها بعد، مثل نقل التكنولوجيا. وفي إطار

الصدوق الاستئماني، ذكر الوفد فكرة أن تُترجم إلى الإسبانية، مبدئياً، أحدث نسخة إلكترونية للتصنيف الدولي للبراءات، إذ لا تزال تلك النسخة متاحة بالإنكليزية والفرنسية فقط. وأوضح أن ذلك سيكون دعماً قوياً لمكاتب البراءات في أمريكا اللاتينية. وبالمثل، أشار الوفد، فيما يخص مشروع (LATIPAT) الخاص بإنشاء قاعدة بيانات تضم وثائق البراءات التابعة لبلدان أمريكا اللاتينية والتي يجري حالياً نشرها وتوزيعها عبر الإنترنت، إلى أن ذلك المشروع سيسهم في تعميم المعارف الواردة في وثائق البراءات وتعزيز عملية نقل التكنولوجيا ودعم المفاوضات التجارية. ومضى يقول إنه سيتسنى، من خلال ذلك المشروع، للمكتب الإسباني للعلامات التجارية والبراءات وكذلك للويبو والمكتب الأوروبي للبراءات الإسهام في صياغة سلسلة من الوثائق باللغة الإسبانية، مما سيعزز الوثائق المتاحة بتلك اللغة خدمة للمجتمع الأمريكي اللاتيني قاطبة. واختتم الوفد كلمته مذكراً بالتزام إسبانيا، إلى جانب الويبو، بالمضي بالأنشطة المذكورة وبمواصلة الحوار الجاري مع جميع المندوبين الحاضرين ومع كل من يهمه الأمر. وأبدى الوفد استعداداً تاماً لتضمين نشاطه التعاوني الالتزام الذي قد توصي به مناقشة مجدية بشأن أفضل خدمة يمكن للاقتصادات الوطنية تقديمها إلى الملكية الصناعية.

٣٤- وأبدى وفد موزامبيق مساندة للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا المغرب وبنن باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان الأقل نمواً، على التوالي. ولاحظ أن الحديث، في الويبو، عن التعاون لأغراض التنمية يعني تناول المسائل الأساسية المرتبطة بجميع الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في بلده في مجال الملكية الفكرية. واعترف الوفد بأن موزامبيق استفادت فعلاً، خلال السنوات القليلة الماضية، من المساعدة التقنية التي توفرها الويبو، وذلك منذ إنشائها نظاماً للملكية الفكرية. وذكر أنه يجري، في كل مناطق البلد، الاضطلاع بالعديد من الأنشطة في مجال التوعية بدور الملكية الفكرية وفي مجال التريب وبناء القدرات. وأوضح أن ذلك ميدان جديد في بلده، مما يعني أنه ما زال ينبغي الاضطلاع بعمل متعمق وواسع من أجل تزويد أصحاب المصلحة بشروح عن معنى الملكية الفكرية وعن الإمكانيات التي تتيحها وعن دورها في التنمية وعن كيفية الانتفاع بها. ولاحظ الوفد أنه تم تنظيم عدة تظاهرات بفضل المساعدة اللوجيستية والمالية التي قدمتها الويبو. وأشار، من جهة أخرى، إلى أن توافر المعارف والكفاءات في مجال الملكية الفكرية أمر ضروري لنجاح تلك الأنشطة. ومضى يقول إن الويبو قامت، في مناسبات عدة، بتدريب المسؤولين على جوانب مختلفة من الملكية الفكرية، بما في ذلك المسائل الأساسية المتعلقة بالملكية الفكرية، وإجراءات التسجيل، وإدارة حقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك. وألقى الوفد الضوء، فيما يخص ذلك المجال الخاص، على المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان، بالتعاون مع الويبو، بغية تقديم دروس تدريبية للمسؤولين الموزامبيين، وتلك الدول هي أساساً البرتغال والبرازيل والسويد. ورحّب الوفد بتلك المبادرات وأعرب عن أمله في أن تحذو بلدان أخرى حذو تلك البلدان. وأبرز الوفد المبادرة التي اتخذتها جمهورية كوريا في الاجتماع الوزاري الذي عُقد السنة الماضية، والتي مكنت من الاستفادة من خبرة قيّمة وألقت الضوء على الإمكانيات المتاحة من خلال الملكية الفكرية وأنارت الطريق للبلدان التي ما زالت تسعى إلى الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وشدّد الوفد على أن أشكال المساعدة والمشورة التقنية التي تتيحها الويبو أمر أساسي للاضطلاع بالتعديلات التشريعية الجارية في بلده ولتحديد أفضل السبل إلى سن تشريعات تلئم احتياجات البلد. وأفاد بأنه سيتم، في يولييه/تموز ٢٠٠٥، عقد حلقة عمل في مابوتو يجتمع فيها أصحاب المصلحة المعنيون لتعلم الطريقة التي يمكن بها صياغة استراتيجية في مجال الملكية الفكرية. وأعلن أنه من المتوقع وضع استراتيجية في مجال الملكية الفكرية في موزامبيق خلال سنة ٢٠٠٦، كأقصى أجل. وأكد أنه سيتم، قبل ذلك، الاضطلاع بتقييم واسع النطاق للإمكانيات المتاحة من خلال الملكية الفكرية في مجالات عدة، وذلك من أجل تيسير اعتماد استراتيجية مناسبة في مجال الملكية الفكرية في

موزامبيق. وأضاف الوفد أن المساعدة المقدمة من الويبو أمر أساسي أيضاً لأتمتة مكتب الملكية الفكرية وللتمكن، في وقت قريب، من تشغيل قاعدة بيانات في مجال حقوق الملكية الفكرية باستخدام ما استحدثته الويبو من برامج حاسوبية وما اكتسبته من خبرات في هذا المجال. وقال الوفد إنه لا شك في أن تلك القاعدة ستسهم في تحسين قدرات المكتب في مجال إدارة الملكية الفكرية. وأشار إلى أنه تم بالفعل، فيما يخص حق المؤلف، إنشاء جمعية للإدارة الجماعية وأن المبدعين بدؤوا فعلاً بالانتفاع بمصنفاتهم. واستطرد قائلاً إنه تم، خلال الأشهر الأخيرة، الاضطلاع ببعض الإجراءات من قبل تلك الجمعية ومن قبل معهد الملكية الصناعية، وذلك من أجل شن حملة واسعة ضد أعمال التزوير. وأوضح الوفد أنه حرص على ذكر جميع تلك الأنشطة من أجل التشديد على أهمية المساعدة التقنية في الاضطلاع بالمهام القطرية ومن أجل إبراز ضرورة الاستمرار في تقديم تلك المساعدة في السنوات المقبلة. وقال إن بلده قام فعلاً، مراعاة للنهج القائم على الدول الأعضاء الذي اعتمده الويبو، بتقديم طلب شامل للحصول على مساعدة تركز أساساً على ما يلي: إذكاء الوعي بالإمكانيات التي تتيحها الملكية الفكرية لأصحاب المصلحة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية؛ وبناء القدرات والتدريب وتطوير الموارد البشرية؛ وأتمتة مكاتب الملكية الفكرية؛ وتعزيز قيمة الملكية الفكرية واستغلالها اقتصادياً بما يخدم مصالح الجميع، وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم أصول الملكية الفكرية في البلد؛ وصياغة استراتيجية في مجال الملكية الفكرية والابتكار ووضع تشريعات مواتية؛ وإعمال حقوق الملكية الفكرية بطريقة فعالة. وأعرب الوفد عن سروره للإحاطة علماً بأن برنامج الأنشطة للأعوام القادمة سيواصل التركيز على تلك الأنشطة، كما أعرب عن أمله في أن تقوم الويبو، كما فعلت في الماضي، بدعم جميع تلك الجهود من خلال برامجها الخاصة بالتعاون التقني.

٣٥- وأشار وفد جمهورية كوريا إلى مداخلتي السودان وموزامبيق وأضاف تعليقات تخص تحديداً الأنشطة التي تضطلع بها كوريا من أجل مساعدة البلدان النامية على الانتفاع بالملكية الفكرية. ولاحظ أن من الأهداف الرئيسية التي ينشدها عمل الويبو تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء النامية لتمكينها من تصميم وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى استحداث الملكية الفكرية وامتلاكها واستغلالها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال الوفد إن النطاق الحالي لبرامج الويبو وأنشطتها يشمل أيضاً تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من اكتساب التكنولوجيا واستحداث أصول في مجال الملكية الفكرية وكذلك خلق مصادر للدخل والعمالة عن طريق إدراج استراتيجيات الملكية الفكرية وتنفيذها ضمن أهدافها المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المكتب الكوري للملكية الفكرية والويبو قد وقعا على اتفاق تعاون في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، وأن المكتب قام، في إطار متابعة ذلك الاتفاق، باتخاذ ترتيبات في يونيو/حزيران الماضي من أجل إنشاء صندوق استثماري كوري كوسيلة لمساعدة البلدان النامية في ميدان حقوق الملكية الفكرية. ولاحظ الوفد أن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار ذلك الصندوق تركز أساساً على مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تعزيز قدرتها على الانتفاع بالملكية الفكرية بوصفها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تسهم الدروس المستخلصة من التجربة الكورية، بشأن كيفية انتفاعها بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية، في إفادة البلدان النامية من خلال طائفة من الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار الصندوق المذكور. وأضاف أن بلده أطلق، السنة الماضية، برنامجاً تدريبياً مشتركاً بين أكاديمية الويبو العالمية والمعهد الدولي للتدريب على الملكية الفكرية. وشرح أن ذلك البرنامج يشمل درساً تعليمياً تقدمه الأكاديمية عن بعد، ودرسا عن القوانين المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية يقدمه المعهد. وأشار الوفد إلى أن بلده يأمل في توسيع نطاق ذلك البرنامج بمساعدة الصندوق الاستثماري الكوري. وأبدى اقتناعه بأن ذلك البرنامج سيتمكن، بفضل استمرار الدول الأعضاء الأخرى

في إيلائه الاهتمام ومنحه المساعدة، من بلوغ هدفه المنشود. وأخيراً، لاحظ الوفد أن بلده تعاون مع الويبو لاستضافة المؤتمر الوزاري بشأن إتاحة الملكية الفكرية للبلدان الأقل نمواً. وشدد على أن ذلك المؤتمر كان فرصة كبيرة لاستكشاف المسائل الناشئة في مجال الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً واستخلاص الدروس من التجربة الكورية في مجال الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد ثانية على التزام بلده بدعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل تمكين تلك البلدان من الاستفادة أقصى الاستفادة من القواعد الدولية التي تحكم الملكية الفكرية، وذلك من خلال برامج الويبو للتنمية الاقتصادية.

٣٦- واستهل وفد كوبا بيانه بالإعراب عن تقديره حيال النتائج الإيجابية التي حققتها أنشطة التعاون والمساعدة التقنية في بلده. وذكر الوفد، من ضمن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال السنتين الماضيتين، تدريب الموارد البشرية من خلال تنظيم ندوات وطنية وإقليمية، وأكاديمية الويبو العالمية، ومكتب البراءات الأوروبي، والمكتب الإسباني للعلامات التجارية والبراءات. وأكد الوفد على أن بلده يثمن جداً الدعم الذي يقدمه إياه المكتب المعني ببلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية في مجال أتمتة إدارة البراءات، وتعزيز القدرات التكنولوجية من خلال مراكز الملكية الصناعية، مما يساهم في تدعيم النظام الوطني للملكية الصناعية وكذلك القدرة على إدارة مختلف المعاهدات الدولية التي تعد كوبا طرفاً فيها. ومن بين الجوانب الهامة الأخرى التي ذكرها الوفد ضرورة إدراج مركزين جامعيين اثنين في مبلدة جامعة الويبو، وذلك بهدف تعزيز القدرة على استخدام المعلومات التكنولوجية الواردة في وثائق البراءات. ورأى الوفد أنه من المناسب أيضاً عقد اجتماعات سنوية يحضرها مديرو مكاتب البراءات، وذلك بهدف إدراج قضايا السياسة العامة ذات الصلة بالملكية الفكرية في برنامج العمل الدولي الخاص بالملكية الفكرية. وسلم بأن تشجيع الاختراعات الوطنية، من خلال مشروع الويبو لمكافحة أحسن المخترعين بميدالية ذهبية، قد أسهم في تحفيز الاختراعات الكوبية والاعتراف بها على الصعيد الدولي. ورأى، من جهة أخرى، أنه من الضروري زيادة ميزانية الويبو المخصصة للتعاون وإدراجها في مجمل ميزانية الويبو البرمجية، وذلك بهدف ضمان تنفيذ الأنشطة التي يتم تخطيطها تنفيذاً فعالاً. وبالمثل، رأى الوفد أنه ينبغي تمويل المساعدة التقنية أساساً من الميزانية العادية للمنظمة. وأضاف أنه من اللازم إدراج البعد الإنمائي في السياسات المرتبطة بحماية الملكية الفكرية، وبخاصة في أنشطة المساعدة التقنية، وذلك مع مراعاة التكامل بين سياسات البلد والتوازن بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح الشركات. ودعا الوفد الويبو إلى مواصلة عملها في مجال المساعدة التقنية دون إغفال الاحتياجات المحددة للبلدان النامية التي تختلف من بلد لآخر. وشدد على أنه يمكن توسيع نطاق المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو كي تشمل، مثلاً، أنشطة جديدة ترمي إلى ما يلي: "١" تيسير انتفاع المخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة بالنظام الدولي لحماية الملكية الفكرية؛ "٢" اتخاذ إجراءات ترمي إلى تشجيع الاندماج التام للجامعات ومراكز البحث والتطوير في نظام الملكية الفكرية، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة وفعالة؛ "٣" تكثيف التعاون المتوازن في مجال تطبيق نظم التسجيل الدولي والانتفاع بها، وهي نظم لا ينتفع بها المستخدمون التقليديون فحسب، بل ينتفع بها أيضاً مديرو كل من النظم على المستوى الوطني؛ "٤" القيام بمشاورات إقليمية موضوعية وواسعة النطاق على مستوى البلدان النامية قبل المفاوضات الدولية وخلالها؛ وستلهم نتائج تلك المشاورات عملية التفاوض التي تناقش البلدان فيها، بشفافية، الآراء المؤيدة والآراء المعارضة لكل اقتراح فضلاً عن الآثار المترتبة عليه، وذلك بهدف تشجيع المشاركة الفعالة؛ "٥" اتخاذ مبادرات تمكن من تعميم التكنولوجيا الجديدة على البلدان النامية في الوقت المناسب. وأخيراً، أبدى الوفد دعمه للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية.

٣٧- وشكر وفد الكونغو المدير العام لليوبيو والمكتب الدولي على مهارتهما ومساعدتهما في توسيع نطاق التعاون الإنمائي. وأبدى مساندة للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم المجموعة الأفريقية. ولاحظ أن وثيقة العمل المتاحة للجنة الدائمة قد حددت لليوبيو مبادئ توجيهية وأولويات استراتيجية واضحة فيما يخص إسهامها في عملية التنمية في البلدان النامية، وذلك في سياق معارف عالمي. وأبرز الوفد البعد الاستراتيجي الذي أكدت عليه الليوبيو في سياق عدم اقتصر التنمية من خلال الملكية الفكرية على تقديم المساعدة التقنية وضرورة إدراج الإطار المرتبط بالتنمية المستدامة. ورحب بالجهود التي تبذلها المنظمة بغية المساعدة على أعمال حقوق الملكية الصناعية والاجتماعية والثقافية. وشجّع الوفد أيضاً المبادرات الرامية إلى ضمان تساوق أكبر واتساق بين السياسات، فضلاً عن فعالية في العمل. وخص بالذكر فكرة إقامة شبكة من مراكز البحث. وأبدى اقتناعه بأن المساعدة التقنية أمر أساسي بالنسبة لجميع البلدان النامية. وعليه، أبدى موافقته التامة للتقييم الذي أجراه وفد المغرب في البيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية، والذي رحب فيه بفكرة إجراء جرد على مستوى الليوبيو لتقييم أنشطة التعاون الإنمائي خدمة لمصالح البلدان الأفريقية. غير أن الوفد أكد على الطبيعة الشاملة التي تتسم بها الملكية الفكرية والطبيعة المتغيرة للبلدان النامية. وأبدى دعمه لفكرة تكييف البرامج التعاونية مع احتياجات البلدان ومستوياتها التنموية. وأبرز الوفد الأنشطة المضطلع بها في بلده وأشار إلى أن القطاعين اللذين استفادا بالدرجة الأولى من دعم الليوبيو هما قطاع بناء القدرات وقطاع تعزيز الملكية الفكرية. وقال، فيما يخص بناء القدرات، إن بلده أصبح على صلة بشبكة الليوبيو للمعلومات (WIPONET) منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٣، كما أنه تلقى الدعم من الليوبيو لإعادة إنشاء مركز توثيق بشأن الملكية الفكرية. أما فيما يخص الموارد البشرية، قال الوفد إن هناك، إلى جانب التعاون الإقليمي، حلقات عمل وندوات تعقد في برازافيل بشأن المسائل الجمركية وإدارة الملكية الفكرية. وذكر أيضاً ندوة بشأن حق المؤلف وندوة بشأن الإعلام وإذكاء الوعي مكننا من الجمع بين الطلبة ومختلف الأطراف الفاعلة في مختلف القطاعات الاقتصادية. واستطرد الوفد قائلاً إنه لا يزال الكثير مما ينبغي فعله ولاحظ أن بلده يتطلع، على المدى القصير، إلى الأنشطة الرامية إلى تثقيف المنتفعين وأصحاب المصلحة ضمن مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى مستوى الجمهور عموماً، وتحسين إدارة الملكية الفكرية وآليات المساعدة في مجال تكنولوجيات المعلومات.

٣٨- وأبدى وفد الولايات المتحدة مساندة قوية للبيان الذي أدلى به باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للأمانة على إعدادها تقريراً شاملاً ومفيداً بدرجة كبيرة، بعنوان "استعراض اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها في ما تقدمه الليوبيو من دعم للبلدان النامية في سبيل التنمية". ولاحظ أن ذلك التقرير يتيح نقطة انطلاق جد مفيدة للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدائمة بشكل متواصل، كما أنه لا يسترعي الانتباه فقط للبرامج والأنشطة الطويلة الأجل التي تضطلع بها الليوبيو في مجال جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتنمية، بل كذلك للمجالات المفيدة لعمل اللجنة الدائمة في المستقبل. كما لاحظ الوفد أن التقرير تمكن، بطريقة مناسبة، من وضع العمل الجاري للجنة الدائمة في سياق أولويات الليوبيو واتجاهاتها المتطورة، وذلك مع مراعاة التغيرات الواسعة والتركيز المتزايد، في محافل دولية أخرى، على دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن من الأمثلة التي تبيّن مدى فائدة التقرير المناقشة الواردة فيه بشأن أشكال المرونة والسياسة العامة، التي تتيح معلومات مفيدة عن دور الملكية الفكرية في النطاق المشترك بين التجارة والتنمية والتي من شأنها المساعدة أيضاً في المضي قدماً بمناقشة تلك المسائل المعقدة في إطار اللجنة الدائمة. وفي هذا السياق التطلعي، رأى الوفد أنه ينبغي تدعيم اللجنة الدائمة وتعزيزها، وأن على الأمانة تقييم دور اللجنة في إطار الليوبيو وما تضطلع به الليوبيو من برامج وأنشطة. وطلب، على وجه الخصوص، الحصول من المكتب الدولي على توضيحات بشأن نطاق ولاية اللجنة الدائمة. وذكر بالاقتراح المقدم

مؤخراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والداعي إلى إنشاء برنامج شراكة ترعاه الويبو، وذلك في إطار الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات الذي نظر في طائفة من المسائل الأساسية المرتبطة بالملكية الفكرية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال الوفد إنه لا حرج في توضيح أن الغاية من ذلك الاقتراح، مع أن الوقت غير مناسب لمناقشة تفاصيله بتعمق (فتلك التفاصيل واردة في موقع الويبو على الإنترنت)، هي تقديم مساهمة فورية وإيجابية عن طريق تحديد آلية من شأنها تحقيق الموازنة بين "الاحتياجات" وبين "الإمكانات" في مجال جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتنمية. وأبدى الوفد تطلعه لمناقشة ذلك الاقتراح واقتراحات البلدان الأخرى في هذا المحفل وغيره من المحافل. واستطرد الوفد قائلاً إنه سيعفي الحضور، مراعاة لروح الانطلاقة الجديدة للجنة الدائمة بوصفها محفلاً يسعى إلى توفير مناقشات مستمرة وغنية وعميقة فضلاً عن معالجة المسائل المعقدة المطروحة عليها، من التعليقات التي أعدها بشأن برامج حكومته وأنشطتها في مجال المساعدة التقنية والتدريب. وأضاف أن أعضاءه سيطولون على استعداد بالطبع، خلال الدورة الرابعة للجنة الدائمة وفي أي وقت من الأوقات، لمناقشة تلك البرامج والأنشطة، مثل برنامج "العلماء الزائرين" الذي يرعاه مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، و"أكاديمية إنفاذ القوانين"، والمعهد الدولي التابع لمكتب حق المؤلف، وغير ذلك من البرامج التي ترعاها وزارة الخارجية ووزارة التجارة ووزارة العدل والعديد من الوكالات والإدارات الاتحادية الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من الآراء التي قد يبديها أعضاء اللجنة الدائمة الآخرون بشأن دور اللجنة في المستقبل.

٣٩- وأبدى وفد كولومبيا مساندة تامة للبيان الذي أدلى به وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأكد، بوجه خاص، على ضرورة عقد اجتماع في إطار اللجنة الدائمة مرة في السنة من أجل تحسين متابعة تقدم أنشطة التعاون المزمع الاضطلاع بها. وأعرب عن شكره لأمانة الويبو على توفيرها وثيقة عمل ممتازة مكنت، على الرغم من عدم تضمينها مبادئ توجيهية عامة، من توضيح مسألة التعاون استناداً إلى التعريف المتفق عليه ومن استبانة الأولويات التي ستطبقها الويبو خلال فترة السنتين القادمة في مجال المساعدة التقنية. وأشار الوفد إلى مداخلة المنسق الإقليمي وقال إن الجهود التي تبذلها الويبو من أجل تعزيز نظام الملكية الفكرية، خصوصاً في البلدان النامية، وكذلك استعدادها لتوفير موارد مالية وتقنية وبشرية جديدة، من الأمور الحيوية التي من شأنها مساعدة جميع أعضاء المنظمة. ورأى أنه من اللازم، بوجه خاص، تصميم نموذج تعاوني جديد من شأنه تكملته البرامج والأنشطة التي تصوغها الويبو في هذا المجال. ولاحظ أن فرنسا واليابان وجمهورية كوريا وإسبانيا قد تعهدت، حسب وثيقة الويبو، بتقديم تبرعات إلى الويبو من أجل دعم برامجها التعاونية. وشجّع تلك البلدان على مواصلة دعمها للويبو ودعا البلدان الأخرى إلى الحذو حذوها وتقديم موارد مالية إضافية من أجل تعزيز أنشطة الويبو التعاونية. وخصّ الوفد بالذكر البرنامج التعاوني الذي تضطلع به كل من إسبانيا والسويد والذي زاد من الأمل في تعزيز الملكية الفكرية في قارته. وأشار بعد ذلك إلى أساليب تقييم المساهمة الاقتصادية للصناعات المرتبطة بحق المؤلف. وأوضح أنه من مصلحة بلده، ومصلحة البلدان الأخرى بالتأكيد، تطبيق نظام الملكية الفكرية، الذي اعتبره نظاماً ذا منافع هائلة. غير أنه لاحظ أن تنفيذ ذلك النظام ينطوي على توفير موارد مالية كافية، وهي موارد غالباً ما تفنقر إليها هذه المناطق من العالم. وبناء عليه لا بد، على حد قول الوفد، من زيادة الموارد المالية من أجل تمويل برامج التعاون لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى نقطتين اثنتين: أولاً، إلى أهمية مراعاة الدراسات التي تتناول الكيفية التي تمكنت بها شركات مختلف القطاعات الخاصة من وضع طريقة معينة لمكافحة القرصنة في كل من تلك القطاعات. وقال إنه سيكون من الأسهل بكثير بالنسبة لأرفع المسؤولين الحكوميين، بفضل تشخيص التأثير الاقتصادي

للصناعات المحمية بموجب حق المؤلف على الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدان النامية، تحديد مؤشر القرصنة بشكل دقيق. وأضاف أن البلد سيضمن بالتالي سلامة المنهجية المتبعة وموثوقية المعلومات المجموعة ومصداقيتها من حيث ترجمتها الصحيحة للوضع السائد. وألحّ الوفد على الأهمية التي تكتسبها بالنسبة للبلدان بلورة تلك الجوانب في حساباتها الوطنية. وأوضح أنه إذا كان للبلد منهجية ورغبة في استخدامها، فلن تكون لتلك المنهجية أي جدوى إذا لم تتم بلورتها في النظم المحاسبية الوطنية ولن تستفيد تلك الصناعات المميّزة من أي معلومات إضافية. واعترف الوفد بأنه يمكن لجميع تلك القطاعات تقديم معلومات مستوفاة دون تحليلها. ووافق على أنه من الصعب الاضطلاع بتلك الدراسات، إلا إذا كان لدى البلدان منهجية ملائمة وموارد كافية للقيام بذلك. أما النقطة الثانية، كما قال الوفد، فهي تتعلق بالفقرة ٢٥ من الوثيقة، التي أوصت بتنمية المجال التجاري من أجل حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية، واعتماد استراتيجيات تركز إلى معارف الشعوب. وأبدى الوفد، في هذا الصدد، رغبته في الحصول على معلومات بشأن تلك الاستراتيجيات والفترة المحددة لتنفيذها والآثار التي قد تحدثها، وذلك من أجل الطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة تبرز هذه العملية وتمكن من إدراج تلك الاستراتيجيات في الميزانية البرمجية التي من المزمع استعراضها في القريب. وأكد الوفد على الجهود التي يبذلها مكتب التنمية الاقتصادية في كولومبيا. وأشار إلى مشروع، بعنوان "شبكة الملكية الفكرية"، يرمي إلى تشجيع الباحثين في البلدان النامية على استنباط نتائج بحثية في مجال الصحة، وحمايتها والانتفاع بها. وأوضح أن ذلك المشروع، الذي لقي دعماً من الويبو وشبكة جنيف الدولية للجامعات، يُعتبر مشروعاً رائداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسيكون نموذجاً يُقتدى به لتنفيذ المشروع في بلدان أخرى. ولاحظ الوفد أن ذلك المشروع وصل حالياً طور التنفيذ وهو يرمي أساساً إلى بناء القدرات لاستخدام البحوث العلمية بطريق مناسبة، وذلك من خلال تدريب ٤٥ مهنيًا على البحث الصحي؛ وزيادة الفهم بشأن منتجات الملكية الفكرية وتعزيز الانتفاع بها في مراكز البحث. وأضاف أن ذلك المشروع، الذي يربط بين ١٢ مركز بحث كولومبي، قد خرج باقتراح يدعو إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية، كما أنه تمكن من وضع نموذج سيُتاح للاستخدام على الصعيد الدولي من قبل الأوساط العلمية والمسؤولين الحكوميين المكلفين بصياغة المشاريع المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والصحة والملكية الفكرية. ودعا الوفد الويبو إلى تعزيز القدرات الإدارية للكيانات الكولومبية العاملة في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى عملية أتمتة نظام حق المؤلف، التي تشكل أحد الأهداف التي حددها مكتب حق المؤلف لأمريكا اللاتينية والكاريبي واتفق على بلوغها في اجتماع رؤساء مكاتب حق المؤلف، المعقود في كيتو في سنة ٢٠٠١. وقال إن مكتب التنمية الاقتصادية المعني بأمريكا اللاتينية والكاريبي تعهد، أثناء ذلك الاجتماع، بالاضطلاع بذلك المشروع كمشروع رائد في المكتب الكولومبي لحق المؤلف. وأعلن الوفد أنه تم إنجاز ذلك المشروع بتكاليف باهظة إلى حد ما، وهو يشكل الآن نموذجاً تستخدمه بعض مكاتب الإقليم. ولاحظ أن من الجدّير الإشارة إلى أن ذلك المشروع ليس وسيلة لأتمتة السجلات فحسب، وإنما هو أيضاً وسيلة مفيدة جداً لضمان الشفافية في معالجة المعلومات المتداولة في مرافق المكتب. وأضاف أن ذلك يضمن للمنتفعين مصداقية المعلومات والردود على الطلبات المتصلة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال الوفد إن بلده قام، بالمثل منذ شهور قليلة، بوضع خطة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية تشمل العديد من القطاعات. وصرّح بأن ذلك المشروع لقي دعماً من قبل خبراء الويبو. وأوضح أن عملية إعداد خطة الاستراتيجية قد وصلت إلى طور الجرد ومراجعة الحسابات وهي الآن تتجه صوب صياغة كل من الخطة والاستراتيجية، اللتين سيتم إدراجهما في الخطة الإنمائية الوطنية. ورأى الوفد أن الجهد المؤسسي المبذول في سبيل صياغة خطة الاستراتيجية يعني أن البلد سيكون قادراً على تحديد الأولويات الرئيسية فيما يتصل بالاحتياجات الإنمائية، وعلى تقييم واستبانة الكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية الإسهام إسهاماً إيجابياً في تلبية احتياجات البلد. وأكد الوفد مجدداً أهمية أن تواصل الويبو تقديم المساعدة إلى

بلده والتعاون معه. واغتنم الوفد فرصة وجوده في هذا المحفل للتأكيد مجدداً أمام الويبو على الأهمية التي تكتسيها بالنسبة لبلده مواصلة التعاون مع المنظمة ومواصلة الاعتماد على تعاونها ومساعدتها. وأضاف أن بلده استطاع إنجاز ما أنجزه لأنه تمكن من تضمين خطته الإنمائية الجاري تنفيذها استراتيجيات إنمائية ترمي إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية، ولا سيما أن الحكومة تقوم بدعم الإدارة الجماعية لحق المؤلف وجميع الأنشطة الهادفة إلى استحداث ثقافة تحترم حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إنه يرغب في الإشارة بإيجاز إلى ثلاثة جوانب للتأكيد على بعض الطلبات المقدمة سالفاً. فقد رأى الوفد أن أفضل وسيلة يمكن بها للأمانة تنفيذ البند الوارد في الوثيقة المذكورة السعي إلى ضمان توازن بين الحقوق المحمية والمصالح العامة، وبخاصة المصالح المرتبطة بحق المؤلف. وأضاف أنه ينبغي للأمانة إعداد دليل خاص بالقيود والمؤثرات، أو الاستثناءات، إذ من المعلوم أن إمكانية إعداد دليل عن القيود والاستثناءات، خصوصاً فيما يتعلق ببرنامج العمل الرقمي، من النتائج المحددة التي خلصت إليها المعاهدات المعتمدة في سنة ١٩٩٦. وأضاف الوفد أيضاً أنه ينبغي لكل بلد إعداد دليله الخاص عن القيود التي تفرضها عليه البيئة، وبخاصة القيود المفروضة دائماً عليه عندما يحتاج إلى اتخاذ تدابير تكنولوجية، مما سيمكنه من دراسة ذلك القطاع. وتلك مسائل تتيحها المعاهدات التي تديرها الويبو، ولكن الأهم من ذلك هو ضمان توازن بين المعاهدات الوطنية وضمن أن تقوم الويبو بدعم البلدان النامية بإتاحة دليل عن العوامل المؤثرة في القيود والاستثناءات.

٤٠- وفي حين لم يرغب وفد كولومبيا في إثارة جدل بشأن حماية حق المؤلف في الاجتماع الذي اختتم بالأمس، قال إنه سمع في مناسبات كثيرة عن الجدل المثار حول التوازن بين أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. وأبدى الوفد رغبته في دعوة الأمانة إلى النظر في إمكانية توضيح تلك المسألة لأنها ما فتئت تزداد أهمية. ولاحظ، على وجه الخصوص، أنه قلما نرى المخترع في المعاملات التي تربط الشركة بالبراءة، ولكن يمكن رؤية المؤلف دائماً في المعاملات التي تربط الشركة بالعمل الفني، سواء كان عملاً موسيقياً أو غير ذلك. وأضاف أنه من الضروري، في تلك الحالات، التمييز بين المؤلف وفنان الأداء. وقال إنه إذا طالبنا بتقليص أو إلغاء بعض الامتيازات التي يتيحها حق المؤلف، فإننا سنتعدى بذلك على حقوق المؤلفين في إطار معارفهم وسيكون ذلك مؤسفاً جداً بالنسبة للمؤلفين وفناني الأداء، إذ أننا سنعتبر منتجاتهم، حتى وإن كانت لها قيمة اقتصادية، عائقاً من العوائق الاجتماعية، وذلك في الوقت الذي تلتزم فيه الحكومة أيضاً بالسعي إلى ضمان توازن في المجال الرقمي داخل مجتمع المعلومات. ومضى الوفد يقول إنه يرغب في توجيه نداء خلال الندوة بشأن حقوق التفاوض، على غرار النداء الذي وجهه إلى الويبو الشهر الماضي في بوغوتا. وأخيراً، أبدى الوفد رغبته في ذكر المساهمة التي قدمها وفد السنغال هذا الصباح بشأن أحد الجوانب الهامة. وشرح أن وفد السنغال تحدث عن عدم وجود الدعم المالي اللازم لاستحداث المصنفات الفنية. وأوضح أن ذلك يمثل مشكلة حقيقية في جميع البلدان، ومنها كولومبيا، ولا سيما فيما يخص استحداث البرامج الحاسوبية. واستدرك الوفد قائلاً إن بلده يحرص بالمخترعين الذين يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لإنتاج مصنفات وتوزيعها، وإسهام الأمانة يكمن في تحديد الطريقة التي يتسنى بها ذلك في البلدان المقدمة. وأضاف أنه يود أن يطلب إلى الأمانة النظر في إمكانية العودة إلى الممارسة الجدية التي كانت تنتهجها المنظمة سالفاً، أي عندما كانت تحرص على جرد الأنشطة المضطلع بها في مختلف البلدان والأقاليم حتى تتكوّن لديها فكرة عن نوع الأنشطة المضطلع بها وعن الوضع السائد بشكل عام، ولكي تتمكن أيضاً من توجيه الشكر لمن ساعدوا في الاضطلاع ببعض الأنشطة التعاونية المعنية.

٤١- وشكر وفد البرازيل الأمانة على الشروح التي قدمتها بشأن الوثيقة PCIPD/4/2. وأعرب الوفد، بحماس أمله روح الخوض في حوار بناء بشأن مسائل الملكية الفكرية على نحو ما دعا إليه

الاقتراح الخاص بوضع برنامج عمل إنمائي، عن رغبة البرازيل في تقديم آرائها بشأن أنشطة اللجنة الدائمة. وفي حين اعترف بأن الاقتراحات المُدرجة في برنامج العمل الإنمائي تشمل طائفة واسعة من المسائل تتجاوز حدود المساعدة التقنية واختصاصات اللجنة الدائمة، فإنه أوضح أيضاً أن الاقتراح في حد ذاته لا يدقق في أهمية التعاون التقني بالنسبة للبلدان النامية، بوصفه أداة هامة تمكن من الارتقاء بمستويات المنافع الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الوفد اعترف أيضاً بأنه يمكن للتعاون التقني أن يصبح عبئاً إذا ما اقتصر تركيزه على اقتراح لوائح وإجراءات معيارية قد تكون البلدان النامية غير مستعدة للأخذ بها. وعليه، شدد على أن ثمة المزيد مما يجب الاضطلاع به لضمان استفادة الأهداف الإنمائية من تلك المساعدة. وقال الوفد، بالنظر إلى الاقتراح الخاص بإعادة توجيه المساعدة التقنية لتغيير مجالات تركيزها وإلى ضرورة تصميم برامج مخصصة وفق كل من مستويات البلدان التنموية، إنه يود اغتنام هذه الفرصة لتقديم بعض المقترحات التي ينبغي للويبو مراعاتها لدى اضطلاعها مستقبلاً بعملها في مجال النظم التقنية. وإضافة إلى ذلك، قدّم الوفد بعض الأمثلة بخصوص الطريقة التي يمكن بها استخدام برامج المساعدة التقنية التي تركز على التنمية لتلبية احتياجات البرازيل. واقترح، أولاً، زيادة عدد حلقات العمل الموجهة للباحثين في مجال الملكية الفكرية والتي تركز على ما تخلفه نظم الملكية الفكرية من آثار وما تدره من منافع وما تطرحه من تحديات، وذلك في مواقع وطنية محدّدة. وأضاف أنه يمكن لتلك الأنشطة إثراء النقاش بشأن عدة أمور منها، مثلاً، إمكانية اعتماد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الملكية الفكرية. واقترح أيضاً الانتفاع بالتشريعات القائمة في مجال الملكية الفكرية والتي تشجّع على مجابهة التحديات الإنمائية، وذلك مع إيلاء خاص للمنافع التي يمكن أن تتأتى من الانتفاع بأشكال المرونة التي يتيحها النظام بحد ذاته. وبيّن أنه من الممكن أيضاً تناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يخلفها نظام الملكية الفكرية على قطاعات صناعية معينة مثل الصناعة الصيدلانية وتكنولوجيا الأحياء والصناعة الترفيهية وتكنولوجيا المعلومات وغير ذلك. وقال الوفد، ثانياً إن من المهم مناقشة إمكانية إعادة تصميم البرامج التدريبية وأنشطة التعميم التي توفرها الويبو. وأوضح أن الشكل الراهن للأدوات التعليمية التي تتيحها الويبو يركّز بدرجة كبيرة على الإعلام بشأن كيفية تنفيذ نظام الملكية الفكرية والانتفاع به. وقال إنه من المستحب، بدلاً من ذلك، تعزيز المناقشات بشأن الفترات الملائمة للانتفاع بالملكية الفكرية والأسباب الوجيهة التي تبرّر ذلك الانتفاع ونوع الاستراتيجيات التي ينبغي أن يواكبها. ومضى الوفد يقول أنه ينبغي للويبو، من أجل تبسيط الانتفاع بنظام الملكية الفكرية، اغتنام الفرصة لتقديم تدريب يشجّع على إثراء النقاش بشأن آليات الملكية الفكرية، مع مراعاة المزايا والحدود وأشكال المرونة التي تتطوي عليها تلك الآليات. وأخيراً، رأى الوفد أنه من المفيد زيادة عدد المبادرات التي تدرس الملكية الفكرية من منظور الابتكار التكنولوجي. وأضاف أن حماية الأصول غير الملموسة من القرارات الاستراتيجية الهامة التي ينبغي اتخاذها ضمن التحديات الأوسع نطاقاً المتمثلة في الإدارة التكنولوجية. وقال إنه ينبغي للنظم التقنية، انطلاقاً من هذا المنظور، إدراج إجراءات بشأن العلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار، مع التركيز على تطوير القدرات في مجال الإدارة التكنولوجية ومجال تقييم إمكانية ترخيص الأصول غير الملموسة ومجال التفاوض بشأن الاستراتيجيات. وأضاف أنه يمكن، فيما يخص بلداً مثل البرازيل، ترجمة المواضيع الآتية الذكر إلى إجراءات، مثل تمويل الأنشطة التعليمية كي تشمل دراسات إفرادية عن تجارب إيجابية وسلبية في مجال الانتفاع بآليات الملكية الفكرية، وتعزيز النقاش بشأن الأهمية الاقتصادية المحتملة للبيانات الجغرافية والعلامات التجارية الجماعية والفن والصناعات الحرفية وغير ذلك من الصناعات. واستطرد الوفد قائلاً إنه يمكن اتخاذ إجراءات مشتركة مع الويبو قصد تشجيع الدراسات التي تتناول الأثر الإيجابي الذي قد ينجم عن انتفاع الشركات البرازيلية بآليات الملكية الفكرية. وأضاف أنه يمكن تنفيذ ذلك من خلال تنظيم ندوات وجولات دراسية ودورات تدريبية. وأعرب الوفد، إضافة على ذلك، عن رغبته في اقتراح مشروع متكامل للترويج للملكية الفكرية في

أوساط المصدرين البرازيليين. وقال إنه يمكن دمج المبادرات البرازيلية الأخرى التي اتخذتها وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية في ذلك المشروع. وأضاف أنه يمكن للويبو أيضاً تقديم الدعم في سبيل تنظيم ندوات دولية بشأن المواضيع التالية: تقييم الآثار التي قد تخلفها الملكية الفكرية على الصحة العمومية في البلدان النامية؛ ودراسة الصناعة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية من أجل تحليل المزايا والمثالب الكامنة في حماية البرامج الحاسوبية؛ والمنافع المحتمل أن تتأتى من الانتفاع من برنامج حاسوبي مفتوح المصدر؛ وإجراء مناقشة بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية بهدف استنباط آليات حماية مواتية؛ والإمكانيات التي يتيحها الانتفاع بالبيانات الجغرافية في مجال إضافة قيمة إلى منتجات الحرف الفنية؛ والسبل التي يمكن بها لعملية الترخيص التعاوني للمنتجات الفنية المحمية بموجب حق المؤلف، مثل المشاعات الإبداعية، الإسهام في الابتكار والإبداع وزيادة فرص الحصول على المعارف. وأضاف الوفد أنه صرح أنفاً بأن ثمة العديد من المسائل الإنمائية التي ينبغي للويبو تناولها ضمن العمل الذي تضطلع به في مجال المساعدة التقنية. ومضى يقول إن ذلك لا يمنعه من الاعتراف بالأهمية التي ما فتئت الويبي توليها، بشكل متزايد، للأنشطة التي تضع الملكية الفكرية في منظور الابتكار. وفي هذا السياق، اعترف بالجهود الضخمة التي تم تسخيرها لأغراض تنظيم البرامج التدريبية المشتملة على آليات ترخيص الأصول غير الملموسة وتقييمها. وقال الوفد، أخيراً، إنه ينبغي استكشاف المزيد من تلك المبادرات.

٤٢- وأعرب وفد اليابان عن تأييده لما تطرّق إليه وفد إيطاليا من قبل، وخاصة فيما يتعلق بأهميّة وضرورة أن تتميّز أنشطة التعاون التي تضطلع بها الويبي بالمزيد من الفعالية والشفافية. وأعرب الوفد عن قناعته بأنه من المناسب البدء خلال هذه المرحلة في إجراء تقييم شامل لأنشطة التعاون التي تضطلع به الويبي، كما رأى أن الوقت قد حان للنظر في الدور المناسب والمنوط باللجنة الدائمة، خاصة مع البدء في مناقشة موضوعي الملكية الفكرية والتنمية. واعتبر أنه من الجدير النظر في دور اللجنة، وذلك بهدف تلبية مطالب الدول النامية والدول المتقدّمة والبحث عن اتجاهات جديدة يمكن التوجّه صوبها. وذكر الوفد أن اليابان يدرك تماماً الأهميّة التي تكتسبها أنشطة التعاون، كما أنه أدى دوراً هاماً على مستوى الويبي وذلك بمساهمته بمبلغ كبير لصالح الصناديق الاستثنائية اليابانية (ما قيمته حوالي ٢,٥ مليون فرنك سويسري في السنة). وأشار إلى شروع كل من الويبي وحكومة اليابان والمكتب الياباني للبراءات والمكتب الياباني لحقوق التأليف والنشر وبعض المنظمات الحكومية اليابانية الأخرى في العديد من الأنشطة، مثل الاضطلاع ببرامج طويلة الأمد في مجالي التدريب والمتابعة وعقد ندوات وملتقيات وإرسال بعثات من الخبراء، وذلك باستخدام الصناديق الائتمانية. ثمّ قدّم الوفد تفاصيل تعكس ما ورد في تقرير الاجتماع، فذكر أن حكومة اليابان قد شرعت في هذه الأنشطة مع أخذ الجوانب الإنمائية في الحسبان، وهي مصمّمة على المضيّ في هذا الطريق. وأشار الوفد إلى مثال جيّد عن أنشطة التعاون التي تضطلع بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقال إنه تم، في إطار أنشطة تلك الوكالة على سبيل المثال، التخطيط لتنمية الموارد البشرية وإدارتها وتقييمها بمساهمة الوكالة وحكومة البلد النامي المستفيد. وأشار الوفد إلى أن حكومة اليابان مستمرة في التزامها بأنشطة التعاون، وأعرب عن أمله في أن يتسع نطاق أنشطة التعاون على النحو الذي التزمت به حكومة اليابان.

٤٣- وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما باسم المجموعة بـ باسم الجماعة الأوروبية وأعضائها الخمسة والعشرين. وقال إن المملكة المتحدة رحبت بالوثيقة التي أعدّها المكتب الدولي للمؤتمر ورأت أن تلك الوثيقة قدّمت ملخصاً شاملاً لأنشطة الويبي في دعم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وأعرب عن رغبته في أن تعكس مداخلته ما قدّمته المجموعات المذكورة خلال الدورة الأولى للاجتماع الدولي الحكومي لما بين الدورات والذي اختتم أشغاله بلأمس

فقط. وأضاف الوفد أن المملكة المتحدة قدّمت في الوثيقة IIM/1/5 التي عُرضت في الاجتماع المذكور اقتراحاً يفيد بأن تقوم الدول الأعضاء في الويبو بالنظر في مسألة تعزيز دور اللجنة الدائمة وإعادة تحديد المجالات التي ينبغي للجنة التركيز عليها، وذلك من أجل إقامة لجنة متجدّدة ونشطة ومحدّدة الاختصاصات تعمل على تحديد برامج الويبو في مجال التنمية وتكون محفلاً تناقش فيه مواضيع التنمية. وذكر الوفد أن المملكة المتحدة تعكف حالياً، على ضوء محصلة الاجتماع الحكومي الدولي المذكور، على النظر في إمكانية تزويد اللجنة الدائمة بالمزيد من الآراء المستقاة من أفكار تؤمن بها، وذلك وفق خطاب عملي وفعال. وأشار الوفد في البيان الذي أدلى به في ذلك الاجتماع إلى ضرورة ضمان التماسك المتكامل في مجال السياسة العامة وضمن التنسيق بين المانحين وفعالية المساعدة التقنية. وأكد أيضاً على أهميّة تكامل سياسات الملكية الفكرية مع عمليتي صياغة وتنفيذ خطط إنمائية أوسع نطاقاً وخطط ترمي إلى الحدّ من الفقر. ومضى الوفد يقول إن الوثيقة PCIPD/4/2 التي تم إعدادها لأغراض ذلك الاجتماع تسلّم أيضاً بتلك الأهمية وتحدد، بشكل صائب، حاجة الويبو إلى تفعيل عملية الانتفاع بالموارد التي بحوزتها، وذلك بتنسيق أنشطتها مع أنشطة المنظمات الثنائية والمنظمات المتعدّدة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بمسائل الملكية الفكرية والتنمية. وذكر الوفد أن المملكة المتحدة رحّبت بالمقترح الذي قدّمته الولايات المتحدة إلى الاجتماع الحكومي الدولي والداعي إلى تعزيز وتنسيق الروابط بين المانحين وكذلك بين المانحين والمستفيدين المحتملين. وبالإضافة إلى حسن التنسيق، أشار الوفد إلى أنه من الضروري أيضاً تعزيز مراقبة الأثر الذي يخلفه أي من برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات على عملية التنمية في البلد المستفيد. وأوضح أن المملكة المتحدة على علم بأنه قد سبق أن طلب في الماضي من اللجنة الدائمة أن تقوم، بمساعدة مراجعي حسابات من خارج المنظمة، بتقييم التقارير التي تم إعدادها بشأن أنشطة التعاون التقني التي تولّت الويبو الاضطلاع بها. واستند الوفد إلى المثال الوارد في الوثيقة PCIPD/4/2 والذي تمت مناقشته خلال الدورة الثانية للجنة الدائمة، المعقودة سنة ٢٠٠١. إلا أن الوفد أعرب عن عدم وضوح ما إذا كانت هذه التقارير قد ركزت بما فيه الكفاية على الأثر الفعلي المنعكس على عملية التنمية في البلد المساهم، وعمّا إذا كانت اللجنة المذكورة قد أمعنت النظر في نتائج تلك التقارير، وعمّا إذا كان قد تم فعلاً إدماج آليات قويّة ضمن الأنشطة المبرمجة في المستقبل لضمان استيعاب الدروس المستخلصة. وقال الوفد إنه قد يكون في المستطاع تعزيز عملية التقييم بفضل الحيوية المتجدّدة للجنة الدائمة وبفضل مساهمة الجهات المعنية بميداني الملكية الفكرية والتنمية في البلدان الأعضاء. وأعرب الوفد عن وعيه بأن موضوع التنمية والملكية الفكرية يشمل ما هو أبعد من مجرد المساعدة التقنية وبناء القدرات، كما أوجت بذلك بعض الاقتراحات الأخرى التي قدمتها وفود كثيرة وكافة الوفود التي قدّمت مقترحات إلى الاجتماع الحكومي الدولي، وبأن الدور المنتظر أدائه في هذا المجال على درجة كبيرة من الأهميّة. وأفاد الوفد بأنه لم يصل إلى علمه أن هناك من يمتلك التصوّر الخاطئ الذي مفاده أن الملكية الفكرية والتنمية محصورتان فقط في موضوع المساعدة التقنية وبناء القدرات. وبناء على ذلك، رأى الوفد أنه من المهمّ التأكيد على تطلّعه إلى أن تكون اللجنة الدائمة لجنة قويّة ومتجدّدة النشاط ووسيلة لدراسة الجوانب الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية بدلاً من أن يكون دورها محصوراً في دراسة مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات، وذلك مع ضرورة السعي إلى تعميق فهمها لهذا المجال. وقدّم الوفد مثلاً على هذا بإشارته إلى الندوة التي عُقدت بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية بالتزامن مع انعقاد الدورة الأولى للجنة الدائمة سنة ١٩٩٩. وأوضح الوفد أن برنامج هذه الندوة تضمن مناقشات بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ودور الملكية الفكرية في تعزيز مشاريع التنمية والقدرة التنافسية في البلدان النامية. وذكر الوفد أنه يتوخى قيام لجنة متجدّدة الحيوية تتولى القيام بالمزيد من المبادرات في بعض المجالات، وذلك مع مواصلة أداء عملها كجهاز مسؤول عن استعراض وتقييم برنامج الويبو المتعلق

بالمساعدة التقنية وبناء القدرات. وأشار الوفد إلى أنه يعتقد أن ولاية اللجنة الدائمة تكفل لها القدرة على تأدية دورها الجديد. ودعا الوفد المكتب الدولي، على غرار ما فعل وفد الولايات المتحدة، إلى توضيح نطاق ولاية اللجنة توضيحاً مؤكداً ودقيقاً. وذكر أنه قدّم بعض الأفكار المتعلقة بالكيفية التي يراها مناسبة لتقوية اللجنة الدائمة وتجديد حيويتها، وأنه عرض هذه الأفكار بروح من التعاون وهو يتطلع إلى سماع آراء باقي الدول الأعضاء.

٤٤- وأثنى وفد كينيا على أمانة الويبو لإعدادها الوثيقة PCIPD/4/2 التي تتضمن الاتجاهات ومجالات الأولوية بالنسبة للاجتماع. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على الأنشطة التالي ذكرها والتي ما فتئت الويبو تقدّم من خلالها ما يلزم من الدعم إلى بلده. وذكر أنه تمتّ أتمتة المكتب الكيني للملكية الصناعية بشكل كامل. وأضاف أن مكتب تسجيل براءات العلامات التجارية ومكتب تسجيل نماذج الانتفاع دخلا الآن طور التشغيل بصفة كاملة، وقد تمتّ أتمتتها بفضل المساعدة التي قدّمتها الويبو. ومضى يقول إن الويبو أشرفت على العديد من البعثات التقنية والتدريبات التمهيديّة في كينيا. وأفاد أن المسؤولين على قطاع الملكية الفكرية في كينيا استفادوا من تدريب على أنظمة الملكية الفكرية في مدريد ونيس ولاهاي وفيينا. وقال إن تلك البرامج التدريبية ساهمت إلى حدّ بعيد في تعزيز قدرات الموارد البشرية في كينيا. وذكر أن بلده يواصل اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تقوية مصادر الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف إقامة اقتصاد قائم على المعارف. وأشار الوفد إلى أن كينيا تعمل الآن على تطوير إستراتيجية وسياسة عامة في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أن كينيا تقوم، بمساعدة من الويبو وتزامناً مع إعداد إستراتيجية الملكية الفكرية، بتقييم وضع الملكية الفكرية في البلد. وذكر أنه من المزمع عقد منتدى لأصحاب المصلحة في أواخر هذه السنة لإقرار التقرير المتعلق بذلك التقييم والبدء بتنفيذ سياسة الملكية الفكرية في البلد. وقال إن كينيا لا تزال تسلم بالدور الذي تؤديه الملكية الفكرية على مستوى الأسواق وتواصل بالتالي، من خلال الدعم التقني الذي تقدمه الويبو، تنظيم ندوات تهدف إلى إذكاء الوعي على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وصرّح الوفد بأنه من المزمع أن تعقد في نيروبي في أواخر هذه السنة ندوة تتناول مواضيع الإعفاءات والترخيص والمنتجات الموسومة. وأكد على ضرورة إنشاء وتجديد محطات ومراكز تستخدم كنقاط لتسويق الاختراعات. وقال إنه يمكن استخدام تلك المحطات والمراكز قد تعمل إلى الترويج للعلم والتكنولوجيا باعتبارهما أداتين من أدوات التنمية. وأبدى الوفد دعمه للإجراءات التي من شأنها أن تؤدي في البلدان النامية إلى إقامة صلة بين الاتجاه الذي يدعم الأبحاث التي تمويلها الدولة وبين الاتجاه الذي يعتمد على الاستخدام التجاري للأبحاث. وأشار إلى أنه لا يمكن أن تكتمل المناقشات بشأن إمكانية أن يحرز ميدان الحماية التي تكفلها البراءات تقدماً في المستقبل، دون الاعتراف بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وحمايتها. وصرّح الوفد بأن كينيا أشارت إلى امتلاك هذه المجالات إمكانات ضخمة من شأنها استحداث الثروة وتكوين الخبرات. وبناء على ذلك، قال الوفد إنه ينبغي مواصلة العمل الواسع الذي تقوم به الويبو والذي يرتبط بالبعد التجاري في حماية المعارف التقليدية. وصرّح أيضاً بأن تبادل التكنولوجيا هو أضمن السبل لتمكين البلدان من امتلاك اقتصاد قائم على المعارف. ومن ثمّ، أبدى الوفد دعمه لجميع المبادرات التي تشجّع على نقل التكنولوجيا وعلى المساعدة التقنية، كما رحّب بالإجراءات والسياسات التي قد تدعم إجراء البحوث على المستوى المحلي وتعزّز القدرات الإنمائية. وذكر الوفد، في معرض تأكيده على بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، أن بلداناً نامية كثيرة، بما فيها كينيا، تمتلك مؤسسات هشة وموارد بشرية محدودة في مجال الملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن الاعتراف بهذه الحقيقة قد شجّع بلده على أن تركز على الأنشطة التالية في المستقبل: ضرورة استحداث وتعزيز شبكات ومراكز بحثية؛ ضرورة إقامة محطات ومراكز ابتكارية؛ الحاجة إلى تكوين روابط بين المبتكرين في البلدان النامية والمستثمرين المحتملين في البلدان المتقدّمة؛

تدعيم عمليات تدريب الموظفين العاملين في ميدان الموارد البشرية في البلدان النامية على مسائل الملكية الفكرية؛ توفير ما يلزم من معدات رقمية ومعدات تكنولوجيا المعلومات لتمكين مكاتب الملكية الفكرية من مواجهة التحديات المرتبطة بإدارة الملكية الفكرية.

٤٥- وقال وفد أستراليا إنه أمام الدول الأعضاء خلال هذا الأسبوع فرصة نادرة لمناقشة فعالية برامج تطوير الملكية الفكرية بصورة إجمالية وللإطلاع مجدداً على الاتجاه الذي يسير وفقه حالياً برنامج الويبو الخاص بالتنمية، ومن ثم القيام بدراسة متأنية لتوسيع جدول أعمال الويبو خلال السنوات القادمة. وأشار الوفد إلى أنه حتى وإن كان تزويد الدول الأعضاء ببرامج في مجال التعاون التقني يمثل أولوية من أولويات الويبو الرئيسية على مدى السنوات الماضية، فإنه من اللازم تنفيذ الأنشطة المذكورة من قبل الدول الأعضاء التي تتشد مثل هذا الدعم، وهو الدعم الذي يظل مرتبطاً باحتياجات الدول الأعضاء والمجموعة ككل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة تعاون الدول الأعضاء بشكل وثيق مع الويبو من أجل ضمان تحديد الاحتياجات الفردية في ميدان الملكية الفكرية بشكل واضح ومن أجل وضع استراتيجيات فعالة لبلوغ تلك الأهداف. وأضاف أن الدول الأعضاء والمنظمات، مثل رابطة تشجيع التعاون الدولي، أصبحت الآن أكثر التزاماً بدعم مبادرات الملكية الفكرية. وأشار أيضاً إلى أهمية أن يكون مثل هذا العمل أحسن توجيهاً وأن يتسم بمزيد من التعاون مع الجهود التي تبذلها الويبو. وقال الوفد إن أنشطة الويبو ستركز، انطلاقاً من الوعي بهذا الأمر، على وضع استراتيجيات في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع البلدان الشريكة، وذلك لضمان أن تسير هذه البرامج نحو الاتجاه الذي يمكن من تحقيق الأولويات الرئيسية المحددة وأن يتم الاضطلاع بها من خلال أنسب الطرق. وذكر الوفد أن أستراليا تأمل في مواصلة أداء الدور المنوط بها في دعم الأنشطة المرتبطة بالملكية الفكرية، وذلك لتعزيز عملية التنمية في المنطقة من خلال خطة تمتاز بالشمولية والمشاركة والمرونة. وقال إن أستراليا تتطلع بالتالي إلى العمل مع الويبو وباقي الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بالملكية الفكرية على وضع خطة فعالة ومتناسقة لدعم التنمية المستدامة. وبالتوافق مع ما سبق، أعرب الوفد عن اعتقاده بوجود فرصة لتجديد حيوية اللجنة الدائمة بما يمكنها من تعزيز استراتيجيات الويبو الإنمائية بصورة أعم وتعزيز مراقبة وتقييم البرامج والأنشطة. وأشار الوفد أيضاً إلى عدد من المراجع الخاصة بموضوع البيانات الجغرافية. وأفاد أنه قد لا يفاجئ العديد من الحاضرين في القاعة معرفة أن القضية المطروحة قضية واسعة وأن الاختلافات بشأنها اختلافات متعددة، بما في ذلك تلك القائمة بين البلدان النامية. وأضاف قائلاً إن الفوائد التي تتأتى من إطار الحماية هذا لا يمكن افتراضها بالطريقة التي عرضتها بعض المداخلات في وقت مبكر من هذا الصباح، بل ينبغي التساؤل بشأنها بشكل مفتوح وعلى نحو قريب من الطريقة التي انتهجها وفد البرازيل. وأعرب الوفد عن أمله أيضاً في أن يتم، في حال طرح قضية البيانات الجغرافية، التطرق بشكل تام إلى أشكال المرونة والاستثناءات الهامة الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٤٦- وقدم وفد البحرين تهانيه إلى أعضاء المكتب الدولي وأشار إلى العديد من المجالات التي قامت فيها الويبو بدعم البرامج والأنشطة الهادفة إلى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مملكة البحرين. وقال الوفد إن أنشطة التعاون والتنسيق المتواصلة مع المكتب العربي قد أسفرت عن نتائج ملموسة. وأضاف قائلاً إن تلك الأنشطة مكنت أيضاً من إنكفاء الوعي، وذلك من خلال حلقات العمل والمنتديات التي تم عقدها على المستويين الإقليمي والدولي والتي سلطت الضوء على أهمية الملكية الفكرية في العصر الحاضر، القائم على التكنولوجيا والمعلومات، وعلى السرعة في الإنتاج وأثر ذلك على التطور الاقتصادي، وكذلك على ضرورة دعم البرنامج التربوي في الجامعات الوطنية. وأشار الوفد إلى أن تحديث المعدات المتخصصة ووضع جدول أعمال شامل فيما يتعلق بالمعارف التقليدية من

التحديات التي قدّم المكتب العربي الدعم والآليات اللازمة لمواجهتها، مما أدى إلى قيام استثمارات جيّدة وأسفر عن نتائج حسنة على المستوى الوطني. وبناء على ذلك، قال الوفد إن دعم مثل هذه البرامج وتوفير المساعدة المالية المناسبة يدخلان في قائمة المتطلبات والمستلزمات التي يحتاج إليها الجميع بغية تحقيق العديد من المصالح المشتركة على المستويين الوطني والدولي.

٤٧- وقال وفد النمسا إنه يدرك الأهمية الأساسية التي تكتسبها التنمية فيما يتعلّق بحقوق الملكية الفكرية، وأضاف قائلاً إنه يرحّب بالمناقشات الجارية من أجل تعزيز أنشطة الويبو الإنمائية ويدعم الجهود المبذولة لزيادة فعالية الويبو فيما يتعلّق بقضايا التنمية. ومضى الوفد يقول إن النمسا تدعم دعماً نشطاً الدور الذي تؤديه الويبو في إذكاء الوعي بالملكية الفكرية. ورأى الوفد أن حقوق الملكية الفكرية هي بالتأكيد مجرد أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وليست غاية في حدّ ذاتها، ومع ذلك فإن الانتفاع بها بشكل ملائم يمكن أن يجعل منها نظاماً يعود بالنفع الاقتصادي على البلدان النامية والبلدان المتقدّمة على حدّ سواء. وذكر الوفد أنه بدون وعي السكان بأهمية حقوق الملكية الفكرية لا يمكن للنظام المذكور أن يحقق أهدافه، وبخاصة في البلدان النامية. ومن ثمّ، قال إن النمسا تتعاون بشكل وثيق مع الويبو في تقديم دورات تدريبية منتظمة بشأن الملكية الفكرية لصالح المسؤولين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى أنه تبين أن تلك البرامج تلقى ترحيباً قوياً من قبل المتدربين ومن شأنها الإسهام في بناء القدرات والكفاءات في مجال حقوق الملكية الفكرية في البلدان المعنية. وإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن النمسا أشرفت، بالتعاون الوثيق مع الويبو، على بحوث لدراسة الحالة الراهنة خدمة لمصالح المخترعين في البلدان النامية ودعم للإبداع والابتكار في هذه البلدان، وذلك برعاية جزء كبير من تلك البحوث. وأضاف الوفد أنه قد تم، بناء على ذلك، تعزيز الطاقات ودعمها من أجل إقامة نظام في مجال حقوق الملكية الفكرية يعود بمنافع اقتصادية على تلك البلدان. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن تعاون النمسا مع الويبو أثبت نجاعته في الماضي وإنه يتطلع إلى تعزيز ذلك التعاون في المستقبل.

٤٨- وأعرب وفد كندا عن دعمه للتعليقات التي قدّمها وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، وبخاصة تلك المتعلقة بالاقتراح الذي قدمته المجموعة باء بشأن ضرورة تقييم أنشطة الويبو الإنمائية والعمل على تعزيز وتجديد دور اللجنة الدائمة في هذا المجال. وأشار الوفد إلى أنه تمّ الشروع في العديد من أنشطة التعاون التقني المرتبطة بميداني الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وهي الأنشطة التي تمّ تبيانها بالتفصيل في البيان الذي وجهته كندا إلى منظمة التجارة العالمية بشأن المادتين ٦٦ و ٦٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وذكر الوفد أن كندا تدعم أيضاً أنشطة التعاون وتساهم فيها، مثل الجهود التي بذلتها في ميدان البحوث الأساسية المرتبطة بالملكية الفكرية، بما في ذلك إصدار ملفات عن القضايا المتعلقة بالاتفاق المذكور والويبو بتمويل من قبل الوكالة الكندية للتنمية الدولية وبالتعاون مع مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة (جنيف) والمركز الدولي للبحث في قضايا التنمية (أوتاوا). وأشار الوفد إلى أنه تمّ التخطيط لمواصلة العمل مع مكتب كويكر والمركز الدولي للتجارة والتنمية. وأشار أيضاً إلى أن كندا ساهمت كذلك في أنشطة التعاون المعنية بالتطبيقات العملية لأشكال المرونة التي تتيحها اتفاقات الملكية الفكرية، مثل الندوات الإقليمية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية والتي ساعدت على تطوير أشكال جديدة للمرونة في مجال الترخيص الإلزامي للمنتجات الصيدلانية. ومضى الوفد يقول إن كندا أدرجت الأحكام الجديدة من ذلك الاتفاق في قوانينها منذ عام مضى. وصرّح بأن الوثيقة التي أعدتها الويبو لعرضها على المؤتمر وثيقة مفيدة للغاية، إذ هي تتعرّض للقضايا التي تمت مناقشتها في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير استراتيجيات في مجال الملكية الفكرية تراعي أهداف التنمية المستدامة في البلدان

النامية وكذلك حاجة الأعضاء إلى الانتفاع، لدى وضع تشريعاتها الوطنية، بالخيارات وأشكال المرونة المتاحة ضمن الإطار القانوني الدولي. وذكر الوفد بأن هناك إجماعاً على أن العمل الذي تضطلع به الويبو في مجال الملكية الفكرية والتنمية أكبر بكثير من مجرد التعاون التقني وبناء القدرات. وقدّم الوفد اقتراحين عمليين لمساعدة اللجنة الدائمة على تعزيز الآليات اللازمة لتنظيم عملها والتركيز عليه بصورة أكبر. وأعرب عن اعتقاده بأنه قد يكون من المناسب أن يتفق أعضاء الويبو، على الأقل، على أربعة مبادئ عملية بخصوص اللجنة الدائمة يمكن تلخيصها كالتالي: الملكية الفكرية هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها؛ ينبغي أن يدعم العمل الجاري على مستوى الويبو الأهداف الإنمائية المتفق عليها؛ يمكن لحقوق الملكية الفكرية المتوازنة والمرنة، بل ينبغي لها، تشجيع الإبداع والابتكار دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان؛ وأخيراً ينبغي أن تراعي المعايير الخاصة باستحداث الملكية الفكرية وتنفيذها الظروف الخاصة بكل دولة وبكل مجتمع، بما في ذلك مراعاة مستوى التنمية. وأشار الوفد إلى أن جميع أجهزة الويبو لم تعتمد لحدّ الآن أيّاً من المبادئ التي تصبّ في إطار ما تمّ ذكره، حتى وإن بدا له أن ثمة توافقاً في الآراء بين الحاضرين في هذه القاعة بشأن تلك المبادئ. ورأى الوفد أنه من المفيد أن تعمل اللجنة على القيام بهذا الأمر عن طريق إيراد هذه المبادئ الأساسية في الملخص الذي يعدّه الرئيس للاجتماع. واقترح أيضاً تنظيم العمل في إطار ثلاثة مواضيع هي: الابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي؛ استحداث الملكية الفكرية وبناء القدرات؛ دور الويبو في دعم التنمية ودعم المنظمة وأجهزتها وأمانتها، وإدراج هذه النقاط كبنود في جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة الدائمة. وصرّح الوفد بأنه إذا تم إدراج الابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي كبنود من بنود جدول الأعمال أو أحد المواضيع المتفق عليها، فإن مناقشة أهداف ومبادئ حقوق الملكية الفكرية ومناقشة آثارها على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يمكن أن تتمّ على النحو الذي تمت به مناقشة قضايا الابتكار والإبداع والأسواق والمنافسة والصحة والتربية وغيرها. وأضاف أنه يمكن أيضاً إجراء مناقشة حول انتشار واستيعاب التكنولوجيا - التي يُشار إليها في بعض الأحيان بعبارة نقل التكنولوجيا - وانتفاع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً انتفاعاً عملياً بحقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما يتعلّق بالموضوع الثاني الذي يتناول الملكية الفكرية والسياسة الإنمائية وبناء القدرات، أشار الوفد إلى أن إجراء مناقشة حول كيفية تحقيق التزام أعضاء الويبو بتنفيذ الأهداف المحدّدة في إطار البند الأول، بما في ذلك إجراء مناقشات حول المعايير الدولية التي تعمل وفقها الويبو وإعمال حقوق الملكية الفكرية على المستوى المحلي والحاجة إلى ضمان توازن في الملكية الفكرية بين المنتجين والمنتهجين وضمان المرونة في نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك الحقوق والاستثناءات واستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية والقوانين النموذجية والتعاون التقني وبناء القدرات، وذلك من أجل مساعدة الأعضاء على الدفاع عن مصالحهم على مستوى الويبو وتنفيذ كل ما سبق ذكره في بلدانهم. وفيما يتعلّق بالبند الثالث الذي يتناول دور الويبو في دعم التنمية، أثار الوفد جملة من الأسئلة المتعلقة بالكيفية التي تعمل وفقها الويبو لتسهيل مهمّة الدول الأعضاء ومساعدتها على بلوغ أهدافها، وبالتماسك بين الويبو وباقي وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، وبالدمج الذي تقدّمه الويبو لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبطريقة الإدارة التي تنتهجها الويبو، وببنية المنظمة وولايتها وتمويلها ومواردها البشرية، وبتركيز المنظمة على الدول الأعضاء، وبالشفافية التي تبديها تجاه مصالح الدول الأعضاء، بما في ذلك عامة الناس والدوائر الصناعية والمجتمع الدولي. واقترح الوفد أنه في حالة التوصل إلى اتفاق حول المواضيع المذكورة، فإنه ينبغي أن يحتوي الملخص الذي يعدّه الرئيس للاجتماع الحالي على توصية بخصوص هذا العمل في الدورة القادمة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض الملكية الفكرية والتي يعتقد الوفد أنها ستعقد في أقرب أجل وأنها ستنتظم حول جملة المواضيع الواسعة والقويّة الأساس التي سبق ذكرها، وذلك بقصد إعطاء زخم جديد لعمل الويبو فيما يتعلّق بالملكية الفكرية والتنمية.

٤٩- وأعرب وفد الهند عن إعجابه بالتقرير الذي أعدّ من أجل تيسير سبل النقاش بشأن هذا الموضوع الهام. إلا أنه طالب بتقاسم بعض البيانات الكميّة، وذلك بهدف استيعاب أفضل للتغيّر الحاصل في أولويات واتجاهات أنشطة المساعدة التقنية التي تقدّمها الويبو، وتيسير الاستعمال الأمثل والعاقل للموارد. وذكر الوفد أن الهند ترى دوماً بأن حماية الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للوصول إلى إحدى الغايات المنشودة، بل هي تمثّل، بعبارة أخرى، وسيلة تمكن أي بلد من تحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من وراء حماية حقوق الملكية الفكرية هو تشجيع الأنشطة الإبداعية والابتكارية والتجديدية بغية حصول القطاع الأوسع من المجتمع على فوائد اقتصادية فورية. وأكد الوفد على أنه ينبغي للويبو، لدى تخطيط وتنفيذ أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، التفكير في تقديم المنح، غير أنه أشار إلى ضرورة العمل، بوسائل ملموسة، على تعزيز رصد الموارد وإلى دعم البرامج التي يتحكم فيها الطلب. وفي هذا الصدد، صرّح الوفد بأنه يرحّب بالعمل الهادف إلى تعزيز القدرات من أجل المشاركة الفعالة التي تمكن من الاستفادة من عمليتي نقل التكنولوجيا وتبادلها. وأكد الوفد على مطالبته بضرورة إعطاء أولوية أكبر لتنمية رأس المال البشري وتشجيع أنشطة البحث والتنمية. ولإحداث التأثير المناسب، ألحّ الوفد على ضرورة إجراء دراسات تقييمية بغية التوجه مجدداً نحو الأخذ ببعض البرامج والتركيز عليها وبغية ضمان تنفيذها على نحو أفضل. وذكر الوفد أن بلده راجع بعناية نظمه التشريعية والإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية وذلك بالاستخدام الفعّال لأشكال المرونة المتاحة بما ينسجم مع متطلبات حماية المصلحة الوطنية والشواغل المرتبطة بالصحة العمومية. وألقى الوفد الضوء على البرنامج الطموح الذي شرع فيه بلده بالتزامن مع ما قام به من أجل تحديث شامل لمكاتب الملكية الفكرية، وذلك باستكمال الإجراءات التشريعية المتخذة باعتبارها استراتيجية للتعامل مع المقتضيات الحالية للاقتصاد القائم على المعارف. وتشتمل المكونات الرئيسية للبرنامج المذكور على ما يلي: تنمية الموارد البشرية؛ تجهيز المكاتب بالشبكات والنظم الحاسوبية؛ تحديث إجراءات العمل وإعادة تصميمها؛ إعداد قواعد بيانات مع السعي إلى استحداث تكنولوجيا في مجال المعلومات من شأنها تسهيل الانتفاع بمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى تضائل دعم الويبو مع مرور السنين، وأبدى الحاجة الراهنة إلى تعيين موظفين متخصصين في مجال فحص البراءات يجري تكوينهم وفقاً للمعايير الدولية، وذلك من خلال برامج للتدريب والتبادل ترمي إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى الزبائن وتحسين آليات إدارة النوعية في مجال تقديم الخدمات. واعترف الوفد بأن هنالك دوماً مجالاً أوسع للتعاون من أجل العمل وفق المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمواضيع الصحة العمومية، أشار الوفد إلى أن الوثيقة شرحت بوضوح مسألة الحفاظ على المجال الصحي العمومي بما ينسجم مع المتطلبات التي تمليها الشواغل الوطنية. وأكد أن الهند قد قامت مؤخراً بتعديل قانون البراءات، إذ قامت بإدراج أشكال المرونة المتاحة خصوصاً بموجب الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العمومية، وذلك بما يتوافق مع التزاماتها الدولية. وقال الوفد إن هذا التعديل استرعى الكثير من الاهتمام على الصعيد الوطني والدولي على حدّ سواء نظراً للوضعية الفريدة والقوية التي تحتلها الهند باعتبارها أحد موردي الأدوية الميسورة التكلفة والعالية الجودة إلى العديد من البلدان التي لا تمتلك القدرات الصناعية الملائمة. وفي السياق نفسه، وأضاف الوفد أن الهند كانت دائماً في خدمة باقي البلدان النامية التي ينبغي لها توسيع مجال سياستها العامة إلى أبعد حد، وذلك من أجل الشروع في إقامة توازن متناسب بين حماية الملكية الفكرية والأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك في دعم الويبو على مجابهة التحديات المذكورة في الوثيقة. وفيما يخص الوثيقة التي تجري مناقشتها الآن، أشار الوفد إلى أن تلك الوثيقة لم تقدّم سوى عرضاً للأنشطة الجارية، وأضاف أنه كان من الأحسن لو أنها احتوت على تحليل للأثر الذي تحدّثه المبادرات المترامنة مع تلك الأنشطة. وأكد على أنه ينبغي أن تكون الدول الأعضاء، في

غضون سنتين ونصف من الآن، في وضعية تؤهلها للتعبير عن الشواغل التي تم تناولها وتلك التي يتعيّن تناولها الآن. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكون قادرة أيضاً على تحديد ما يجب مجابته، في فترة السنتين المقبلة، من ضمن التحديات التي لا تزال مطروحة والتحديات الناشئة. وبعبارة مختصرة، تساءل وفد الهند عما إذا تمكنت تلك المبادرات من دعم البلدان النامية أم أنها وضعتها في مأزق أكبر بعد كل هذه السنوات، ورأى أن تلك المبادرات قد تكون، من جهة أخرى، عبارة عن أنشطة تعمل على تشغيل فئة من الناس وإشراكها دون أن تؤدي إلى تحقيق أي من الأهداف الإنمائية الكبرى التي تم من أجلها بذل الجهود. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن شعوره بالإحباط من أن الوثيقة لم تكن عاملاً مساعداً، مما قد يفسر المطالب بإجراء مراجعة مستقلة للحسابات. غير أن الوفد رأى أن بعض الوفود التي ادعت أن اللجنة الدائمة هي المنتدى المناسب الذي يشرف بشكل تام على جدول أعمال التنمية لم تجد في الوثائق الأدلة الكافية التي تدعم بها ادعاءها. وذكر الوفد أنه حتى وإن سعى الاجتماع إلى الثناء على أنشطة المساعدة التقنية والعرض المقدم من اللجنة الدائمة، فإن الويبو لن تستطيع تلبية التوقعات المشروعة لجميع أعضائها تلبية تامة، وبخاصة البلدان النامية منها، ما لم تتمكن من تغيير معدل السرعة واستبدال النماذج السائدة.

٥٠- وأيد وفد فرنسا، بشكل تام، البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد لكسمبرغ نيابة عن المجموعة الأوروبية، وشكر المكتب الدولي على إعداد التقرير التوليقي ذي الفائدة الكبيرة. وأشار إلى أنه من تقاليد فرنسا إيلاء اهتمام خاص لمسألة التنمية. وأضاف قائلاً إن فرنسا تواصل، إيماناً منها بإسهام الملكية الفكرية في عملية التنمية، تقديم الدعم الفعال لأنشطة التعاون وأنشطة المساعدة التقنية التي تشرف عليها الويبو، وذلك من خلال صندوق استثماري. ومضى الوفد يقول إن ذلك الصندوق زود الويبو بموارد مالية إضافية لتمكينها من الاضطلاع بأنشطة التعاون الملبيّة للاحتياجات التي أبدتها البلدان المستفيدة في جميع أرجاء المعمورة، أي الأنشطة التي يعمل المكتب الدولي على تنفيذها. وأعرب الوفد عن رغبته في تحديد نطاق مداخلته على تنوع هذه الأعمال وعلى استعداد بلده لتقاسم خبراته في هذا الميدان، وذلك دون الخوض في تفاصيل الأعمال المختلفة التي شرع فيها في ميادين الملكية الصناعية والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية، فضلاً عن الملكية الأدبية والفنية. وعلى ضوء التوقعات المرتقبة وبعض المسائل المثارة، كمسألة الإسهام الفعال للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فضلاً عن الدور الذي تلعبه المنظمة في هذا الصدد، أبدى الوفد اتفاقه مع الآراء التي أكدت على أهمية إجراء تقييم مناسب للآثار المترتبة على الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الويبو. ورأى الوفد أنه من الضروري تجسيد الطريقة التي ينبغي للويبو أن تقوم وفقها بتعزيز أجهزتها الفرعية، ولا سيما اللجنة الدائمة وولايتها، بحيث تؤدي الجهود التي تبذل على نحو فعال إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية الواسعة النطاق، ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن ترحيبه بالاقتراح العملي الذي قدّمه وفد كندا والذي قد يساهم في تشكيل إطار أفضل لإجراء المناقشات.

٥١- وأعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن تقدير بلده للدعم المتواصل الذي تقدّمه الويبو لمكاتب الملكية الفكرية في سوريا وشكر، على وجه الخصوص، مكتب الويبو المعني بالتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، الذي ساعد على إنكفاء الوعي بموضوع الملكية الفكرية في سوريا. وأثنى الوفد على الجهود التي قامت بها الويبو لمساعدة سوريا على تحديث تشريعاتها الخاصة بالملكية الفكرية وشكر الويبو على المساعدة التقنية التي قدّمتها، وتحديدًا في مجال أتمتة مكاتب الملكية الفكرية. وأسهب الوفد في وصف الدعم المقدم للإدارات القضائية والتشريعية والجمركية، فضلاً عن الدعم

المقدّم إلى المؤسسات التربوية في مجال استحداث مناهج الملكية الفكرية، وهي مناهج تمثل أهمية كبرى للبلد. وأشار الوفد أيضاً إلى ضرورة تدريب الموارد البشرية لضمان انتفاع بلده من الملكية الفكرية باعتبارها أداة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز حماية الأنشطة الإبداعية والابتكارية. وشدد الوفد على ضرورة دعم المكتب العربي وتزويده بالموارد الملائمة حتى يتمكن من مواصلة تقديم خدماته إلى البلدان العربية بغرض نشر ثقافة الملكية الفكرية، ومن دعم الجوانب الثرية للفولكلور، فضلاً عن دعم الطاقات المبدعة داخل المجتمعات.

٥٢- وشكر وفد سويسرا المكتب الدولي على الوثائق التي أعدها لأغراض الاجتماع، وأبدى موافقته لكل ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، ثم قدّم بعض التعليقات الإضافية. وذكر الوفد بأن الويبو قامت على مدى سنوات، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بموضوع الملكية الفكرية، بإنجاز عمل جليل ينبغي الاستمرار فيه في المستقبل بغية تعزيز الملكية الفكرية بوصفها وسيلة تمكن من رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى أفراد وشعوب العالم، وذلك من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وشدد الوفد على أهمية أن تستمر الويبو في تخصيص الأموال الكافية للقيام بتلك الأنشطة في المستقبل. غير أن الوفد لاحظ أنه من الأهمية بمكان، إلى جانب موضوع رصد الموارد واستناداً إلى ما أسفرت عنه الآراء المتبادلة منذ أسبوع، الشروع في تقييم كل من الأنشطة والوسائل التي خصّصتها الويبو لصالح المساعدة التقنية وبناء القدرات، وذلك بهدف التأكد من أن الويبو تمكّنت بالفعل من تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها. وبناء على ذلك، كما قال الوفد، يمكن للجنة أن تقدّم توصية مفيدة إلى الجمعيات القادمة بوجود الشروع في عملية التقييم. وأشار الوفد إلى أن بلده أنجز الكثير من أنشطة التعاون التقني، التي يتم إبلاغ الويبو عنها في كل سنة. وفي هذا الصدد أشار الوفد إلى مشاريع التعاون التقني التي تم وضعها مع فيبيت نام وفق قاعدة توضيح الاحتياجات ذات الأولوية. وذكر الوفد أن المشروع حقق نجاحاً باهراً وأن بلده سيواصل وضع برامج جديدة في المستقبل. وفيما يخص مناقشات الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات بشأن الملكية الفكرية والتنمية، أبدى الوفد مساندته للمداخلات السابقة وأشار إلى أنه يمكن تعزيز الدور المنوط باللجنة الدائمة بما يمكنها من تأدية دورها كمحفل مناسب تتواصل فيه المناقشات الجارية في الوقت الراهن. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يقوم المكتب الدولي بتوضيح الولاية الحالية للجنة، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت هذه المناقشات ستتواصل في إطار اللجنة أو أن إطارها سيتغيّر في المستقبل. واستناداً إلى هذه المعلومات، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الطريقة التي يتم بها تعزيز وإعادة تفعيل اللجنة، بحيث يمكنها أن تتبّع محفلاً مفيداً لإجراء المناقشات من شأنه تعميق فهم العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحفلاً له سلطة القرار فيما يخصّ أنشطة الويبو في مجال التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. واختتم الوفد بيانه بشكر وفد كندا على اقتراحاته العملية التي من المحتمل النظر فيها في وقت لاحق نظراً لاتساقها مع المبادئ العامة للمناقشات التي ستجرى لاحقاً بشأن أنشطة اللجنة.

٥٣- وأعرب وفد المملكة الأردنية الهاشمية عن شكره للويبو وعن شكره الخاص للمكتب الدولي والمكتب المعني بالتنمية الاقتصادية في الدول العربية على المساعدة التي استهدفت تلبية احتياجات بلده، كما شكر المدير العام والأمانة على الوثيقة التي اتسمت بالوضوح، لا سيما فيما يتعلق بموضوعي التنمية والملكية الفكرية. وشدد الوفد على أهمية إعطاء الأولوية للموارد البشرية ومشاركة أفراد المجتمع وجميع أصحاب المصلحة في القطاعات العامة والخاصة على حد سواء. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو عملها، وبخاصة في مجال تعزيز الملكية الفكرية، بهدف

المساعدة على تحقيق أهداف التنمية في بلده. وسلط الوفد الضوء على المساعدة التي قدّمها المكتب العربي والتي استهدفت أساساً إقامة مكاتب جديدة بغية تعزيز الملكية الفكرية وتوسيع نطاق تلك الملكية في بلده. وقال الوفد إن من بين الإنجازات التي تمّ تحقيقها عقد مؤتمر إقليمي تمّ خلاله التأكيد على دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. وأوضح الوفد، بالإضافة إلى ذلك، أن الدور الذي تؤديه الملكية الفكرية في تعميم الأدوية وتوزيعها يستدعي إقامة تعاون وثيق بين الأردن والويبو، باعتبارها المنظمة التي قدّمت المساعدة إلى بلده في المجال القانوني. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن سروره بالإعلان أن بلده قام مؤخراً بإدخال العديد من التعديلات على القوانين التي تحكم حق المؤلف، فضلاً عن إدراج الأحكام الواردة في اتفاقي الويبو بشأن حق المؤلف والملحنين. وقال، فضلاً عن ذلك، إن الأردن هو أول دولة عربية صادقت على هذين الاتفاقين. وأضاف الوفد أن التعاون الوثيق والمثمر بين الويبو والعديد من أصحاب الحقوق في الأردن قد أفضى إلى ظهور شعب دراسية وجامعات جديدة تقدّم دروساً في مجال الملكية الفكرية، وإدراج مواضيع الملكية الفكرية في البرنامج الدراسي لطلبة المستوى الإعدادي. وفي إطار العمل التربوي نفسه، أشار الوفد أيضاً إلى عقد العديد من الندوات الوطنية التي جمعت بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقال إن تلك الندوات مكنت من دراسة قضايا الملكية الفكرية ذات الأولوية بالنسبة للأردن، وبخاصة تلك المتعلقة بالموارد الوراثية والفلكلور والمعارف التقليدية. وأشار الوفد إلى مشاركة وزير العمل والعديد من النقابات الأردنية في تلك الندوات. واختتم الوفد كلمته بالإعراب ثانية عن شكره للويبو وللمكتب العربي، ودعا المنظمة مجدداً إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى بلده.

٥٤- وأعرب وفد إيران عن تقديره للأمانة على إعدادها الوثائق وعن شكره للمدير العام، الدكتور كامل إدريس، وللسيد جيوفري يو وزملائهما على تعاونهم من أجل توفير المساعدة التقنية وعقد الندوات وإسداء المشورة القانونية. وأعرب الوفد عن أمله في رؤية المزيد من التعاون في تلك المجالات. وفي سياق ما ورد في الوثيقة، قدّم الوفد الملاحظات التالية: (١) فيما يتعلق بالنهج العام للوثيقة، تعد الدعوة إلى إنشاء أصول في مجال الملكية الفكرية، باعتبارها أداة اقتصادية، ظاهرة لم تتضح أبعادها حتى بالنسبة للدول المصنعة. بيد أنه ينبغي مراعاة مطالب البلدان النامية بشأن تلك المواضيع؛ (٢) فيما يتعلق بالفقرات من ٢١ إلى ٢٧ والقضايا التي تناولتها، يؤكد الوفد على ضرورة أن يكون البعد الدولي للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور أيضاً المحور الذي يدور حوله عمل الويبو في المستقبل، وذلك بهدف تحقيق نتائج ملموسة؛ (٣) فيما يخصّ الموارد البشرية، أشار الوفد إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار للمساعدة التقنية ودورات التدريب وبناء القدرات والتعاون مع مختلف المؤسسات على الصعيد الدولي، وذلك على ضوء الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء وبعد النظر في قدرات كل من تلك الدول. وأضاف الوفد أن أي مبادرة تقوم بها المنظمة أو الدول الأعضاء بهدف زيادة الأموال ستكون لها نتائج إيجابية على المجالات المذكورة؛ (٤) وفيما يخصّ الفقرة ٤١، اعتبر الوفد ما ورد فيها نهجاً إيجابياً فيما يتعلق بالمرونة والسياسات العامة وقال إنه ينبغي إجراء عملية تقييمية في هذا المجال. وأخيراً، أشار الوفد إلى ضرورة التمييز بين ولاية اللجنة الدائمة وولاية الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات.

٥٥- وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن عميق شكره لنائب المدير العام على ملخصه الذي سلط الضوء على النقاط الرئيسية التي تضمّنتها الوثيقة PCIPD/4/2. وأبدى الوفد تأييده لما ورد في البيان الذي أدلى به وفد جامايكا بشأن اتفاق التعاون من أجل التنمية، وهو الاتفاق الذي وقّعت عليه الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي. وأبدى الوفد، باعتبار بلده أحد الأطراف الموقعة على ذلك الاتفاق، تشجّع إزاء ما ورد في البيانات التي تضمّنتها الوثيقة

PCIPD/4/2 بشأن "استعراض اتجاهات السياسة العامة ومجالات الأولوية ومشروعاتها في ما تقدّمه الويبو من دعم لأهداف البلدان النامية في سبيل التنمية". وأعرب عن سروره للإشارة إلى أن محتويات الوثيقة تتضمّن مواضيع تتفق مع المبادرات التي قام بها بلده في الماضي وتلك التي يقوم بها في الحاضر وسيقوم بها في المستقبل فيما يتعلق باستراتيجيات استحداث الملكية الفكرية. واعترف الوفد بالمجالات العديدة التي استفاد بلده عن طريقها من مساعدة الويبو للقيام لإصلاح تشريعاته وتعزيز مؤسّساته، ويعود هذا الدعم الذي قدّمته الويبو إلى سنة 1996. وذكر الوفد أن بلده يتطلع الآن إلى الانتفاع بالخبرة والهيكل المتطورة إلى حدّ ما من أجل إدماج وتنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية ضمن أهداف التنمية المستدامة التي يسعى إلى تحقيقها. وأشار إلى أن ترينيداد وتوباغو لا زالت بصدد إجراء مناقشات مع الويبو بغية تحديد المجالات التي يمكن للويبو المساعدة فيها ولتحديد كيفية الدفع بتبنيها المتجددة إلى الأمام. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن ما يبعث على الشجاعة ملاحظة أن الويبو أدرجت بعض تعليقاته في مضمون الوثيقة. وأضاف أنه قدّم ملاحظة إيجابية مفادها أن اتجاهات السياسة العامة للويبو ومجالات الأولوية ومشروعاتها، على النحو الوارد في الوثيقة الجارية مناقشتها، هي فعلاً قضايا تركز على الأعضاء وتراعي مصالحهم. وأعرب الوفد عن تأييده لما جاء في البيان الوارد في الفصل الثاني من الوثيقة والمتعلق بإدماج الملكية الفكرية ضمن السياسة الوطنية العامة. وأشار إلى أن ترينيداد وتوباغو بصدد وضع سياسة وطنية عامة في مجال الملكية الفكرية، وذلك كنتيجة للمبادرات السابقة والحالية، ومنها اتفاق التعاون من أجل التنمية. وقال إن الحكومة قامت مؤخراً بإنشاء لجنة وطنية عريضة القاعدة وإعداد مسودة وثيقة بشأن السياسة العامة من شأنها أن تكون الأساس لمزيد من المشاورات. واعتمد الوفد الفرصة لتقديم الشكر إلى الويبو على تشجيعها ودعمها لدى وضع الإجراءات المتعلقة بصياغة إطار السياسة العامة. وأشار الوفد إلى أن هناك تطوّرات أخرى تستحقّ الذكر وهي: بداية، قامت الدولة بإنشاء لجنة لمعالجة مسألة القرصنة التي تطلّ الأسلاك وأشرطة الفيديو، وهذا الإجراء يدخل ضمن المبادرات الهادفة إلى إحداث توازن بين حقوق أصحاب المصلحة ومطالب الجمهور في الوصول إلى المعلومات ومحتويات البرامج؛ كما تم، بالإضافة إلى ذلك، توزيع المعلومات المفيدة التي أشرف شعبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالويبو على إثرائها ونشرها على القطاع الصناعي حيث لقيت إعجاباً شديداً. وبالنسبة لقطاع الطاقة الذي يحتل أهمية بالغة، قال الوفد إن بلده ينتظر بشوق نتائج تقييم الملكية الفكرية المرتبطة بقطاع الطاقة، الذي شرعت فيه الويبو بهدف تقييم مدى الانتفاع بالملكية الفكرية في قطاع الطاقة ومدى وعي كبار الأطراف الفاعلة في هذا القطاع بموضوع الملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن من ضمن الفوائد التي سنتأتى من ذلك المشروع اكتساب صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص الوعي بأهمية الملكية الفكرية في تحقيق ازدهار الأمم. وأضاف الوفد قائلاً إن الملكية الفكرية جلبت إلى ترينيداد وتوباغو ما هو أبعد من الازدهار، فقد حملت إليها الحيوية البالغة والافتخار. ومضى يقول إن البلد شرع حالياً في رفع التحدي في وجه العديد من البراءات الأجنبية الممنوحة لحماية جوانب متعددة من الانتفاع بالأداة الموسيقية الفولاذية، التي تعدّ أهم الاختراعات في ترينيداد وتوباغو. واستطرد قائلاً إنه تم إنشاء لجنة لتحديد السبل التي يمكن بواسطتها توفير الحماية القانونية للحقوق المرتبطة بذلك الاختراع. ويتضمّن هذا النهج البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية وربما نظماً فريدة من نوعها في مجال الحماية، وذلك كلّه من أجل موضوع يكتسي أهمية بالغة ويبعث على الفخر ويجسّد أعماق الثقافة الوطنية. وخلص الوفد إلى أن الوثيقة PCIPD/4/2 سلكت النهج نفسه الذي سلّكته ترينيداد وتوباغو بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية الكبرى. وذكر أن بحوزته بعض الاقتراحات التي جرى بشأنها نقاش مكثف خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات. ويمكن صياغة تلك الأفكار ضمن اقتراح رسمي يُقدّم إلى الويبو.

٥٦- واغتم وفد البرازيل الفرصة لمناقشة قضيتين تمت إثارتها خلال الدورة. وتتعلق القضية الأولى بالشواغل التي أيدتها الوفد الأسترالي بشأن الاقتراح الخاص بالتعاون الذي ينبغي للويبو تقديمه لتشجيع المناقشات المتعلقة بالانتفاع بالبيانات الجغرافية. واغتم الوفد الفرصة أيضاً لتوضيح أنه ينبغي قراءة الاقتراح الذي تضمنه البيان البرازيلي السابق في سياق الحاجة إلى استكشاف المزيد من أشكال المرونة التي يتيحها نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك أشكال المرونة التي يتوقعها، في مجال البيانات الجغرافية، الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وبخصوص القضية الثانية، أشار الوفد بالنيابة عن "مجموعة أصدقاء التنمية" إلى الاقتراح الذي قدمته كندا شفويًا حول تنظيم مناقشات في المستقبل داخل هذه اللجنة. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالجهود التي تبذلها كندا للمساهمة في إقامة حوار بناء داخل هذا الجهاز، غير أنه ذكر بأن الشواغل المرتبطة بولاية اللجنة الدائمة وجدول أعمالها لم تترك المجال لمناقشة هذه القضية في هذا الاجتماع.

٥٧- وهنأ وفد رومانيا الأمانة وشكرها على التقرير الذي قدمته إلى الوفود، والذي يلخص أولويات الويبو ومشاريعها والمساعدة التي تقدمها في ميداني التعاون والتنمية. وأشار الوفد إلى أن التعاون بين رومانيا والويبو قد ساعد رومانيا في صياغة استراتيجية في مجال الملكية الفكرية للفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، من شأنها مساعدة المؤسسات على تعزيز الملكية الفكرية وحمايتها وتوسيع نطاقها. وقال الوفد إن هذا التعاون ساعد أيضاً كلاً من مكتب البراءات والعلامات التجارية، ووزارة العدل، وإدارة الشؤون الداخلية، والهيئة الوطنية للجمارك، ومكتب حماية المستهلكين، والغرفة التجارية الرومانية، والوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وأضاف أن الهيئات المذكورة أنفاً اجتمعت مع أصحاب المصلحة العاملين في ميدان الصناعات الثقافية وفي وكالات محاربة القرصنة والتزوير من أجل السعي إلى زيادة إجراءات الحماية، بما في ذلك نشر المعلومات ذات الصلة بين عامة الناس وبين الشباب على وجه الخصوص. وأشار الوفد، من جملة النتائج الإيجابية والملموسة لتلك المشاريع والجهود المشتركة المبذولة، إلى المشاركة وإجراءات فتح أبواب التعلم بمساعدة الويبو التي أشرفت على تدريب أكثر من ٩٠٠ طالب. ومضى الوفد يقول إن رومانيا حققت أيضاً رقماً قياسياً في عدد الميداليات التي منحت في إطار خطة الويبو. وأوضح أن نطاق تطبيق نظم الملكية الفكرية قد اتسع بعد إنشاء مركز للملكية الفكرية بالتعاون مع معهد الحقوق التابع لجامعة بوخارست. وأفاد أنه شرع في تنفيذ البرنامج بمساعدة الويبو ودعمها. واستطرد قائلاً إنه سيتم لاحقاً، أي في غضون شهر من الآن، إنشاء برنامج لمرحلة ما بعد التدرج. وقدم الوفد شكره وتهانيه للويبو وللأكاديمية العالمية التابعة له. وشكر أيضاً المكتب الأمريكي لحق المؤلف والمجلس البريطاني لحق المؤلف على ما أتاحه في إطار تقاسم المهارات وبرامج التدريب التي عادت على بلده بمنافع جمة. وأكد الوفد على الأثر الإيجابي للندوات التي نظمت بشأن البيانات الجغرافية والملكية الفكرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دور المكتبات في الحصول على المعلومات والبرنامج الخاص بتدريب القضاة الرومانيين الذي نظمته الويبو والمركز الأوروبي للبراءات. وأعرب الوفد في ختام كلمته عن اعتقاده بضرورة المضي قدماً في سبيل تعزيز الملكية الفكرية، وذلك ببذل العديد من الجهود، وخصوصاً إعادة إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن الحقوق الأساسية التي يعترف بها الدستور والتي تم تعديلها مؤخراً. وقال إن رومانيا ستواصل تعاونها مع الويبو في سبيل زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة، تبنى الوفد موقف الاتحاد الأوروبي وأكد على ضرورة منح اللجنة ولاية أوسع من أجل تعزيز التنمية. وأعرب الوفد عن دعمه للجهود التي تبذل بغية تقييم برامج التعاون التي تشرف عليها الويبو في العديد من البلدان النامية أو البلدان الأقل نمواً وذلك بهدف مساعدة القطاع الاقتصادي في كل من تلك البلدان.

٥٨- وأعرب وفد ملاوي عن امتنانه للمكتب الدولي على الوثائق الخاصة بالاجتماعات، وألقى الضوء على بعض التطورات والقضايا الخاصة ببلده. وأعاد الوفد التذكير بأن ملاوي تعدّ من البلدان التي تقوم حالياً بتقييم الملكية الفكرية بمساعدة من الويبو. وكشف الوفد عن الأهمية البالغة لتلك العملية، التي قد تمكن بلده من استكشاف أحسن السبل للانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في الحصول على المساعدة من أجل وضع سياسة في مجال الملكية الفكرية، وفي الحصول على مساعدة من الويبو لتسوية بعض المشاكل التي قد تكشف عنها عملية التقييم. وأشار الوفد إلى أن بلده قطع على نفسه عهداً بتعزيز حقوق المبدعين، وذلك استكمالاً للمساعدة التي تلقتها ملاوي. وأوضح أن الحكومة خصّصت لجمعية حق المؤلف في ملاوي قطعة من الأرض معفية من الضرائب، وذلك لتمكينها من بناء مكاتبها. وأضاف أنه شرع في السنة الماضية في بناء الجزء الأول من تلك المكاتب بمساعدة الحكومة النرويجية والمنظمة النرويجية للنسخ البياني. وأفاد أن المكاتب ستكون جاهزة في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، وبالتالي سيكون لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مقرّ دائم في البلد. وأوضح الوفد أن المكاتب الجديدة ستتيح أيضاً مكاناً لجمعية أصحاب الحقوق لتمارس فيه أنشطتها الخاصة. وبيّن أن المكتب بحاجة، باعتباره مكتباً جديداً، إلى دعم الويبو فيما يتعلق بالتجهيز. وأخيراً، أبدى الوفد إعجابه بأنشطة الويبو في مجال بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وأشار إلى أن بلده استفاد من الدورات التدريبية التي أتاحتها أكاديمية الويبو العالمية للويبو، ودعا الويبو مجدداً إلى تنظيم بعض من تلك الدورات في أفريقيا. وذكر بإلحاح بالمساعدة التي قدّمها الويبو للجمعية الملاوية لحق المؤلف لتنظيم ثلاث دورات إقليمية من التدريب المكثف حول الإدارة الجماعية لحق المؤلف سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وأوضح أنه استفاد من تلك الدورات أكثر من عشرين مشاركاً قدموا من بوتسوانا وكينيا وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسوازيلندا وتزانيا وزامبيا وزمبابوي. وأضاف أن تلك الدورات مكنت الدول الأفريقية الأعضاء من التركيز على المشاكل المعيّنة القائمة في القارة ومن تقاسم التجارب وتطوير علاقات عمل وثيقة فيما بينها. وصرّح بأن الجمعية الملاوية لحق المؤلف لا تزال تتلقّى طلبات بخصوص المشاركة في تلك الدورات، وبناء على ذلك طلب الوفد إلى الويبو تنظيم تلك الدورات ثانية. وقال إن ما شجّع الوفد على تقديم ذلك الطلب هو قيلم المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية، خلال السنة الماضية، بتوسيع نطاق ولايتها في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، وإنشاء مركز للتدريب المنتظم في هراري بزمبابوي، حيث يمكن تنظيم بعض من تلك الدورات.

٥٩- وأبدى وفد ليسوتو مساندته للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. وشكر الوفد الويبو على الدعم الذي قدّمته إلى بلده لتحديث مكاتب الملكية الفكرية ولتدريب الموظفين، وكذلك على المشورة المقدّمة في مجال التشريع، وطلب إلى الويبو تكثيف دعمها ليسوتو، وبخاصة في مجال حق المؤلف. وأكد الوفد على أن ليسوتو تعهّدت بإقامة نظام للإدارة الجماعية يمكن من مكافأة أصحاب الحقوق على مكافحة القرصنة. وأعرب الوفد عن سروره من أن الويبو أدرجت ضمن أنشطتها برنامجاً لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أحد العناصر الهامة المكوّنة لاقتصاد ليسوتو، وذلك حتى يتسنى لتلك المؤسسات تحسين قدرتها التنافسية في السوق. ورأى الوفد أن وضع استراتيجيات لتعزيز قيمة العلامات الخاصة بقطاع الحرف اليدوية يكتسي القدر نفسه من الأهمية. وطلب الوفد إلى الويبو تقديم الدعم اللازم في هذا الميدان، فضلاً عن مواصلة إسداء المشورة التشريعية.

٦٠- وأبدى وفد شيلي مساندته للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، وشكر الويبو على جميع أنشطة التعاون التي شرع فيها في شيلي، مثل الندوة التي نظمتها الويبو في

سانتياغو بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والندوات التي نُظمت في سانتياغو وفي مناطق أخرى بشأن تعزيز الحماية، والندوات الخاصة بالبحث الإذاعي، وكذلك الندوات التي تضمّنت نماذج ابتكارية وساهم الاتحاد الأوروبي في تمويلها. وشكر الوفد أيضاً الويبو على مشاركة موظفيه الرسميين في الندوة الخاصة بالاستثناءات والقيود المرتبطة بحق المؤلف. وأشار الوفد، على نحو ما أُشير إليه في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات، إلى أن شبلي حريصة على التركيز على بعض الأوجه التي ينبغي إدراجها في أنشطة التعاون، ومنها: أهمية المرونة وخاصة في مجال الاستثناءات والقيود؛ إمكانية تقييم الأثر الذي قد يخلفه على السياسات العامة اعتماد أعلى المعايير في مجال الملكية الفكرية؛ الإجراءات المكتملة لتشجيع الإبداع والدخول إلى عالم المعرفة والتكنولوجيا؛ وأخيراً التحكم بما ينجم عن السيادة الحكومية من آثار مفرطة لا لزوم لها. وأبدى الوفد اعتقاده بأنه قد يكون من المفيد أيضاً توضيح الولاية المحددة لهذه اللجنة، على نحو ما تطرقت إليه سويسرا سابقاً.

٦١- وأبدى وفد الأرجنتين مساندته للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي قدّمته كندا، وأيد ما أشارت إليه البرازيل سابقاً. وأعلن الوفد أنه لم يكن في اعتباره أن الاقتراح يدخل ضمن نطاق مسؤولية اللجنة الدائمة، وأكد على حقيقة أن جدول الأعمال الذي تم اعتماده لم يتضمّن أي بند بخصوص عمل اللجنة في المستقبل أو بخصوص ولايتها. وذكر الوفد أن الجمعية العامة حدّدت المكان الذي سيناقش فيه جدول الأعمال الخاص بالتنمية، وأضاف أن ولاية اللجنة الدائمة لا تخولها تغيير قرار صادر عن الجمعية العامة. وصرّح الوفد بأن من غير المقبول مناقشة ذلك الاقتراح في إطار اللجنة الدائمة.

٦٢- وأعرب وفد الصين عن تقديره للويبو على الدور الذي تقوم به لتشجيع العمل الرامي إلى تنمية البلدان النامية، كما أبدى رغبته في تعزيز التعاون مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى.

٦٣- وأبدى وفد الهند رغبته في الحصول على ردّ فيما يتعلّق بالموضوع الذي تطرّق إليه وفدا البرازيل والأرجنتين. وذكر بأن هذا الأمر يدخل في صلب موضوع التنمية ويتعلّق بمسألة إدماج البلدان المذكورة في كافة المجالات التي تدخل ضمن عمل الويبو وولايتها. واتفق الوفد مع البرازيل والأرجنتين على أن اللجنة الدائمة تعالج فقط مواضيع التعاون والمساعدة التقنية. ورأى أن اللجنة الدائمة لن تتمكن من النظر في المواضيع المنبثقة عن الاجتماع الدولي الحكومي لما بين الدورات، إذ قام ذلك الاجتماع بإعادة تحديد هيكل المشاورات الجارية على مستوى الويبو. وأبدى الوفد إعجابه بالاقتراحات التي قدّمها وفد كندا غير أنه أضاف أنه لا يمكن تفعيل الإمكانيات التي تتطوي عليها تلك الاقتراحات تفعيلًا تامًا داخل الإطار الضيق والمحدّد المعالم الذي تعمل فيه اللجنة الدائمة. وذكر الوفد أن جدول أعمال التنمية يعتمد في تنفيذه على العديد من القطاعات، وقد يفقد أهميته كلياً إذا لم يحتل الصدارة في جميع المفاوضات وداخل الهيئات الأخرى التابعة للويبو. وذكر الوفد أيضاً إمكانية التفكير في إدراج اللجنة الدائمة في جدول أعمال التنمية، ولكن لا يمكن الاقتصار على تلك اللجنة لتناول المسائل المرتبطة بذلك تناول ذلك الجدول. وأكد الوفد على أن مواضيع التنمية ليست فئة فرعية من مواضيع الملكية الفكرية.

٦٤- وأحاط وفد كندا الرئيس علماً بتوافر نسخ تتضمن النقاط الأساسية التي أثارها الوفد في وقت مبكر، ودعا الوفود إلى استلام تلك النسخ. واستناداً إلى كلام الذين يعتقدون أن اللجنة الدائمة قد لا تكون اللجنة المخوّلة بمناقشة المواضيع المشار إليها في الاقتراح الذي قدّمته كندا، ذكر الوفد أن اقتراح كندا يعكس في حقيقة الأمر العديد من المواضيع التي سبق وأن أثيرت خلال الاجتماع الحكومي الدولي

لما بين الدورات، الذي عُقد في وقت مبكر من هذا الأسبوع. وأوضح الوفد أنه سعى إلى هذا الأمر بطريقة قد تؤدي إلى إنشاء هيكل يمكن جميع أعضاء الويبو، وليس بعض الأعضاء فقط، من مناقشة الاقتراحات والأفكار المقدّمة بشأن التنمية والملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه حاول مناقشة بعض من تلك الأفكار مع بعض الوفود التي رأت حينها أنه قد يكون من المناسب طرحها على الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات. وأضاف الوفد أنه في حالة ما إذا رأت تلك الوفود الآن أن الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات هو الجهاز المناسب فإن الوفد سيبيدي سروراً كبيراً لطرح تلك المواضيع على ذلك الجهاز، مما لا يعني بالطبع الاستهانة بعمل الاجتماع الدولي الحكومي لما بين الدورات أو عمل الجمعيات العامّة. وصرّح الوفد، في الوقت ذاته، بأنه سيكون من دواعي سروره أيضاً أن تقوم الأمانة بتوضيح إذا كان هناك ما يدخل في إطار ولاية اللجنة الدائمة ويحول دون إجرائها مناقشة بشأن نوعية المواضيع التي أثارها كندا في الاقتراح الذي قدّمته سابقاً. وذكر الوفد أن المواضيع التي أثّرت هي: الابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي؛ استنباط السياسات وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية؛ الدور الذي تؤديه الويبو: المنظمة والأجهزة التابعة لها والأمانة فيما يتعلق بمواضيع التنمية. وخلص الوفد إلى أنه سيكون مقدّراً لإدراج الأفكار المذكورة في الملخص الذي سيعدّه الرئيس، وأنه في حالة عدم حدوث توافق في الآراء بخصوص الفكرة المتعلقة بالمبادئ أو بمواضيع العمل، فإنه يمكن الاختصار في ذلك الملخص على الإشارة إلى عدم الوصول إلى توافق في الآراء بخصوص الفكرة التي أثارها وفد كندا.

٦٥- ورأى وفد بنغلاديش أن المشاركة التامة في عملية إعداد جدول أعمال بخصوص التنمية من الأمور المهمة وأنه ينبغي للجنة الدائمة تقديم المزيد من الدعم في جميع مراحل العملية. وأضاف أنه ينبغي للجنة الدائمة أيضاً أن تكون أداة من أدوات تنفيذ جدول أعمال الويبو الخاص بالتنمية. وقدّم الوفد الاقتراحات التالية بشأن الوثيقة PCIPD/4/2: أولاً: يرى وفد بنغلاديش، بعد اطلاعه على تلك الوثيقة، أن هناك صلة محتملة بينها وبين الاجتماع المتعلق بجدول الأعمال الخاص بالتنمية والذي اختتم أشغاله منذ قليل. ثانياً: كان بإمكان الوثيقة إدماج فصل بشأن تامين وتقييم أنشطة الويبو السابقة في مجال التنمية والتحديات التي واجهتها والكيفية التي يمكنها بها تحسين أدائها. وأخيراً، كان من اللازم أيضاً إدراج إحصاءات بشأن مدى انتشار أنشطة الويبو القطرية الإنمائية، وذلك بهدف ضمان الشفافية والإنصاف. وأشار الوفد إلى أن التعاون التقني ونقل التكنولوجيا في ميدان حقوق الملكية الفكرية يمثلان موضوعين حاسمين بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، ومنها بنغلاديش، التي تتركز شواغلها ونقته في تلك المجالات. وأشار الوفد بوضوح إلى أن تركيز الويبو ينبغي أن ينصبّ دوماً، وطيلة جميع المناقشات، على دعم الحكومات الوطنية في تطوير نظمها الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية والهياكل المرتبطة بتلك النظم. وقال إن ذلك التركيز لا ينبغي أن يفقد وجهه عند الدعوة إلى توسيع نطاق التغطية بالدعم التقني الذي تقدّمه الويبو. وصرّح بأن التنمية واستحداث الملكية الفكرية عمليتان مستمرتان في بنغلاديش. وأشار إلى أن حقوق الملكية الصناعية، التي تشمل البراءات والرسوم والنماذج الصناعية والحماية التي يكفلها مكتب البراءات، تخضع لوزارة الصناعة البنغلاديشية. ويتوافق قانون البراءات والرسوم والنماذج الصناعية لسنة ٢٠٠٥، الذي أعدته لجنة من الخبراء مع الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وذلك القانون هو الآن قيد النظر من قبل الحكومة. وأضاف الوفد أنه تمّت المصادقة على مشروع جديد قدمته إدارة البراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، وثمة أمل في أن تتمكن الإدارة المذكورة، بعد صدور ذلك المشروع الجديد، من مواجهة تحديات العولمة. وذكر الوفد أيضاً المشروع الهادف إلى أتمتة مكتب البراءات والذي سيتم استكمالها في أقرب الآجال بعد التمويل والدعم اللذين قدّمتهما الويبو. وأشار إلى أن بنغلاديش، باعتبارها أحد أعضاء مجموعة البلدان الأقل نمواً، قد واجهت قيوداً في

عملية التمويل، مما أدى إلى عدم قدرتها على تحسين نظام الملكية الفكرية حسب مقتضيات احتياجاتها. وتبنى الوفد وجهة النظر التي مفادها أنه بوسع الويبو مساعدة ودعم أنشطة التنمية الرامية إلى تحديث بنغلاديش فيما يتعلق بأهدافها الخاصة بالتنمية الوطنية، وذلك مع مراعاة الصلة العملية بين تلك الأنشطة ومسألة التنمية وكذلك المعايير الدولية القائمة، بما في ذلك تلك المعايير القائمة في مجال الملكية الفكرية بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وشكر الوفد الويبو على دعوتها لعقد هذا الاجتماع، وشكرها أيضاً على إتاحة الفرصة له لحضور الاجتماعات التي تُعقد في إطار اللجنة الدائمة وفي إطار الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات لمناقشة جدول أعمال الويبو الخاص بالتنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو، مستقبلاً، تقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص، وذلك لتمكينها من إيلاء آرائها وتجميع المعارف والتجارب لوضع نظام في مجال الملكية الفكرية. وأخيراً، تساءل الوفد عن الكيفية التي تمكن من الوصول إلى تلك النتائج. وأضاف أن تلك البلدان ترى أنه من مصلحتها المشتركة التقليل من نطاق النزاعات المحتملة واعتماد خطة تتبنى بصورة أكبر سياسة التوافق في الآراء. ونبه أنه ليس أمام البلدان الأقل نمواً فترة زمنية طويلة لتقليص الفجوة الأخذ في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، ولا بد عليها إذا ضمان ألا تزداد تلك الفجوة اتساعاً.

٦٦- وأثنى وفد نيجيريا على المكتب الدولي للعمل الذي يقوم به ولما أبداه من كفاءة والالتزام في مجال تنظيم المؤتمرات. وأبدى الوفد تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأوضح أنه لا يرغب في الدخول في صلب البيان طلباً للاختصار، إلا أنه أشار إلى ترحيبه بعرض الوثيقة PCIPD/4/2، فضلاً عن ترحيبه بالبيانات والتصريحات الواضحة والصائبة التي قدمها نائب المدير العام، السيد جيوفري يو، في بداية الاجتماع. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الوثيقة المذكورة تشكل قاعدة جيدة لإجراء المناقشات، وحتى وإن تمت صياغتها بألفاظ عامة، فإنها تمثل تقييماً منصفاً ومستوعباً لجميع أشكال التعاون التي تتيحها الويبو من أجل الأنشطة الإنمائية. وأشار الوفد باهتمام إلى البيان البناء الذي أدلى به وفد باكستان، وأعرب عن أمله في أن توليه الأمانة الاهتمام الواجب. وأبدى بعض الملاحظات بشأن المناقشات التي تمت بشأن الوثيقة في الأيام السابقة، وبخاصة البيانات التي أدلت بها عدة وفود بشأن عمل اللجنة الدائمة. وقال الوفد إن هناك دعوات لمراجعة موضوع الولاية، كما أن هناك أسئلة طرحت، منها السؤال المرتبط بمدى ملائمة الجهاز المذكور لتنفيذ جدول الأعمال الخاص بالتنمية، والذي تم تصوّر معالمه لطرحة على الويبو. وذكر الوفد أنه سبق التطرق إلى مسألة تقييم أنشطة اللجنة في الماضي، وتساءل عما إذا صدرت طلبات بغرض تفعيل عمل اللجنة. وأعرب عن رغبته في اتخاذ بيانات وفود كل من إيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والبرازيل والهند وإيران وغيرها كمراجع ينبغي الاستناد إليها. واعتبر أن الاقتراحات المقدمة هي اقتراحات جديرة بالاهتمام وتستحق، بناءً على ذلك، أشد التقدير. وخصّ الوفد بالذكر كندا التي قد قدمت مجموعة من الاقتراحات المحكمة والبناءة والواقعية. ورأى الوفد أنه ينبغي الاستناد مستقبلاً إلى تلك الاقتراحات، فضلاً عن الملاحظات المقدمة من باكستان والمملكة المتحدة والبلدان الأخرى المذكورة أعلاه، لمناقشة مضمون عمل اللجنة الدائمة واتجاهاتها. وفيما يتعلق بمستوى التعاون الثنائي بين نيجيريا والويبو، أعرب الوفد عن تقديره للمدير العام، السيد كامل إدريس، وأشار إلى أن هناك عدداً من البرامج تم تنفيذها، كما أن هنالك عدة برامج مشتركة بين الويبو ونيجيريا هي الآن في طور التنفيذ. وأوضح أنه تمت صياغة تلك البرامج في نصوص ستقدم جاهزة إلى الأمانة. غير أن الوفد أشار إلى أنه يمكن، في سياق الفقرتين ٢١ و ٢٦ الوارديتين في الوثيقة، إبداء بعض الملاحظات المتعلقة بالصناعات الإبداعية في نيجيريا، وبخاصة فيما يتعلق بقطاعي الأفلام والموسيقى. ولفت الوفد الانتباه إلى صناعة الأفلام في نيجيريا، وهي الصناعة التي شهدت نمواً استثنائياً في السنوات القليلة

الماضية، وهي تحتل الآن المرتبة الرابعة عالمياً وتمثل مركز استقطاب واسع النطاق بالنسبة لباقي الدول الأفريقية وأوروبا والولايات المتحدة. وقال الوفد إن ثمة عدداً كبيراً ممن يعملون فعلياً في هذا القطاع الذي يساعد على نشر الثقافة والفنون النيجيرية في الخارج. وأشار إلى أن الصناعة الموسيقية تعرف بدورها حالة نمو مشابهة، غير أن العاملين في تلك الصناعة مقيّدون بالتحديات المطروحة أملم القطاعات الإبداعية، مثلما أشار إلى ذلك التحالف من أجل التنمية الإبداعية في الوثيقة المشتركة التي قدّمت في الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات. وأوضح الوفد أن من بين تلك التحديات، على النحو المُقتبس من وثيقة التحالف من أجل التنمية الإبداعية، ما يلي: نقص عدد المستثمرين على المستوى المحلي؛ عدم ملاءمة مصالح الدعم؛ هشاشة منشآت التسويق والتوزيع؛ استثناء ظاهري النسخ والتوزيع بطرق غير مشروعة؛ عجز الأنظمة القائمة عن جمع الضرائب؛ العجز في فرض قوانين حقوق الملكية الفكرية. وبناء على ذلك، تبنى الوفد، بشكل عام، الملاحظات التي قدّمت بشأن الصناعات الإبداعية والتي تبناها أيضاً القطاع النيجيري المعني. ودعا الوفد إلى أن تتعهد الويبو باستعراض تلك المشاكل وإيجاد حلول أنجع لها، مما يمكن إدراجه ضمن إجراءات التعاون مع نيجيريا في المستقبل. وذكر الوفد كذلك أن بيانه ما كان ليكتمل لو لم يستند إلى بعض المسائل المبدئية ذات الأهمية الحيوية، ثمّ أعرب عن رغبته في توسيع نطاق النقاش عن طريق إدراج عناصر يرى أنها على صلة وثيقة بالموضوع. وأعاد في البداية التأكيد على إمكانية الانتفاع بالملكية الفكرية لاستحداث الثروة، وهو الأمر الذي كثيراً ما يلقي المساندة وكل التقدير، ولكنه قد يكون عكس ذلك في حالات كثيرة أخرى. ولاحظ الوفد بأن اهتمامات الغالبية الواسعة من الناس في بعض البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا تنصبّ على استحداث الثروة ولكنها تدور في الكفاح اليومي من أجل البقاء، إذ أن تلك الفئة تهتم بمسائل مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب والطعام والغذاء والقدرة على شراء الأدوية وتعليم الأطفال والحصول على العمل أكثر مما تهتم باستحداث الثروة. وبناء على ذلك، قال الوفد إنه ينبغي أن يتضمّن أي جدول أعمال أو نشاط في مجال التنمية طريقة تمكن من إيجاد حلول أنجع ضمن المبادئ والأهداف المحددة. ودعا الوفد الويبو إلى أن تولي اهتماماً خاصاً للإعلان الوارد في الفقرة الثانية من الوثيقة والذي ينص على ما يلي: "وتعني التنمية المستدامة في هذا السياق أن تتعادل الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية. وفي أثناء ذلك ستضع الويبو نصب عينها أيضاً الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة". وأبدى الوفد ثانياً ملاحظاته وانشغاله بالموقف الذي اعتادت البلدان النامية سلوكه، وذلك بأن تطلب، من جانب واحد، إلى البلدان المتقدّمة، لدى مناقشة القضايا الإنمائية، المزايا والفوائد المتأتمية من النقاش، وذلك دون تقديم أي شيء في المقابل، حتى وإن لم يحدث هذا الأمر خلال الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات أو في إطار اللجنة الدائمة. ورد الوفد على ما سبق ذكره بالإشارة إلى أن التقييم الحقيقي للحقائق الموجودة على أرض الواقع يثبت العكس. وأشار إلى أن ظاهرة نزيف الأدمغة تمثل أحد ركائز النقاش، حيث تستفيد الدول المتقدّمة إلى أقصى حدّ ممكن من تدفق الاختصاصيين، من أصحاب التدريب والتأهيل العالين، الذين ينتقلون من البلدان النامية وينخرطون في جميع مناحي الحياة العملية في البلدان التي تبناها ويساهمون بالتالي في تميّتها الاقتصادية. وأكد الوفد كذلك على ضرورة ألا يغيب عن البال أن هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بمستوى ثقافي ومهني عالي في الدول المصنعة قد تلقوا القدر الأكبر من تعليمهم في بلدانهم الأصلية على نفقة المال العام في الكثير من الحالات، مع الإشارة أيضاً إلى أن البلدان النامية هي مصدر الموارد الطبيعية وغيرها من المواد التي تدفع بعجلة التنمية في البلدان المصنعة والتي يتم الحصول عليها في غالب الأحيان بأثمان بخسة. واستطرد الوفد قائلاً إن البلدان النامية تعد، بالإضافة إلى ما ذكر، بلداناً ضرورية على اعتبار أنها أسواق للمنتجات النهائية لصناعات البلدان المتقدّمة. وعليه، قال الوفد إنه ليس من الإنصاف الإصرار على القول بأن البلدان النامية لا تساهم بشيء أو أنها لا تمثل سوى بلداناً تتلقى المساعدة والحسنات. وأوضح بأنه يجب على العلاقات غير المتكافئة في الوقت

الحالي أن تفتح الطريق أمام المزيد من التعاون المشترك والمفيد بين الإقتصادات المتقدّمة والنامية. وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في استعراض القضايا التالية، التي تعد قضايا حاسمة الأهمية بالنسبة لعملية التنمية: (١) توسيع الاستثمار في البلدان النامية لمعاينة قدرتها على إقامة بنية أساسية أحدث (٢) فتح المجال لدخول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدّمة (٣) الإصلاح الجذري لحالة المديونية في البلدان النامية. وعلى ضوء تلك الملاحظات، رحّب الوفد بتقرير اللجنة الذي نشر أخيراً بشأن أفريقيا، ثمّ أثنى على رئيس الوزراء البريطاني، السيد توني بلير، على دوره في إنشاء اللجنة، وأثنى بالخصوص على جهوده الصادقة والمخلصة لنصرة قضايا أفريقيا، وأعرب عن أمله في أن تتبنى باقي دول العالم الاهتمام بمساعدة أفريقيا في التغلب على العديد من المشاكل التي تعاني منها. وأكد الوفد، أخيراً، على الأهمية التي يوليها للويبو باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وأشار إلى أن نشاطها يتناول العديد من أوجه التقدّم الاقتصادي في كثير من الدول الأعضاء، وأنها مدعوة الآن إلى القيام بمسؤوليات إضافية. وأضاف أنه ينبغي، إذا أريد للويبو الاضطلاع بمهامها على نحو فعّال وبخاصة في مجال التنمية، منحها التفويض المناسب للوفاء بتلك التوقعات. وبناءً على ذلك، أبدى الوفد دعمه للدعوات التي أطلقتها وفود أخرى بشأن توفير التمويل الكافي للويبو.

٦٧- وقال وفد الجزائر إنه لم يقدّم مداخلة لدى عرض التقرير المتعلّق بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها وتلك التي لم يتم الاضطلاع بها في العديد من المجالات، ولكنه أبدى تقديره للتعاون التقني القائم بين الويبو والبلدان النامية. وأعاد الوفد تكرار ما قيل في أول دورة من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، والتي ينبغي أن تتجاوز، حسب اعتقاده، مجرد المساعدة التقنية وأن تتبنى سياسة إنمائية شاملة. ورأى الوفد أيضاً أنه ينبغي للويبو العمل على تحفيز الجهود في البلدان النامية لجعل الاقتصاد القائم على المعارف حقيقة ملموسة، وكذلك على تنمية ثقافة الملكية الفكرية وتحويلها إلى حقيقة. وأضاف أن تعزيز الموارد يكتسي أهمية بالغة. وأشار أيضاً إلى عدم وضوح ما إذا كان تأثير التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة ما يتعلّق بمسألة ربح الوقت وتقليص المكان، سيؤدي إلى تلبية احتياجات البلدان النامية. وتساءل الوفد عمّا إذا كان قيام الويبو بفتح مكاتب إقليمية، على غرار بعض المنظمات الدولية الأخرى، يعني أنه ليس بوسعها العمل بفعالية أكبر. وذكر الوفد أيضاً أنه لولا وجود أفكار مسبقة بشأن مختلف المناقشات والنتائج المرتقبة خلال الدورتين المزمع عقدهما خلال شهري يونيه/حزيران ويوليه/تموز ٢٠٠٥ في إطار الاجتماع الحكومي الدولي، ما كان الاقتراح الذي قدّمته المملكة المتحدة بشأن توسيع ولاية اللجنة ليرفض أو يُترك جانبا. وأوضح الوفد أن التقييم الشفاف لأنشطة اللجنة الدائمة، في كل بلد ومنطقة، أمراً ضرورياً إذا أريد تقييم أي نشاط في المستقبل. واستطرد قائلاً إنه يمكن أيضاً تسليط الضوء على الأجوبة التي رد بها المكتب الدولي على الأسئلة التي أثارها باكستان. وذكر أنه على الرغم من إعراب وفود البلدان النامية عن إرادتها في التعاون، فإنه لم تقم سوى خمسة بلدان بتقديم تبرّعات فعلية لضمان أن يصبح الاقتصاد القائم على المعارف حقيقة ملموسة. وتبنى الوفد الرأي الذي يفيد بأن زيادة المساعدة أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المذكورة.

٦٨- وقال ممثل تحالف المجتمع المدني إن التحالف يضمّ ثمان وعشرين منظمة من اثني عشر بلداً من بلدان الشمال والجنوب. وأضاف أن أعضاء التحالف معنيون بالمدى الواسع للقضايا المرتبطة بعمل الويبو، بما في ذلك الحصول على العلاج والمعرفة وأفضل الآليات لدعم النشاط الإبداعي. وأشار إلى أن الوفد يرحّب بوثيقة المعلومات الأساسية PCIPD/4/2 التي أعدّها المكتب الدولي والتي تركز على دعم الويبو للأهداف الإنمائية التي حدّتها البلدان النامية، غير أنه شعر بإحباط كبير من

ضالة ما ذكر بشأن مسألة الحصول على العلاج. وقال إن السبب ذلك قد يعود لكون الأمانة والـدول الأعضاء ما زالت مشغولة بمناقشة هذه القضية الهامة. ورأى التحالف أن الويبو أخفقت في معالجة هذا المشكل الحقيقي بطريقة فعّالة. وأضاف أن هناك إمكانية لمعالجة هذا المشكل وهناك ضرورة تدعو لإيجاد حلول له. وحث التحالف الدول الأعضاء في الويبو على إدراج مسألة تنفيذ إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة في جدول أعمال اللجنة القائمة المعنية ببراءات الاختراع. ويمكن للأمانة أن تتيح معلومات أساسية للجنة المعنية بالبراءات بخصوص القضايا الميدانية التالية: (١) ما هو عدد البلدان النامية التي يمكنها توفير الدواء لجميع مواطنيها؟ (٢) ما هو عدد الأشخاص الذين يموتون سنوياً بسبب عدم القدرة على الحصول على الدواء؟ (٣) ما هو عدد البلدان الأقل نمواً التي قامت بتنفيذ الفقرة ٧ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة؟ (٤) ما هو عدد البلدان التي اعتمدت نموذج بولار للاستثناءات في مجال البراءات بشأن الأدوية الجنسية؟ (٥) ما هو عدد البلدان النامية التي مارست منذ سنة ١٩٩٥ حقها في إصدار رخص حول الأدوية بما ينسجم مع الفقرة ٥ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة؟ (٦) ما هي الأسس التي اعتمدها البلدان التي أصدرت رخصاً إلزامية لإصدار هذه الرخص؟ (٧) كيف واجهت البلدان الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بدفع مكافآت مناسبة لأصحاب البراءات؟ (٨) ما هو عدد البلدان التي عملت وفق المادة ٣١ (كاف) والمادة ٤٠ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك للترخيص باستخدام المخترعات بصورة عفوية؟ وفيما يتعلق بالفقرة ٣٩-٣ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ما نوع المشورة التي قدّمتها الويبو للبلدان التي تواجه ضغوطاً في معاملات التجارية الثنائية لحماية بيانات الاختبارات؟ وهل نظرت الويبو في المقترحات الجديدة المتعلقة بمسألة وجوب توفر الأهلية وتقاسم التكاليف فيما يتعلق ببيانات الاختبارات مثلما جرى العمل به في الولايات المتحدة بالنسبة للمواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة؟ وأشار الوفد إلى أن هذه القضايا تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان الفقيرة وتتعيّن مناقشتها في أقرب وقت ممكن. وإذا كانت البلدان الأعضاء حريصة على حماية الصحة العامة، فإنه من الضروري أن تعدّ اللجنة توصيات محددة بإمكانها ضمان تحسين وتوسيع نطاق المساعدة التقنية فيما يتعلق بالحصول على الدواء. وحث الوفد الأمانة على العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء ومع التحالف لاستعراض وتحديد مجالات بعينها بحيث يمكن من خلالها الدفع بمستوى التعاون التقني وتناول مسألة ولاية إعلان الدوحة بشأن الصحة العامة.

٦٩- وشكر ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين الأمانة والدول الأعضاء على المرونة التي أبدوها فيما يتعلق بالتفويض الخاص الممنوح لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية. ويمثل منظمة الاتحاد مائتين وخمسين مجموعة تعنى بالمستهلك في مائة وخمسة عشر بلداً، وهي تكافح من أجل إنشاء مجتمع أكثر عدالة وذلك من خلال الدفاع عن حقوق جميع المستهلكين وخاصة الفقراء والمهمشين والمحرومين منهم. وقد التحق الاتحاد بمئات المجموعات وبطليعة الخبراء الذين صادقوا على إعلان جنيف بشأن مستقبل الويبو. وكان التقرير PCIPD/4/2 الذي أعدته الأمانة حول الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية محلاً للنظر والتفكير. ويؤيد الاتحاد على وجه الخصوص البيانات الواردة في الفقرات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ والمتعلقة بضرورة السعي إلى تحقيق توازن بين المستهلكين وأصحاب الأعمال المسجلة في دوائر حقوق النشر والتأليف. ويتطلع "المستهلكون الدوليون" إلى العمل مع الأمانة والدول الأعضاء لتطوير الآليات الضرورية لتحقيق هذا التوازن وخاصة عندما تكون هناك حاجة إلى التشجيع على الوصول إلى المعرفة. ولأجل هذه الغاية فإن الاتحاد ينتظر الحصول على رد بشأن الطلب الذي تقدمت به شيلي بخصوص دراسة اللجنة القائمة المختصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة

لمسألة تقييدات حق المؤلف في سياق عملية توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة. إلا أن ممثل المنظمة أعرب عن انشغاله لعدم توفر برنامج الويبو للمساعدة التقنية على المقاييس الملائمة التي من شأنها حماية المستهلك. وهناك ميل إلى عرض حقوق الملكية الفكرية بشكل أكثر وأشد بحيث تعود في مجموعها بالفائدة على البلدان النامية، كما لو أن الأموال تتدفق من المستهلك الأجنبي إلى صاحب الحق المحلي، حتى وإن كان العكس هو السائد في أغلب الأحيان. وفي الحقيقة فإنه لم يجر أي نقاش بشأن المشاكل المرتبطة بارتفاع الأسعار والحواجز التي تعترض وصول الفقراء إلى المعرفة. وأعلنت الويبو في تقريرها الصادر أخيراً بشأن ملفات البراءات أن ٦,٣ في المائة من ملفات البراءات تعود إلى البلدان النامية في حين تمثل ملفات البراءات في البلدان المتقدمة نسبة ٩٣,٧ في المائة. ووفقاً للنتائج المحلي الإجمالي فإن ملكية البراءات هي أيضاً أكثر تركيزاً وتفاوتاً من الدخل العالمي. ونظراً للتفاوت الحاصل في مجال ملكية ومراقبة الأصول المالية للملكية الفكرية، فإنه من المناسب التساؤل عن هوية الذين يستفيدون من استمرار الحماية الشديدة للملكية الفكرية. وتتبنى المنظمة وجهة النظر القائلة بأن الويبو بحاجة إلى تنمية ثقافة تعنى بحماية المستهلك. ويكتسي هذا الموضوع أهمية وعمقاً حيث أنه يتضمن كل جوانب برنامج الويبو للمساعدة التقنية. وينبغي على الويبو عند بدء العمل بهذا البرنامج أن تنتبه إلى الدعوات الصادرة عن البلدان لتنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بالبراءات من أجل الدفع بعملية حصول الجميع على الدواء. وإنه لمن الضروري أيضاً إيجاد حل لمشكلة بيانات الاختبارات الصيدلانية المشار إليها في الفقرة ٤٣ من وثيقة الأمانة. ولا تمكن المطالبة بعد إعلان العالم عن دعمه للترخيص الإلزامي للبراءات بأن تمثل بيانات الاختبارات نظاماً لا يخضع للاستثناء بحيث تقتصر حقوقه على مجموعة بعينها وكأنه براءة من طينة أخرى. وهناك أيضاً العديد من المجالات الأخرى التي ينبغي على الويبو أن تحقق فيها قفزات نوعية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. ودعا الاتحاد الدول الأعضاء إلى إدراج بنود جدول أعمال اللجان القائمة وذات الصلة بما يتعلق بتنفيذ المادة ٤ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تقضي بمنع المنافسة في إطار الرخص التعاقدية، وأكدت على الأهمية التي يكتسبها هذا الأمر حيث أفاد خبراء الويبو بعدم قدرة البلدان النامية لوحدها على وضع قواعد ملائمة لتنظيم المسار الذي من شأنه أن يحد من المنافسة التي قد تؤثر سلباً على التجارة وتعيق نقل ونشر التكنولوجيا. وصرح ممثل المنظمة بلأن إعلان جنيف حول مستقبل الويبو كان قد دعا إلى إنشاء جهاز مهمته حماية حقوق المستهلك بصورة منتظمة، وقد يساعد إنشاء لجنة لحماية المستهلك على إحداث حالة من التوازن فيما يتعلق بالمشورة التي تتلقاها الويبو والضغوط التي تتعرض لها من قبل هيئات أصحاب الحقوق الصناعية.

٧٠- وأعرب ممثل منظمة "أطباء بلا حدود" عن سروره باحتواء الوثيقة PCIPD/4/2 على إشارة إلى إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة والذي تم اعتماده منذ حوالي أربع سنوات. إلا أن ممثل هذه المنظمة يعتقد أنه يمكن بل ينبغي للويبو أن تلعب دوراً أكثر تصميمياً في دعم البلدان في تنفيذ السياسات المرنة للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك لضمان اتخاذ البلدان إجراءات لتعزيز عملية حصول الجميع على الدواء. وذكرت منظمة أطباء بلا حدود أنه يمكن للويبو مثلاً أن تقدم توجيهات واضحة عن الكيفية التي يمكن أن تنفذ بها البلدان الأقل نمواً الفقرة ٤ من إعلان الدوحة الذي لا يخول لها منح أو تعزيز البراءات المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية لغاية سنة ٢٠١٦. ويمكن للويبو أن تقدم نماذج عن أحسن الممارسات في مجال الترخيص الإلزامي بما في ذلك كيفية تحديد النسب الضريبية المعقولة كما يمكن لها أن تشرح ما يقتضيه الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في مجال حماية البيانات حيث أنه ليس من الكافي مجرد الإشارة إلى إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وحثت "أطباء بلا حدود" الويبو على بذل نشاط أكثر

لدعم تنفيذ إعلان الدوحة. وذكرت أيضاً بأنه ينبغي على الويبو العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية وذلك لضمان أن تؤخذ الاحتياجات الصحية بعين الاعتبار عند عرض ومناقشة قوانين البراءات.

٧١- وقال ممثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية - أوروبا إن منظمته تمثل مركزاً ينشط في جميع أنحاء العالم ويقدم أعمال الخبرة بشأن البرمجيات الحرة انطلاقاً من قاعدته الأوروبية. وقال ممثل المؤسسة المذكورة بأن مداخلته ستتطرق إلى أنشطة التطورات الرقمية المشار إليها في الوثيقة PCIPD/4/2 التي أعدها المكتب الدولي. وقد تم وصف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الوثيقة بأنها أدوات تستخدمها الأنظمة الإدارية كوسائل لنقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم التأثير الذي تتركه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مساهمة إيجابية في المجالات ذات الأهمية بالنسبة للويبو وخاصة مجالي حق المؤلف وتحرير استخدام البرامج الحاسوبية. وتعرف البرامج الحاسوبية الحرة على أنها حرية الاستخدام غير المحدود لأجل أي هدف من الأهداف، فهي الحرية في الدراسة وهي الحرية في التغيير والحرية في التوزيع. مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية - أوروبا عن رغبتها في الرجوع إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة العالمي المعقود حول مجتمع المعلومات سنة ٢٠٠٣، وذلك بالاستناد إلى عدة فقرات من بينها الفقرة ٢٣(ع) من برنامج العمل التي تنص على أنه ينبغي الترويج لمجموعة متنوعة من البرامج الحاسوبية كالبرامج الحاسوبية المملوكة والحرة. ولا يؤثر هذا فقط على الفقرتين ١٢ و ٣٤ من فقرات الوثيقة PCIPD/4/2 بل أيضاً على الفقرتين ٤٨ و ٤٩ اللتين تحتاجان إلى أن ينظر فيهما على ضوء القرار الذي اعتمده الدول الأعضاء. ولقد حسم الأمر بعدم منح برامج الويبو بصورة عملية أو شرعية تولى القيام بالأنشطة المذكورة لصالح البرامج الحاسوبية المملوكة، إذ ينبغي أن تكون هذه الأنشطة متاحة بشكل كامل ومتكافئ للبرامج الحاسوبية الحرة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتقليص دائرة الفجوة الرقمية، اعتبر ممثل المؤسسة بأنه ينبغي أن تؤخذ الإمكانيات التي تتوفر عليها البرامج الحاسوبية الحرة في الحسبان وذلك وفق الإجراءات المذكورة في القسم الثاني من الوثيقة. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون أداة صلبة للدفع بالنمو الصناعي كما جرى التلميح إلى ذلك بعبارة "الاقتصاد المعرفي" الواردة في الفقرة ١٤. وتتمثل استدامة مثل هذا النمو إلى حد بعيد جداً في الدور الخاص بمراقبة البنيات التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأشار ممثل المؤسسة إلى أن نموذج البرامج الحاسوبية المملوكة يقوم على المراقبة المطلقة والدائمة التي يمارسها المالك. وفي المقابل فإن البرامج الحاسوبية الحرة تقوم على الاستخدام الإبداعي لحق المؤلف ونفوس الحرية للأنشطة السياسية والتجارية كما تنتج لكل الدول الأعضاء المرونة والقدرة على التحكم في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتعدّ منطقة إكستريمادورا في إسبانيا أحسن مثال على الكيفية والسرعة التي تطوّرت بهما منطقة ذات اقتصاد زراعي في المقام الأول إلى منطقة ذات شبكة رقمية وعالية الكفاءة وقادرة على إحداث تنمية اقتصادية كبيرة من خلال التجمعات التجارية للبرمجيات الحرة. وقد تؤدي عملية تزويد برامج الويبو المتعلقة بالتنمية بالتدريب والكفاءة اللذين تتوفر عليهما البرامج الحاسوبية الحرة إلى زيادة ملحوظة في أثر التنمية وتفتح مجالاً جديداً من التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة.

٧٢- وأشار ممثل الغرفة الدولية للتجارة إلى أنه يدعم، في إطار استمرار الحديث عن العضوية والولاية، عملية مواصلة وتحسين أداء وتوسّع برنامج الويبو الخاص بالمساعدة وذلك من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة بشكل كامل من هذه المساعدة واستغلال نظام الملكية الفكرية. وتتفق الغرفة الدولية للتجارة في الرأي مع العديد من الوفود التي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه حماية

الملكية الفكرية باعتبارها أداة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن وجهة نظر أعضائها تقول بأن حماية الملكية الفكرية ليست سوى عنصر يدخل في إطار سياسي أوسع يهدف إلى الدفع بعملية التنمية. وأنتت الغرفة الدولية للتجارة على التعاون الفعال الذي تقوم به الويبو مع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وذلك ضمن التعاون في برنامج التنمية بهدف تحسين قدرتها على الاندماج واستخدام نظام الملكية الفكرية بشكل أفضل. وفضلاً عن ذلك، فإنه يبدو أيضاً أن اللجنة منهكة في دراسة العديد من القضايا المثارة في الوقت الحاضر فيما يتعلق بمجال التنمية في نظام الملكية الفكرية. ونظراً للتقييدات المفروضة على ميزانية الويبو وبهدف تجنب استحداث زيادات ضمن الأجهزة العاملة في الويبو، فإن الغرفة الدولية للتجارة تتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة معالجة اللجنة للقضايا الجديدة المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية، وذلك دون انحراف عن أهدافها الأصلية. وعبرت الغرفة الدولية للتجارة عن إرادتها وتطلعها للعمل مع الويبو وجميع الدول الأعضاء من خلال أمانتها الدولية وعضويتها العالمية لضمان استمرار عمل نظام الملكية الفكرية باعتباره أداة في خدمة التنمية.

٧٣- وصرح ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام بأن الاتحاد يمثل هياكل مختلفة تعمل في ميدان إنتاج الأفلام في جميع أنحاء العالم ويضم في عضويته عدداً من المنظمات التي تنتمي إلى سبعة وعشرين بلداً في أربع قارات. وأضاف أنه في هذا الوقت بالذات ومع الدخول في الألفية الثالثة، فإن المنتجات الثقافية قد أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية مما يعني ازدياد أهمية السينما وبالتالي فنحن ننتصر الجهود التي تعمل على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. وفي الواقع فإن قدرات القطاع الذي ينشط فيه الاتحاد للمساهمة في الاقتصاد الوطني تمثل ضماناً للحرية الثقافية، حيث أنه يتيح للمنتجين المحليين إمكانية التعبير عن تطلعات عامة الناس بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه وعن حالات الغنى واختلاف الثقافة ومن ثم العمل على إثراء جوانب حياتهم. وذكر ممثل الاتحاد أيضاً بما قاله ممثل المنتجين الأرجنتينيين خلال اجتماع ما بين الدورات بشأن الوضعية في الأرجنتين، فأعاد إلى الأذهان بأنه خلال وقوع الأرجنتين في أسوأ أزمة عرفتها خلال تاريخها فإن قطاع السينما دون غيره هو الذي أتاح للأرجنتينيين تذكر هويتهم الوطنية وأتاح لبقية العالم التأكد من قدرة الناس الذين يعيشون في هذا البلد على إثبات دلائل البطولة والمقاومة على الرغم من المعاناة الكبيرة التي عرفتها بلادهم. وإعتبر ممثل الاتحاد أنه كلما تمتع الناس ولا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية بحياتهم تمتعاً كاملاً فإن هذه الصناعة الثقافية ستحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى أن توضع في إطار قانوني وطني يتيح لها ضمان حقوقها الوطنية المتمثلة في حق المؤلف والحقوق المجاورة فضلاً عن حقوق الإنتاج. ولاحظ ممثل الاتحاد أن العامل السعوي البصري هو الآن أكثر عرضة للأخطار وأبدى عن رغبته في أخذ بعض الوقت لعرض هذه الأخطار. وأشار إلى أن عامل المخاطرة الأول يتمثل في أنه على الرغم من حقيقة أن إنتاج سلعة ما يعني أنها ستدرج ضمن السلع المادية كالسيارات أو غيرها، إلا أن هذه الحقيقة لا تنطبق على جميع الحالات. وأشار ممثل الاتحاد إلى أنه لا يمكن لأحد إنتاج شيء منخفض التكلفة على أساس انخفاض تكلفة النموذج الذي قد يلبي بصورة أحسن احتياجات السوق، فقد يكون من المستحيل إجراء تقييم صحيح لما تريده بالضبط بإنتاج سلعة أنتجت على نطاق واسع. فكل فيلم هو فريد من نوعه ويختلف عن غيره وإنه لمن شبه المستحيل نشر تقرير مسبق حول نجاح الفيلم أو فشله. وسلط ممثل الاتحاد الضوء على حقيقة أن إخراج فيلم من الأفلام عملية باهظة التكاليف. فالبحث في تكلفة الأفلام التي تنتجها هوليوود اليوم يقود إلى تقدير كلفة الواحد منها في حدود ٥٠ مليون دولار. وإخراج فيلم في أوروبا يكلف أقل من ذلك بكثير وتكلفته أقل بكثير أيضاً في البلدان النامية. غير أنه وإلى حد ما فإن نوع المخاطر التي يتعرض لها منتج أحد الأفلام في بوركينافاسو أو الهند أو الأرجنتين لا تختلف عن تلك التي يتعرض لها منتج من هوليوود حتى وإن لم تتجاوز كلفة الفيلم ١٠ ملايين دولار. وواصل الممثل قائلاً بأن السبب في هذا يرجع إلى أن التحديات المرتبطة بالتمويل

في البلدان النامية تختلف من حيث ضخامتها عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة. ولاحظ أن هنالك من يحاول الحصول على التمويل لإنتاج عمل محفوف بأعلى المخاطر مما يستدعي أشدّ الحيلة من قبل المستثمرين في قبول الاستثمار فيه. وهذا هو السبب الذي يجعلهم يتوجهون على قدم المساواة في هذا المضمار نحو الأفلام المنتجة بصورة جيّدة في أماكن مختلفة من العالم. وهو الأمر الذي يعد شبه مستحيل في حقيقة الأمر. ولاحظ أيضا أنه يجب على منتجي الأفلام أن يبادروا إلى فعل شيء ما إذا أرادوا التحكم في المخاطر وذلك بغية تقديم مجال من المنتجات الثقافية للجمهور العريض على الرغم من المشاكل القائمة. ومن بين الأشياء التي عليهم فعلها الدخول في الإنتاج المشترك مع شركاء أجانب وهو ما يعني تقاسم المخاطر المالية وأيضا تحسين نوعية الفيلم وخاصة فيما يتعلق مثلا بالحصول على نصوص الأفلام إلى غير ذلك من الأمثلة، ويعني هذا أيضا الحصول على عدد كبير من الأسواق لترويج الفيلم بمجرد الانتهاء منه. وأفضى تطور الإنتاج المشترك في عالم السينما في الوقت الحاضر إلى نشوء علاقات وثيقة تربط البلدان النامية مع البلدان المتقدمة في هذا القطاع. وإنه لمن المشجّع رؤية حدوث هذا العدد الكبير من التبادلات الإبداعية على المستوى الدولي. وما ينبغي فعله هو تشجيع الروابط بين المبدعين والمنتجين والموزعين في ميدان صناعة الأفلام في البلدان النامية والبلدان المتقدمة مما يسمح لهذه المنتجات التي تعدّ منتجات ثقافية ذات قيمة مضافة بالتنقل بحرية عبر أنحاء العالم وهو الأمر الذي يعود بالفائدة على الجميع وبالأخصّ على منتجي الأفلام في البلدان النامية. وهذا يعني أيضا قدرتهم على مواصلة العمل في هذا المجال وبالتالي قدرتهم على استحداث مناصب عمل في بلدانهم. وهذا التوجّه إيجابي إلى حدّ بعيد. وأشار ممثل الاتحاد إلى ما ينبغي فعله فرأى أنه ينبغي في المقام الأول إنشاء إطار قانوني دولي من شأنه ضمان حق المؤلف والحقوق المجاورة انطلاقا من حدّ أدنى يجري تطبيقه على الجميع. وقد يؤدي هذا إلى تحفيز التبادل والتعاون في هذا المجال الحساس على الصعيد الدولي. ورأى ثانيا ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لتسهيل حصول المبدعين والمنتجين في البلدان النامية على فرص للتمويل بما يشمل تمويل المنتجات التي تدخل في عمليتي الإنتاج والتمويل والسماح لهم بتسويق منتجاتهم على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء. ورأى ثالثا أنه يجب توفير أقصى حدّ ممكن من الفرص لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحسين مستوى التدريب على إدارة المنتجات السمعية البصرية مما يمكنهم من تحقيق أقصى زيادة في المردود المالي من هذه المنتجات وأيضا تطوير التمويل الذاتي في البلدان التي يقيمون فيها. واختتم ممثل الاتحاد كلمته برغبته في عرض عدد من المقترحات الواقعية والعملية والمشجّعة والتي يمكن أن توفر حوافز للمضيّ قدما في الطريق الذي جرى تحديده. وحث ممثل الاتحاد على دراسة وثيقة التحالف من أجل ورقة عمل إبداعية، وهي الوثيقة المشتركة التي نشرها اجتماع ما بين الدورات، وهنالك نسخ متوافرة منها خلال هذا اليوم. وألمح أيضا إلى أن الاتحاد يضع نفسه تحت تصرف الأمانة والدول الأعضاء في الويبو للمساهمة في تقديم أعمال الخبرة لزيادة تطوير المقترحات التي تقدّم بها. وقد استند الاتحاد أيضا إلى الوثيقة PCIPD/4/2 التي قدّمتها الويبو ورأى أنها على درجة كبيرة من الفائدة والأهمية. وأعرب عن أمله في أن تدرج المقترحات التي تقدّم بها في برنامج العمل المرتقب مع المقترحات الأخرى التي تقدمت بها باقي الوفود.

٧٤- وتحدث ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات وجمعية المعلومات الإلكترونية للمكتبات نيابة عن المنظمين غير الحكوميين المذكورين واستهل حديثه بإعلانه أن الوصول إلى المعلومات هو أمر ضروري في التعليم والبحث وله أثر مباشر على النمو الاقتصادي وعلى مستوى المعيشة. وذكر بأن انشغالاته الأساسية تنصبّ على مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وصرّح بأن الخدمات المكتبية قد تغيّرت بشكل جذري خلال السنوات العشرين الماضية، إذ قدّمت تكنولوجيات المعلومات للمكتبات سبلاً عجيبة وجديدة وذلك من خلال إتاحة الوصول محليا إلى المصادر العالمية وتوفير الفرص

لتطوير خدمات مليئة بالمبتكرات وتيسير الوصول إلى المجتمعات المحلية عبر طرق جديدة. وآخر الأمثلة على ذلك المكتبة البريطانية التي فتحت أبوابها للجمهور العالمي تحت شعار "مشروع طي الصفحات"، وهناك مشروع تعليم القراءة والكتابة بالطرق الرقمية في جنوب أفريقيا حيث يتمكن أكثر من سبعة آلاف شخص كل شهر من استخدام الحواسيب في ست مكتبات عامة توجد في مدينة لم يستخدم ٦٠ في المائة من سكانها الحواسيب طول مدة حياتهم، وهناك المشروع الذي أعدته المكتبة الوطنية لأوغندا ومؤسسة الكتاب في كل مكان والذي وفر للسكان في أوغندا وسائل متنقلة للكتب الرقمية ومركزاً للطباعة تحت الطلب من أجل تقديم المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية الأساسية وغيرها من المعلومات الضرورية الأخرى. وذكر أنه على الرغم من الفرص الجديدة المتوفرة فإن هناك عدداً قليلاً من الحقوق التي يتمتع بها المنتفعون في الميدان الرقمي مقارنة بحقوقهم في عالم القياسات. وهناك بصفة خاصة تراكمات جديدة من الحقوق المتعلقة بالمعلومات الرقمية كحقوق قاعدة البيانات. وأشار بعد ذلك إلى أن إجراءات الحماية التقنية التي تحرم المنتفعين من الاستفادة من الاستثناءات الشرعية والرخص غير القابلة للتفاوض والممانعة للانتفاع العادل بالوسائل المتاحة قد تسببت في تكون حواجز قانونية وعوائق تكنولوجية أدت إلى حالة من الاضطراب والشك، وهي الحالة التي تثبّت وتمنع الانتفاع العادل وحرية الوصول إلى المعلومات، حيث أنه لا ينبغي النظر إلى الميدان الرقمي بشكل يختلف عن النظرة إلى عالم القياسات؛ وبعبارة أخرى يمكن معاينة المنتفعين فقط بسبب طريقة التوزيع. وقد أثرت هذه المسائل على جميع المكتبات في جميع أنحاء العالم. ونجد أنه في الوقت الذي تستشير فيه الحكومات وكذلك منظمات أصحاب الحقوق في البلدان المتقدمة المكتبات التي تلتزم بفعالية بحماية المصلحة العامة للمكتبات والتعليم من خلال منظمات للمكتبات على المستويين الوطني والإقليمي، فإن المكتبات في البلدان النامية غير معنية بهذا النهج رغم أن السياسات الوطنية للملكية الفكرية وقوانين حق المؤلف والحقوق المجاورة هي سياسات وقوانين حديثة. ويرجع هذا في قسم منه إلى عدم الوعي بهذه القضايا وإلى غياب الموارد وعدم القدرة داخل المجتمعات المحلية للمكتبات. وهذا الأمر لا يثير الدهشة حيث تغير دور المكتبي التقليدي وأصبح وسيطاً في ميدان المعلومات واختصاصياً في قواعد البيانات وخبيراً قانونياً يحتاج إلى التفاوض حول الرخص المعقدة مع الناشرين من أجل الوصول إلى المصادر الإلكترونية الضرورية. ويعمل المجتمع الدولي للمكتبات على بعث الوعي وبناء القدرات لكي تصبح المكتبات في البلدان النامية شريكاً معتبراً وحسن الإطلاع في السياسات الوطنية والدولية لمنظمات مثل الويبو. ووافق الاتحاد على الحاجة إلى واضعي السياسات والمحررين القانونيين الذين تجري إحاطتهم بكل ما يتعلق باستخدام الخيارات والأساليب المرنة ليوّجّهوا كل تركيزهم بناء على ذلك إلى المساعدة التقنية التي تقدّمها الويبو للبلدان النامية. وأعرب ممثل الاتحاد عن اعتقاده بأن المسائل المتعلقة بأشكال المرونة والسياسات العامة الواردة في القسم السادس من الوثيقة PCIPD/4/2 هي مسائل ضرورية في أي برنامج للمساعدة التقنية وأن النقاشات الدائرة بين أصحاب المصالح هي نقاشات حاسمة للوصول إلى محصلة عادلة ومتوازنة وفق ما ورد في الفقرة ٤٦ من الوثيقة. إلا أنه لا يعتقد أنه ينبغي أن تقتصر عملية تطوير الآليات الملائمة والهادفة إلى تحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب الحقوق والمجتمعات المحلية للمستخدمين من خلال عملية تبادل للآراء واستناداً إلى بيانات موثوقة، على البلدان الأقل نمواً فقط كما ورد في الفقرة ٥٢ من الوثيقة، بل ينبغي تيسير تبادل الآراء في جميع البلدان النامية مع عدد واسع من المجموعات مثل المكتبات والمستهلكين والمربين والمعاقين فضلاً عن أصحاب الحقوق. وأعرب الاتحاد عن دعمه للبيان الذي تقدّم به ممثل باكستان والمتعلق بطلب المزيد من المعلومات المنهجية والعمليات التي اعتمدها الويبو والمشار إليها في الوثيقة PCIPD/4/2. وطالب ممثل الاتحاد أيضاً بوجود استشارة المجتمع المحلي للمكتبات المختصة وذلك لتجنب خطر تشريع حق المؤلف الذي جرت صياغته بطريقة غير ملائمة. وعرض ممثل الاتحاد تقديم المساعدة في مجال تعيين نوع أعمال الخبرة المحلية

والإقليمية كما عرض مساهمته في تطوير برامج المساعدة التقنية. وذكر أنه من المخجل كثيراً أن نرى الدول تتطور والبنيات الأساسية تتحسن ولا نرى المكتبات قادرة في المستقبل على توفير خدمات رقمية ملائمة بسبب قوانين حق المؤلف غير العادلة.

٧٥- ولاحظ ممثل الاتحاد الدولي لحقوق الاستنساخ أن صناعات حق المؤلف تدخل ضمن دائرة أهمّ المساهمين في استقلالية الثقافة وتنوعها وفي النمو الاقتصادي للأمم، ولا يمكن بدونها استحداث ثقافة متميزة أو استدامتها. وقد تصبح التنمية والنمو الفكريين عرضة للأخطار إذا لم تتح لهما إمكانية التطور كما ينبغي. وأعلن ممثل الاتحاد أن الصناعات المرتبطة بحق المؤلف تساهم مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تبلغ نسبته إجمالاً في البلدان المتقدمة ما بين ٤ إلى ٦ في المائة، ولا تزال تدخل ضمن أهم مجالات النمو، وهي تمثل أيضاً المساهم الأكبر في استحداث مناصب الشغل. وقد عرفت هذه الصناعات في العديد من البلدان نمواً أسرع بكثير من نمو الصناعات الأخرى، وكانت خلال العقود الأخيرة القطاع الوحيد الذي عرف نمواً مستمراً وثابتاً في معدلات التوظيف. ففي إطار الصناعات الثقافية، تعدّ الصحافة المطبوعة بما في ذلك الأدب وأوراق الموسيقى والأخبار والدوريات والجرائد اليومية وعمليات النشر التجارية والعلمية من ضمن أهمّ المساهمين في رفاهية المجتمع ككل. وضمن أن هذه الصناعات قد هيأت الظروف التي تعمل على تشجيع أصحاب الحقوق على فتح المجال أمام منتجاتهم وتمكينهم من الحصول على مكافآت لاستخدام هذه المنتجات قد يعزّز من قدرات هذه الصناعات على تحفيز التنمية الثقافية والاقتصادية. وأكد ممثل الاتحاد على أن تنظيمات الإدارة الجماعية وتنظيمات حقوق الاستنساخ تتيح بعض طرق الوصول إلى حق المؤلف كما تتيح عملية النسخ المطابقة لكي تنتفع بها مؤسسة من المؤسسات في العديد من البلدان كاستفادة مؤسسة تعليمية ما من فصل من فصول أحد الكتب. وأشار ممثل الاتحاد بعد ذلك إلى الحاجة في كثير من الأحيان إلى التعاون بين الحكومات والمبادرات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية سواء أكانت وطنية أم دولية، وذلك عن طريق إنشاء تنظيمات لحقوق الاستنساخ تتميز بالفعالية وحسن الأداء بغية السماح بتكوين بنية تحتية وآليات لمنح التراخيص. وطالب أيضاً بأن يكون دور الحكومات والهيئات الحكومية الدولية متمثلاً في إنشاء هيكل تشريعي دقيق وتهيئة ظروف تساعد تنظيمات الإدارة الجماعية على أداء عملها كما ينبغي. وتطرق ممثل الاتحاد إلى برنامج الاتحاد التنموي الذي ساعد على تحقيق أمور عدّة من بينها التعاون مع الويبو التي وقع معها الاتحاد على اتفاقية للتعاون. ويتوقع البرنامج أن يكون التعاون في صورة تعتمد على تحسيس الجمهور وأصحاب الحقوق وتكوين الوعي بشأن حق المؤلف وبناء القدرات وتدريب الموظفين من خلال تنظيم حلقات دراسية تتضمن جميع جوانب أنشطة منظمات حقوق النسخ فضلاً عن تطوير الخطط التجارية والتدريب في أماكن العمل ولدى منظمات حقوق إعادة الإنتاج عبر برامج خاصة للتعليم وذلك بالتعاون مع الويبو في بعض الأحيان. وقد تمّ القيام بجزء من العمل المتعلق بالمساعدة التقنية في إطار اتفاقية التعاون بين الويبو والاتحاد الدولي لحقوق النسخ كما هو الحال في النشرة التي يشتركان في إصدارها حول الإدارة الجماعية للنسخ البياني حيث قام الاتحاد بالتمويل الكامل لتطوير النصوص وذلك ضمن برنامج التنمية كما تعاون كلا الطرفين على نشرها. وهذه الوثيقة التي تحتوي على معلومات نافعة هي موجهة إلى الحكومات وكذلك إلى أصحاب الحقوق وإلى جمعياتهم. وصرّح ممثل الاتحاد بأن الاتحاد يعمل بجدية للترويج للإدارة الجماعية لحقوق النسخ البياني وفي مجال التنمية في البلدان النامية وذلك عبر لجانته الإقليمية، وقد بدأ هذا العمل في جميع المناطق. وأشار إلى نموذج ملاوي التي تعدّ من البلدان الأقل نمواً وقد نظمت فيها الجمعية الملاوية لحق المؤلف اجتماعاً لأصحاب الحقوق وذلك بهدف تشكيل لجنة خاصة بحقوق النسخ البياني. وقامت الجمعية الملاوية لحق المؤلف بالتوقيع على اتفاقات ترخيص مع جامعتين من أهمّ الجامعات ومع بعض الكليات بهدف إتاحة الوصول الشرعي إلى الأعمال المحفوظة الحقوق وذلك من خلال النسخ

الضوئي ودفع رسوم أيّ استخدام للمؤلفين والمبدعين والناشرين وإجراء مناقشات مع وزارة التربية والحكومة المركزية في المراحل المتقدمة. ولم يتم تحقيق هذا التعاون إلا بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها كل من حكومة ملاوي والجمعية الملاوية لحق المؤلف وأصحاب الحقوق الملاويين والاتحاد الدولي لحقوق النسخ وإلى حدّ بعيد أيضاً من خلال الالتزام الصريح الذي تعهدت به الكوبينور وهي العضو النرويجي في الاتحاد الدولي لحقوق النسخ وكذلك الويبو من خلال مكتب أفريقيا. وتطرق ممثل الاتحاد إلى أهمية الدور الذي تقوم به الويبو في هذا النشاط التعاوني وخاصة في مراحل الأولى حينما تكون عملية تحسيس أصحاب الحقوق والمستخدمين عملية إلزامية. وإنه لمن المهم بالنسبة لأفراد المجتمع الوصول إلى الأعمال العلمية والأدبية بأثمان معقولة، وبالنسبة لأصحاب الحقوق فإنه من الضروري توفير فرص كافية للحصول على تعويضات عادلة نتيجة الانتفاع بالأعمال التي تعود ملكيتها إليهم عبر طرق عدّة من بينها آليات لمنح التراخيص وذلك من أجل التحفيز على إبداع ونشر أعمال فكرية جديدة. ويعتقد الاتحاد في هذا الصدد أن التعاون البناء الذي غالباً ما يتم في إطار الويبو بين الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية هو أنجع السبل للوصول إلى وضعية في صالح كل الأطراف، وهي الوضعية التي من شأنها الدفع بالصناعات الإبداعية إلى المساهمة في النمو الاقتصادي واستقلالية الثقافة وتنوّعها.

٧٦- وأشار ممثل المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات إلى البيان الذي أعدّه المكتب بمناسبة انعقاد الاجتماع الحكومي الدولي السابق لما بين الدورات والذي سلط الضوء على الحاجة إلى تعاون أوثق بشأن العمل الذي قامت به الويبو وتنظيمات البراءات الإقليمية وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة للبلدان. وأشار بعد ذلك إلى أن المكتب يقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء الأطراف في المعاهدات الأوروبية المتعلقة بالبراءات منذ بدايتها الأولى. وتشتمل المساعدة على توفير التدريب وتيسير الوصول إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالبراءات وكل المساعدة التقنية الضرورية التي تتبع ذلك. وطالب المكتب بعد ذلك الويبو بتقديم مساعدة محدّدة لتعزيز الجهود التي يبذلها. وأعرب المكتب عن اعتقاده بأن تنسيق الجهود قد يؤدي إلى تحسين فعالية المساعدة المقدّمة من أجل تطوير مكاتب البراءات في البلدان التي تقع في منطقتي أوروبا وآسيا.

٧٧- ولاحظ ممثل المكتب الأوروبي للبراءات أن المساهمة المعتبرة التي قدّمها المكتب بشأن المساعدة التقنية الموجهة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في ميدان الملكية الفكرية قد تمّ تناولها خلال هذا الاجتماع. وتعرضت النقطة الأولى التي أثارها المكتب إلى مسألة ضرورة تزويد مكاتب الملكية الفكرية بالوسائل والأدوات والقدرات والمهارات الضرورية حتى تتمكن من القيام بولايتها القانونية على أكمل وجه، وهي الولاية التي تتمثل عادة في تسجيل وإدارة سندات الملكية الفكرية بما يتضمن نشر وبث المعلومات المتعلقة بالبراءات. وقد حقق المكتب خلال السنوات العشرين الماضية نتائج ملموسة ومرضية حتى وإن كانت لا تبدو دائماً للعيان بسبب النظام المعقد والظروف المحليّة التي كان عليه مواجهتها. غير أن المكتب لا يعتقد أن النتائج المحققة هي نتائج كافية، وهو على كامل الوعي بحقيقة أن الملكية الفكرية قد أصبحت في مركز القضايا السياسية. وقد ساهمت بعض الدول الأعضاء بصورة معتبرة في تنظيم هذا النقاش الحساس والمعقد، وقام المكتب بدعم مثل هذه الجهود بشدّة وكمثال على ذلك دعمه لأنشطة اللجنة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتطوير جوانب نظام الملكية الفكرية، أعلن المكتب أن الأبواب مفتوحة أمام الأنشطة التي تقوم بها القوى العاملة من أجل مشروع الألفية لسنة ٢٠٠٥ على النحو الذي ورد في التقارير التي أعدتها. وشدّ المكتب الانتباه إلى التقرير العاشر للقوى العاملة الذي عالج مواضيع العلوم والتكنولوجيا والإبداع كوسيلة وأداة لخدمة التنمية واعتبرها ممراً ضرورياً لتحقيق جميع الأهداف الأخرى، ويتم الآن تغيير النموذج المتبع فيما

يتعلق بالطريقة التي يجري بها تصوّر المساعدة التنموية والطريقة التي تقدم بها. وواصل المكتب حديثه بالاستناد إلى التقرير الذي ذكر أن المحاولات التي بذلت لنقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية هي محاولات باءت في مجملها الآن بالفشل وأن السبب الرئيسي لهذا الفشل يرجع إلى غياب الطرف الطالب وإلى غياب الهياكل القادرة على استيعاب وصيانة وتطوير العرض المقدم. وأعرب المكتب عن اعتقاده بأن التقرير قد قدم اقتراحات هامة من أجل نهج بديلة ومبشرة بما هو أحسن. وتركز العناصر الأساسية على نقل تكنولوجيات مكتملة ومعدّلة بحيث ينبغي تواجدها الطرف الطالب لها مثل توظيف المشاريع الخاصة بالبنيات التحتية الضرورية في المجتمعات الريفية والحضرية من أجل تطوير القدرات المحلية في البناء وذلك بتوظيف الصناعة المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لنقل التكنولوجيا. وذكر المكتب أن الوثائق المتعلقة بالبراءات قد تكون الوسيلة الأحسن التي يمكن بواسطتها إيجاد حلول للمشاكل التقنية عند الانتهاء من تحديدها. وهذا هو السبب الذي دفع بمكاتب الملكية الفكرية إلى وضع هذه المعرفة تحت التصرف في جميع أنحاء العالم وفي خدمة أي شخص يمتلك وسائل الاتصال عن بعد. ويعدّ هذا التطور تطوراً كبيراً إذ لم يجر من قبل استخدام هذا النوع من المعلومات أو توفيره تقنياً لغير الداخلين في الدائرة العلمية والتكنولوجية. وأعرب المكتب عن اعتقاده بأن التحدي الكبير الذي يواجه مجتمع الملكية الفكرية إنما يتمثل في وضع المعلومات المتعلقة بالبراءات رسمياً وتقنياً تحت تصرف جمهور عام وغير منظور وأيضاً تحت تصرف الطرف الطالب الموجود ومساعدة المستخدمين المحتملين على فهم وتقييم محتواها. ويمكن أن تصبح هذه الطريقة طريقة فعالة في نقل المعرفة التقنية والعلمية إلى البلدان النامية ومن ثم مساعدتها على تحقيق أولى خطواتها لكي تصبح مجتمعات قائمة على المعرفة. وذكر المكتب أنه بإمكان مجتمع الملكية الفكرية أن يلعب دوراً مركزياً في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهداف الإنمائية وهذا بالإضافة إلى ولايته القانونية الاعتيادية. وكلا الدورين يمثلان تحدياً ضخماً، ولكنهما يمثلان في الوقت نفسه فرصة كبيرة لمجتمع الملكية الفكرية إذ أن النجاح في توظيف هذا الجانب الممكن من النظام قد يساعد على تقبل الجانب المتعلق بالحماية بسهولة أكثر. وأعلن ممثل المكتب أن المكتب قد عمل على تطوير استراتيجية تقوم على مبدأ ينصّ على أنه ينبغي أن تكون الملكية الفكرية في خدمة أهداف إنمائية أوسع وأن تسعى بإصرار إلى تطوير أدوات ومهارات استراتيجية لتحقيق هذا الهدف. ويعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والويبو وباقي الشركاء الذين يدعمون العديد من مكاتب الملكية الفكرية في العالم على الحصول على الوسائل والأدوات والمهارات الملائمة لأداء مهامهم الأساسية. وبدأ المكتب أيضاً في العمل على تطوير الأدوات التي من شأنها وضع الوثائق المتعلقة بالبراءات تحت تصرف المجموعات المستهدفة ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك فهناك الكثير من العمل الذي ينتظر الإنجاز وخاصة فيما يتعلق بتطوير الطرف العارض للمهارات الجديدة والخاصة وتشكل الوعي لدى الطرف الطالب. ويحتاج المكتب لإنجاح مهمته إلى توحيد جهود جميع الأطراف والتنسيق بينها، وهو الأمر الذي لم يتحقق مع الأسف لحدّ الآن. وبناء على ذلك، أعلن المكتب عن دعمه لجميع المبادرات التي تصبّ في هذا الاتجاه وأكد التزامه ببذل الجهود المستمرة والمكثفة في هذا الصدد.

٧٨- وأعرب الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات الذي يمثل صناعة التسجيلات في العالم عن دعمه للعمل المستمر الذي تقوم به الويبو فيما يتعلق بالقضايا التنموية بما يشمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وذكر بالنقاط العامة التي أثارها الاتحاد والمقدمة إلى الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات والتي أدخلت في وثيقة الموقف المشترك التي أعدها تحالف أصحاب الحقوق من أجل تنمية إبداعية بعد أن أضيفت إليها بعض النقاط المحددة على ضوء العمل الذي قامت به اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأعرب الاتحاد عن إعجابه بالقضايا المثارة في الوثيقة PCIPD/4/2 وخاصة ما يتعلق بضرورة عمل

الويبو مع البلدان النامية بغية تحسين أداء أنظمة حماية الملكية الفكرية بطريقة تتناسب مع احتياجاتها الخاصة. وأكد الاتحاد على إدراكه للأهمية الكبرى التي تكتسبها معايير الحماية المنفوق عليها دولياً مع حقيقة وجوب تعاون البلدان النامية والبلدان المتقدمة على إنشاء شبكة تعمل على ترخيص العقود وتوزيعها كما هو معمول به في شركات التسجيل المختلفة الأحجام والمتواجدة في مختلف قارات العالم. وبناء على ذلك، فإنه من الضروري أن تعمل الويبو مع جميع بلدان العالم وفق قاعدة كل بلد على حده، ذلك بتحديد المشاكل الخاصة والعمل على إيجاد حلول تلبي الحاجيات الفردية. ودعم الاتحاد فكرة توسيع مجال أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية إلى أقصى مدى. وشجّع، بعد أخذه بعين الاعتبار للمناقشات التي دارت خلال الأسبوع الماضي، الويبو على القيام بدور رائد في تنسيق العمل التنموي الذي تقوم به بعض الوكالات الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بمواصلة أهدافها الإنمائية المرتبطة بحقوق النشر والتأليف. فمن الناحية العملية، هنالك اعتقاد سائد أنه بإمكان الأفراد المبدعين ومتعهدي الأعمال والشركات أن يستفيدوا من زيادة المساعدة ومن الإدارة الفعّالة لحقوق النشر والتأليف وإعطاء التراخيص المتعلقة بحقوقهم والعمل على الاستفادة من فرص التوزيع التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية في الوقت الحاضر. وعبر الاتحاد عن اعتقاده بإمكانية مواصلة الويبو لعملها من أجل تعميق الإطلاع على الأثر الذي يتركه حق المؤلف على المستويين الاقتصادي والثقافي حيث تتوفر قاعدة حقيقية تساعد على رسم نتائج السياسات العامة. ورحّب الاتحاد بمبادرة نشر دليل يستخدم في تقييم المساهمات الاقتصادية للصناعات التي تقوم على حق المؤلف ويقترح دراسات واقعية أخرى في ميدان حقوق النشر والتأليف تقوم أيضاً باستكشاف الجوانب الثقافية، كما شدّد على أهمية الاستماع إلى الآراء والتجارب الفردية التي يعيشها أصحاب الحقوق كل يوم وأخذها بعين الاعتبار. وختم الاتحاد تدخله بالإشارة إلى أن الصناعات التسجيلية هي على أتم الاستعداد للمساعدة والمساهمة في عمل اللجنة إذ أنها تتصدّر هذه المبادرات كما تتصدّر غيرها. واستناداً إلى الخبرة وأعمال الخبرة التي تمتلكها العديد من شركات التسجيل المختلفة الأحجام والتي تقوم بإنتاج الموسيقى في ثمانية وسبعين بلداً بمستويات متباينة التطور، قام الاتحاد بعرض المساهمة المتمثلة في المعلومات والدعم لبناء شراكة.

٧٩- وقدّم ممثل شبكة العالم الثالث ثلاث ملاحظات بشأن الوثيقة التي أعدتها الأمانة. فذكر في البداية أن الوثيقة تبدو وكأنها افتراض يقوم على أن حماية وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية هو السبيل الوحيد للتشجيع على الإبداع والابتكار. وتتضمّن الوثيقة إشارات إلى المساعدة التقنية التي قدّمتها الأمانة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتطوير وتنفيذ استراتيجيات مناسبة في مجال الملكية الفكرية. إلا أن ممثل الشبكة أعاد التذكير باتفاقية سنة ١٩٧١ بين الأمم المتحدة والويبو والتي كلفت الويبو بمسؤولية تشجيع النشاط الفكري الإبداعي وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية. وتماشياً مع هذا التكليف، كلفت الويبو أيضاً بتشجيع الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا وهذا لا يتأتى فقط باستخدام الملكية الفكرية كأداة ولكن أيضاً عبر استخدام نماذج بديلة. ففي إطار المساعدة التقنية ينبغي على الويبو أن تنتظر وتفتح على الأنظمة الأخرى غير المعنية بالملكية الفكرية من أجل رعاية الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا وتشجيع استخداماتها كلما كان ذلك مناسباً وذلك بعد تحليل فوائد وتكاليف كل نظام. واعتبر ممثل الشبكة في المقام الثاني أنه يمكن تحسين مضمون الوثيقة بتوفير معلومات أكثر تفصيلاً كما أشارت إلى ذلك بعض الدول الأعضاء بالأمس. واستند ممثل الشبكة على وجه الخصوص إلى الفقرة ٨ من الوثيقة التي تنصّ على ما يلي: "يتضمّن الدعم الخاص للويبو في إدارة التقييمات الوطنية حول الحالة التي يوجد فيها نظام الملكية الفكرية وخاصة عبر عمليات تقييم الملكية الفكرية". واستخلص ممثل الشبكة أنه يجب استخدام نتائج عملية تقييم الملكية الفكرية الوطنية لتحديد الموضوع الذي يحتاج إلى التدعيم في النظام. واستقرأ الوثيقة لا

يوضح مع ذلك نوع المنهجية المتبعة في إدارة عمليات تقييم الملكية الفكرية. وصرح ممثل الشبكة أنه قد يكون من المفيد تبعاً لذلك توافر معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بعمليات تقييم الملكية الفكرية الوطنية التي جرى النظر فيها. ومضى ممثل الشبكة قائلاً بأنه من المفيد كثيراً للدول النامية أن تقوم بإجراء دراسة لأثر التزامات الملكية الفكرية وما يترتب من ورائها على المجتمع، كأثرها على عملية الحصول على الدواء أو الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا. وهذا الأمر على درجة من الأهمية وخاصة الآن وذلك بسبب العدد الكبير من الاتفاقيات التجارية الثنائية ودون الإقليمية والتي يطلب فيها من الدول النامية الالتزام بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى، وهو الأمر الذي تترتب عليه تداعيات تنموية هامة. وقد يساعد هذا التقييم البلدان النامية على أن تكون في وضعية أحسن لتقرير ما إذا كانت الالتزامات التي تعهدت على الوفاء بها ستساعدها في تحقيق أهدافها الإنمائية. وينبغي أن تكون المنهجية المستخدمة في إجراء هذا النوع من التقييمات متاحة بدورها لعامة الناس. واستند أيضاً إلى الفقرة ٢٥ التي تنص على ما يلي: "وستواصل الويبو تركيز جهودها على الجوانب المتعلقة بالمجال التجاري لحماية المعارف التقليدية وتقاسم المكاسب الناجمة عن الموارد الوراثية. وتقترح حالياً تنفيذ استراتيجيات تعتمد على معارف الشعوب". وبناء على ذلك أعرب ممثل الشبكة عن اعتقاده من أنه من المفيد الحصول على معلومات بخصوص الإستراتيجيات التي تم اقتراحها على البلدان النامية وكذلك المعلومات المتعلقة بنماذج المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. واختتم ممثل الشبكة حديثه بإعرابه عن دعمه للنداء الذي أطلقته العديد من الدول الأعضاء والمقترح الذي تقدم به "أصدقاء التنمية" من أجل توفير شفافية أكبر" وذلك فيما يتعلق بعملية تقديم المساعدة التقنية ومن أجل تقييم مستقل ورصد للمساعدة التقنية التي قدمتها الويبو أو التي قد تقدمها في المستقبل.

٨٠- وأوضح ممثل الاتحاد من أجل تعزيز الميدان العام بأن منظمته منظمة غير نفعية تسعى إلى حماية وتعزيز الميدان العام. وذكر أن تقرير أمانة الويبو PCIPD/4/2 المتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية قد قدم في أكثر من موضع وصفاً للأنشطة التي من شأنها توسيع نطاق الحقوق الخاصة لتشمل مصادر المعرفة وذلك بتشديد القيود المفروضة بصورة ضمنية على عملية الوصول إلى المعرفة باعتبارها استراتيجية تشجع على استحداث الثراء. وصرح ممثل الاتحاد بأن هنالك طريقة أخرى للتفكير في مصادر المعرفة ولكنها طريقة تسلك اتجاهها مخالفاً كما هو الحال بالنسبة لشركة أي بي أم وغيرها من الشركات الابتكارية الأخرى والتي توصلت الآن إلى أن تقاسم مصادر المعرفة هو المسؤول عن استحداث الثروة وحيث الإبداع في حالات عديدة. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن شبكة الإنترنت هي المثال البسيط والقوي على ذلك ثم أوضح أن تطوير بروتوكولات الاتصالات الخاصة بالأملك العامة المتاحة والتي لا تخضع للأنظمة المعنية بحماية البراءات أو الأسرار التجارية أو غيرها من الأنظمة التقيدية يتيح بناء أسس لأهم أرضية في مجال الاتصالات لصالح الأجيال الحالية، وهي الأرضية التي من شأنها إحداث طفرة من الثراء الفردي والاجتماعي قد تسلب الأبواب. وقد دعمت الحكومات والجهات المانحة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا ودول أخرى مشروع إدراج الجينوم البشري في دائرة الميدان العام لأنه قد يكون من الأنفع للمجتمع ألا تعود ملكيته لأحد وأن يكون بإمكان أي كان الوصول إليه بحرية. وتعمل هذه الحكومات على منع المستثمرين الخواص من تسجيل سلاسل الجينوم البشري واعتبارها براءات. ويطلب المعهد الوطني الأمريكي للصحة الآن بإجراء دراسة تمويل من المال العام حول الوصول الحر إلى الأرشيفات العامة ويعتقد أن المعلومات ستكون أكثر فائدة حينما تكون متاحة بحرية لجمهور الباحثين. وقد فات وثيقة الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية أن تشير إلى نظرية استحداث الثراء من خلال السلع العمومية، ويعتد هذا خطأ من الأخطاء. وأعرب ممثل الاتحاد عن اعتقاده بأن حرية الوصول إلى المصادر لا تعني أن

هذه المصادر غير قيّمة أو أنه لا قيمة لما ينتج عنها، وينبغي على الويبو أن تقدّم إجابة بخصوص مسألة الساعة وهي المسألة المتعلقة بتحديد ما هو حر ومفتوح وما هو مغلق وغير ممكن الوصول إليه بحرية؟ ثم أكد على أن النقاش الدائر حالياً هو نقاش يهم الجميع ويهم خاصة البلدان النامية حيث لا يمتلك الطلاب وأصحاب المشاريع التجارية وغيرهم من الموارد ما يمكنهم من شراء السلع المعرفية غير الحرّة. وتساءل ممثل الاتحاد مبدئياً رغبته في معرفة الأشخاص العاملين في أمانة الويبو والذين بإمكانهم تقديم المشورة للبلدان النامية بشأن النماذج الجديدة والمفتوحة في تجارة المعرفة وبشأن النشريات التي تقدّمها الويبو والتي من شأنها شرح فوائد الميدان العام في دعم عملية استحداث الابتكار والثروة. وختم ممثل الاتحاد كلمته بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمانة إعداد تقرير يحدّد المجالات المتعلقة بالمعرفة في الميدان العام والتي هي متاحة بحرية ومفيدة بنفس القدر الذي توجد عليه تلك التي تخضع لنظام الملكية الفكرية.

٨١- وذكر ممثل الاتحاد الدولي لأفلام الفيديو أن منظمته تعدّ أحد الأطراف التي وقّعت على وثيقة التحالف من أجل التنمية الإبداعية وهي الوثيقة المتوافرة لجميع الوفود خارج القاعة. وأعلن ممثل الاتحاد عن رغبته في أن يضمّ صوته إلى التعليقات التي قدّمها رفاقه من الاتحاد وممثل اتحاد صناعة الفونوغرامات وذكر أنه يريد أن يتطرق بإيجاز إلى العديد من المواضيع، فأشار إلى أن قطاع الإبداع وخاصة المجال السمعي البصري هو قطاع هش ويعتمد في بقائه على حقوق المؤلفين وعلى حماية هذه الحقوق. وذكر بأنه ليست هنالك حاجة إلى الإشارة إلى أهمية حقوق المؤلفين في التشجيع على الإبداع وجعله ممكناً لصالح الأنشطة الإبداعية التي تعود بالفائدة الثقافية والاقتصادية على الجميع، وأشار أيضاً إلى أهميته بالنسبة للمبدعين وأهميته البالغة في خدمة الصالح العام. ويكتسي تنفيذ المبادئ الأساسية لحقوق المؤلفين أهمية خاصة في مجال تعزيز هذا القطاع الهش في البلدان النامية. وأشار ممثل الاتحاد إلى وجوب استفادة التكنولوجيات الرقمية التي تعمل على إتاحة فرص جديدة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدّ سواء من التشريعات الملائمة ومن الإطار القانوني الذي يسمح بالوصول إلى المحتوى بل يعمل على حماية أصحاب الحقوق أيضاً. وتبرز الخلفية الاقتصادية للعديد من البلدان النامية للعيان للتحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة في قطاع الإبداع. واختتم ممثل الاتحاد كلمته بلفت الانتباه إلى وثيقة التحالف من أجل تنمية إبداعية والتي تتضمن قائمة بالإجراءات العملية لدعم البلدان النامية مثل المساعدة من أجل تدريب الشركاء الاقتصاديين والتعاون بين الشركات العاملة في ميدان الإبداع. وهذه الإجراءات ليست سوى جملة من الإجراءات المقترحة وذات الصبغة العملية والتي تسعى إلى تعزيز دور الإبداع باعتباره محركاً يدفع نحو النمو والتنمية.

٨٢- وأوضح ممثل الاتحاد الدولي للموسيقيين أن الاتحاد قد أنشئ سنة ١٩٤٨، وهو المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تمثل الاتحادات والتنظيمات المهنية للموسيقيين على الصعيد الدولي وتضمّ أعضاء من خمسة وسبعين بلداً يمثلون بضعة من مئات آلاف الموسيقيين الذين ينتمون إلى جميع أنحاء العالم. والاتحاد الدولي للموسيقيين هو أحد الأطراف الموقعة على وثيقة التحالف من أجل تنمية إبداعية والتي أعدّها عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تمثل أصحاب الحقوق في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وصرّح ممثل الاتحاد بأن من بين الأهداف التي يسعى إليها الاتحاد تحقيق الفوائد لأعضائه وحماية حقوق المؤلفين فيما يتعلق بالموسيقيين منهم، وهو الأمر الذي له الأولوية البالغة مثلما كانت له طوال سنين عديدة وهو يأمل أن تولى له العناية التي تؤدي إلى نمو قطاع الثقافة وخاصة عالم الموسيقى في البلدان النامية. وتساهم هذه البلدان في إثراء أنواع مختلفة من الموسيقى وتتوفر على قدرات عالية. وعبر ممثل الاتحاد عن قناعة الطرف الذي ينتمي إليه بأن حماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة في البلدان النامية سيوفر فرصاً كبيرة للتنمية في قطاع الثقافة. وستتجلى

أهمية هذا الإجراء عند التطرق إلى أنواع الأنشطة التي قد تتمخض عنها فوائد اقتصادية كبيرة وغير منتظرة. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن الإجراءات الحمائية قد تكون مقبولة وفعالة فقط عندما يتم القيام بها وفقاً لمقياس مناسب يلبي مطالب المنفعين. واستطرد قائلاً أن البنية التحتية للإنتاج والتوزيع، التي غالباً ما تكون ضعيفة للغاية أو غير موجودة أصلاً، وغياب المستثمرين والتنفيذ السيء للتشريعات وقصرها كلها عوامل أدت إلى تباطؤ وكبح عملية التنمية المتعلقة بحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة مما أثر على المداخل المشروعة للموسيقيين. وقد تسببت السوق الموازية للأقرص المضغوطة وأقرص الفيديو الرقمية إلى استحالة قدرة حصول المنفعين على الأعمال المشروعة للمؤلفين والموسيقيين مما أدى إلى الإضرار بالصناعة والفنانين. وصرح ممثل الاتحاد بأن هنالك عدداً من المنظمات الحكومية التي أكدت على الحاجة إلى التعاون من أجل تقاسم المعرفة وتقليص الفجوة الرقمية. وتطرق إلى مثال أحد الموسيقيين السنغاليين المعروفين على نطاق واسع والذي أصبح من أهم رواد الصناعة السينمائية في السنغال بفضل تمتعه بتعزيز حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي وفي بلده. ويقدم هذا المثال وغيره شهادة على الآثار الإيجابية لعملية التعزيز الفعالة لخدمة الصناعة الموسيقية الوطنية ككل. وأعرب ممثل الاتحاد عن سروره بالمساعدة التي تقدمها الويبو في مجال أنشطة التدريب وتشكيل الوعي إلى جمعيات الموسيقيين في البلدان النامية وهي المساعدة التي قدمت بالتزامن مع ما قدمته العديد من مكاتب حقوق المؤلفين والمنظمات المكلفة بالإدارة الجماعية. وأشار إلى أن مساعدة الويبو قد تساعد على بلوغ الأهداف المرسومة وعلى التعزيز الملائم للحقوق المجاورة. وأشار ممثل الاتحاد مرة أخرى إلى أنه يمكن توقع المحافظة على الموسيقى التقليدية والفولكلور والتنوع الثقافي وتشجيعها من خلال التعزيز الملائم لحقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة، وخلص إلى القول بأن معاهدات الويبو التي تحمي حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة توفر إطاراً على درجة كبيرة من الأهمية والتجانس وكذلك عدداً من الأدوات والوسائل التي ينبغي الترويج لها بقوة.

٨٣- وأكد ممثل الاتحاد الدولي للممثلين الأهمية والقيمة المضافة اللتين تتضمنهما حقوق الملكية الفكرية وخصوصاً حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة. وتتجلى أهميتها الكبرى في الوفاء بمتطلبات التنمية الثقافية والاجتماعية في جميع البلدان فضلاً عن البلدان النامية. ويعدّ أعضاؤها الممثلين في فئاني الاستعراضات القلب النابض للقطاع، وهم يؤمنون بمضمون مختلف الخطابات المقدمة وخاصة ما يتعلق بالحاجة إلى حماية ملائمة وما يتعلق بالوسائل المؤدية إلى تقديم مستحقات عادلة مقابل الأعمال التي يقومون بها بما في ذلك إقامة أنظمة من شأنها ضمان وجود حماية فعالة وقائمة في كل يوم. وهذا الشرط شرط أساسي للتأكد من قدرة كل بلد على الوفاء بمتطلباته الثقافية. وأضاف أنه من الأهمية بمكان وجود حماية قانونية أو تعزيز الحماية القانونية التي يتمتع بها فنانون الأداء وفنانو التسجيلات ودور الويبو في هذا المجال دور بالغ الأهمية. وشجّع ممثل الاتحاد بهذا الخصوص الويبو على مواصلة عملها وأشار إلى ضرورة القيام بإجراءات خاصة من أجل مساعدة الفنانين على التصرف في حقوقهم والتفاوض بشأنها مما يتضمن إقامة تنظيمات جماعية لها القدرة الحقيقية على تمثيل أعضائها وأداء مهامها. وأكد ممثل الاتحاد على أنه لا ينبغي الاكتفاء بالدور التفاوضي للتنظيمات الجماعية إذ أن هنالك أيضاً الجمعيات والنقابات التي تضطلع بمسؤولية التفاوض حول المعايير الدنيا لصالح القطاع والتي عادة ما تتم بالتزامن مع مفاوضات الحقوق الخاصة. وشجّع ممثل الاتحاد الويبو على إجراء تحليل ميداني عميق وعلى السهر خصوصاً على معايرة مستوى تعزيز حقوق الملكية الفكرية التي تنفذها الدول النامية لصالح فئاني الأداء وفئاني التسجيلات. وأكد أن هذه الحقوق غالباً ما تكون موجودة على الورق فقط مما يحول دون سير عملية التعزيز ويعرقل الطاقات التي تعمل لصالح النمو الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وأشار ممثل الاتحاد أيضاً إلى أن أصحاب الحقوق غالباً ما يتواجدون في البلدان النامية داخل إطار غير متماسك وغير منظم بشكل لائق ولا

يتمتعون بأية حماية أو عقود وفي غالب الأحيان لا يتقاضون مستحقاتهم كاملة وليست هنالك جهة تتفاوض بشأن ظروف عملهم أو إطار يوفر لهم إمكانية التجمع أو التنظيم. وأوضح أن أصحاب الحقوق يحتاجون من خلال هذه الأطر إلى إجراءات مختلفة من الدعم والتدريب فضلاً عن الحاجة إلى حوار مفتوح بين طليعة الفنانين وتنظيمات فناني الاستعراضات من جهة وأصحاب العمل والحكومة من جهة أخرى. ودعا ممثل الاتحاد إلى تعزيز الشراكة بين الويبو والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى مثل منظمة العمل الدولية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية التي تعتبر شريكاً هاماً لمواصلة العمل المبذول لخدمة حقوق الملكية الفكرية. وأعرب عن إيمانه أيضاً بأهمية التركيز على بقية الجوانب مثل الحوار الاجتماعي والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتقديم الدعم فيما يتعلق بعملية الترويج للإنتاج الثقافي الوطني وتقديم الدعم لسوق العمل التي تتماشى مع تشريعات الملكية الفكرية وتعليم وتدريب المنتفعين فضلاً عن الهيئات الحكومية العاملة في ميدان الملكية الفكرية. وختم ممثل الاتحاد كلمته بالإعلان عن إرادة منظمته في دعم هذه الأنشطة شرط توفير التمويل عن طريق الشركاء الجدد.

٨٤- وذكر ممثل الجمعية الدولية للناشرين أن منظمته هي اتحاد دولي للرابطات الوطنية التي تمثل ناشري الأعمال الأدبية والعلمية والتربوية المنتمين إلى جميع أنحاء العالم، وقد تم تأسيسها في باريس سنة ١٨٩٥ وتضم في عضويتها في الوقت الحاضر تسعة وسبعين عضواً من ستة وستين بلداً. وأوضح أن للرابطات الأعضاء القدرة على الاستفادة من فرص التعاون التي تتيحها الويبو على المستويين الوطني والدولي. وذكر على سبيل المثال أن الويبو قد أرسلت إلى أفريقيا خبراء في ميدان حقوق الملكية الفكرية للمشاركة في تدريب العديد من الأشخاص المشاركين في العملية المتعلقة بحفظ الملكية الفكرية في أفريقيا. وأشار ممثل الجمعية المذكورة إلى أن هذا العمل قد تم إنجازه في سرية ولكن بفعالية منقطعة النظير واعتبر أن عرضه بهذا الشكل كان من باب التحفظ الدبلوماسي. واعتبر أن قيمة ما تم إنجازه إنما تتجلى في النتائج الملموسة فيما يتعلق بمجال نشر المعلومات إلى جميع المهتمين بها. وأعرب ممثل الجمعية عن إعجابه بإصرار الويبو على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وحسب وجهة نظر الجمعية الدولية للناشرين، فإن ممّا يشغل بال الكتاب الأفارقة هو طبيعة الخطاب الذي يرغبون توجيهه إلى الناس الذين يعيشون بالقرب منهم، وهو مهم للتعبير عن رضاهم عن الطريقة التي يحيا به هؤلاء الناس، وأوضح أنهم أصبحوا الهدف الذي تتوجه إليه محتوى كتاباتهم. فهم يسعون إلى المحافظة على جمهورهم وهم يرغبون في الحصول على ثمار حق المؤلف من هذا الجمهور. وأشار ممثل الجمعية إلى أن من المحزن الإشارة إلى عدم قدرة هؤلاء الناس الذين ينتمون في غالبيتهم إلى أفريقيا على شراء الكتب على الرغم من أن الأمية تطل الغالبية العظمى منهم. وأكد على أن الكتاب في أفريقيا قد أصبح اليوم سلعة من سلع الترف ومن ثم فحق المؤلف لا يمثل سوى مداخيل بسيطة، وتوصل الكتاب إلى أنهم الطرف الخاسر في كامل العملية ممّا يعني ضياع قدرتهم الإبداعية في نهاية المطاف. وحسب وجهة نظر الجمعية فإن من الأهمية بمكان إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن معيار شامل من شأنه أن يعكس الحيوية الكبيرة والتنوع الثقافي اللذين يميزان البلدان الأفريقية وتحويل هذا إلى قوة تقود إلى بعث حياة مليئة بالإبداع في جميع المجتمعات. وأشار ممثل الرابطة إلى أن الويبو قد ساعدت كثيراً جمعيات حق المؤلف وجمعيات الناشرين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وأنجزت هذا من خلال تشكيل الوعي بالقضايا المعقدة وأيضاً من خلال التعاون مع الجمعيات المعنية. إلا أنه واصل حديثه بدعوته إلى أن تتركز جهود الويبو بصورة مضطربة على ما يلي: أولاً، ينبغي على الويبو أن تقدم للأجهزة الإقليمية دعماً لوجيستياً بهدف تمكينها من الحصول على إطار أو بنية مستقرة يمكن أن تساعد جمعيات الكتاب مثلاً على اعتبار أن الكتاب هم أول المستفيدين من حق المؤلف. ثانياً، ينبغي على الويبو أن تقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية

الإقليمية الداخلة في إدارة حق المؤلف مثل شبكة الناشرين الأفريقيين التي تأسست سنة ١٩٢٠ والتي تضم في عضويتها ستاً وأربعين جمعية نشر وطنية من ثلاث وخمسين دولة ساهمت في تأسيس الاتحاد الأفريقي. وأعرب ممثل الجمعية عن قناعته بالقدرة على تنفيذ برنامج ضخم وذلك عن طريق تعاون الويبو مع المختصين المنضوين في إطار هيئات مهنية منظمة والذين يشتركون اليوم بفعالية في إدارة وتكوين حق المؤلف. كما أعرب عن اعتقاده بإمكانية تكرار التدريب والمنتديات والمؤتمرات بحيث يمكن مناقشة جميع المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتصبح أكثر شفافية وأكثر وضوحاً للجميع. وختم ممثل الجمعية كلمته بالتعبير عن اعتقاده بأهمية عقد اجتماعات ميزتها الاتزان والتخطيط والتنظيم الجيدين على المستويات المحلية والجهوية والقارية بل على المستوى العالمي أيضاً.

٨٥- وذكر ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية أن الاتحاد يمثل منظمة دولية بأتم معني الكلمة، إذ ينتمي أعضاؤه من المحامين العاملين في مجال الملكية الفكرية إلى ثمانين بلداً. وذكر أيضاً أن الاتحاد يمثل المبدعين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وأحياناً المنتفعين بتراخيص حقوق الملكية الفكرية وكذلك الأطراف التي تسعى إلى إبطال حقوق الملكية الفكرية. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن الاتحاد يدعو، دائماً، إلى اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بالإبداع وإعمال حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها. وصرح بأنه يرى أن هناك حاجة واضحة إلى تكثيف جهود الويبو والتركيز على احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن الاتحاد يدعم أنشطة الويبو وباقي المنظمات الأخرى فيما يتعلق بتطوير نظام الملكية الفكرية لتكيفه مع احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، غير أنه أوضح أن نظام الملكية الفكرية يحتاج أيضاً إلى سلك مسار تطوره الطبيعي فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المذكورة. وفي هذا الصدد، أعرب ممثل الاتحاد عن رغبته في إيداء الحذر من أن النهج القائم على تسريع مسار تطور الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يشكل خطراً على عملية تتبع مسار التطور الطبيعي لنظام الملكية الفكرية فيما يتعلق باحتياجات البلدان المتقدمة. وكمثال على ذلك، أشار ممثل الاتحاد إلى الجهود المبذولة لتحقيق الموازنة في نظام البراءات وفقاً لمعاهدة قانون البراءات الموضوعي، التي تم التراجع عنها بسبب القضايا المرتبطة بالمعارف التقليدية. وذكر ممثل الاتحاد أن القضايا المتصلة بالمعارف التقليدية هي قضايا تتسم بالأهمية والتعقيد وقد تتطلب معالجة بعض الوقت، وأنه من المحزن ملاحظة تأخر كبير في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نظام البراءات، حتى ولو في عدد من القضايا الحاسمة. ورأى الاتحاد أن التوافق بشأن نظام البراءات يجب أن يعود بمنافع ملموسة على جميع الأطراف المعنية. واختتم ممثل الاتحاد كلمته بالإعراب عن دعمه للأنشطة التي تضطلع بها الويبو وباقي المنظمات الأخرى من أجل تعزيز التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وناشد الويبو والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى، بالسماح لنظام الملكية الفكرية أن يأخذ مجراه الطبيعي فيما يخص تلبية احتياجات المنتفعين به في الدول المتقدمة.

٨٦- وذكر ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية أن مؤسسته منظمة من منظمات المجتمع المدني لها مكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وتكرس جهودها لحماية الحريات المدنية وحرية التعبير والدفاع عن الصالح العام في الميدان الرقمي. وقال ممثل المؤسسة إن مؤسسته تمسك أساساً من قبل أعضائها الذين يبلغ عددهم عشرة آلاف عضو، وهي تقوم بنشر رسالة إخبارية أسبوعية يشترك فيها أكثر من خمسين ألف مشترك من جميع أنحاء العالم. وذكر بأن المؤسسة قامت بتوزيع ورقة إعلامية على المندوبين خلال الدورة الأولى من الاجتماع الحكومي الدولي لما بين الدورات بشأن اقتراح جدول أعمال التنمية تناولت تحليل كيف أن سبل الوصول إلى المعرفة باتت مسدودة بسبب عمليات السد التقني التي يقرها القانون مثل إجراءات الحماية التكنولوجية، قدمت جملة توصيات بشأن مستقبل نشاط الويبو الإنمائي المرتبط بالمساعدة التقنية والتعاون. وأعرب عن رغبة المؤسسة في

إدماج تلك الورقة الإعلامية ضمن قائمة المراجع. وأوضح أن المؤسسة تدعم استعراض قدرات الويبو وتعزيزها من أجل تقديم مساعدة تقنية مجدية وفعالة وموجهة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان الإنمائية، حتى وإن كانت لا تعنقد أن نشاط الويبو الإنمائي محصور، أو ينبغي أن يكون محصوراً على تقديم المساعدة التقنية. وقال إن المؤسسة توصي الويبو خصوصاً بأنه ينبغي، لدى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإجراءات الحماية التقنية، أن تراعي المرونة التي تقتضيها المصلحة العامة والتي تعمل بها الأجهزة الدولية، وأن تحتفظ بحيز من مجال السياسة العامة للقوانين الوطنية القائمة في ميدان حقوق الملكية الفكرية والمتعلقة بالاستثناءات والقيود، وأن تعمل على إيجاد استثناءات جديدة تتناسب مع احتياجاتها الإنمائية الخاصة. واستعرضت المؤسسة، في هذا السياق، بياض ورد في الفقرة ٤٨ من تقرير أمانة الويبو، أي الوثيقة PCIPD/4/2، بشأن إدارة الحقوق الرقمية، وأوردت ما جاء في الفقرة ٤٧ من تلك الوثيقة "وقد حقق النظام الدولي لحق المؤلف توازناً دقيقاً بين حق المبتكرين والمؤلفين في الرقابة على الانتفاع بأعمالهم ومصنفاتهم من جهة، ومصصلحة عامة الجمهور في النفاذ إلى مثل هذه المعلومات من جهة أخرى. وتساعد الاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف والحقوق ذات الصلة على حفظ ذلك التوازن، علماً بأنها موضع الاعتراف في الاتفاقيات الدولية ومقننة في التشريعات الوطنية". وأضاف ممثل المؤسسة أنه يعتقد بأن التأكيد الوارد في الفقرة ٤٨ بشأن إمكانية تدبير تكنولوجيات رقمية متطورة لإدارة الحقوق من أجل التمكين من تحديد المجالات التي يمكن فيها للمستفيدين من استثناءات حق المؤلف، كالمكفوفين على سبيل المثال، الانتفاع بالمواد الرقمية هو تأكيد مفضل وغير صحيح في الوقت نفسه، وذلك لثلاثة أسباب، كما أنه لا يمثل، حسب رأي المؤسسة، قاعدة صالحة للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية. وأوضح ممثل المؤسسة، أولاً، أن تكنولوجيات تدبير الحقوق الرقمية الواردة في الفقرة ٤٨ غير موجودة أصلاً وأنه لا يمكن لتلك التكنولوجيات أن توضح الفرق بين أشكال الانتفاع المخالفة للقواعد والأشكال غير المخالفة لها، وعليه لا يمكن لتدابير الحقوق الرقمية أن تؤدي الدور الذي يجعل من الاستثناءات والتقييدات أمراً ممكناً. وأوضح، ثانياً، أن البيان الوارد في الفقرة ٤٨ قد بنى افتراضه تماماً على عكس ما هو متعارف عليه، حيث أن أصحاب الحقوق يقومون بإعمال مجموعة معينة من الحقوق بشكل جيد وما يقوم به باقي جمهور المنفعين من الأعمال المحفوظة الحقوق هو عمل مشروع. وفي المقابل، يفترض البيان عالمياً يكون فيه العكس هو عين الصواب، حيث يمكن لأصحاب الحقوق مراقبة جميع المنفعين من الأعمال دون السماح لهم بالوصول إلى المعلومات إلا حسب الشروط التي يضعونها. ولذا ترى المؤسسة أن ذلك الإطار لا يسمح أيضاً بالوصول إلى الأعمال التي لم تعد محمية بموجب بحق المؤلف وبانت ضمن الميدان العام، مما قد يتسبب في وضع عقبات تمنع من الوصول إلى المعرفة وتؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية. وأضاف ممثل المؤسسة أن السبب الثالث يتمثل في أن الفقرة ٤٨ لم تعرض على مندوبي الوفود الصورة الكاملة للتكاليف والفوائد المرتبطة باعتماد نظم تدبير الحقوق الرقمية. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن مؤسسته أخفقت في إدراك أن القيود التي تعترض سبيل الوصول إلى المعارف قد يزداد عددها عندما تجتمع تدابير الحقوق الرقمية مع أشكال الحظر القانوني المفروضة على التحايل على إجراءات الحماية التكنولوجية وعلى توزيع الأدوات والتكنولوجيات والوسائل التي يمكن استخدامها في عمليات التحايل بهدف الاستفادة من الاستثناءات والتقييدات التي يتيحها حق المؤلف، وهو ما ينعكس في الأضرار الجانبية المحتملة على القطاعات الأخرى المكونة لاقتصادات البلدان. واختتم ممثل المؤسسة كلمته قائلاً إن مؤسسته تعتقد، أن الدفاع عن تدابير الحقوق الرقمية في إطار أنشطة الويبو الخاصة بالمساعدة التقنية والتعاون، في سياق الالتزامات القائمة في ظل معاهدة الويبو بشأن حق ومعاهدة الويبو المتعلقة بأشكال الأداء والتسجيلات الصوتية، لا يمثل عملاً ملائماً دون تقييم الأثر الكامل للتكاليف الناجمة عن إدراج تلك القواعد الجديدة.

البند ٥: اعتماد مشروع التقرير

٨٧- أشار الرئيس إلى أنه قام، وفقاً لما تمت مناقشته، بإعداد مسودة ملخص الرئيس وأنه قام، في وقت مبكر من هذا اليوم، بتوزيع نسخ منها على منسقي المجموعات الإقليمية وطلب منهم التشاور مع مجموعاتهم ووفودهم المختلفة بشأن ردود الأفعال المحتملة إزاء ما ورد فيها. كما شجّع الرئيس الوفود أو منسقي الوفود على طرح أسئلتهم وإبداء ردود أفعالهم بشأن المسودة التي تم تعميمها في وقت مبكر من هذا الصباح.

٨٨- وقام وفد جامايكا، الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بإبلاغ الرئيس بأنه لا يمكن للمجموعة المذكورة أن تقبل مسودة الملخص كمحصلة للاجتماع. وقال إن المجموعة ترى أن المسودة لا تتمتع بأي وضع قانوني، إذ أن جدول الأعمال لا يتضمن أي بند بشأن اعتماد الملخص الذي أعدّه الرئيس، كما أن جميع البنود المتعلقة بمحصلة عمل اللجنة الدائمة تتمثل في البند ٥ المتعلق باعتماد التقرير. وقال الوفد إن المجموعة التي يمثلها تسترعي الانتباه بشدة إلى أن التقرير هو المحصلة الوحيدة لهذا الاجتماع. غير أنه صرّح بأن مجموعته تبدي مرونة فيما يتعلق بموعد اعتماد التقرير، في حال تعذر القيام بذلك في نهاية اجتماع هذا اليوم. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى المرونة التي أبدتها مجموعته فيما يتعلق بموعد اعتماد التقرير، وقال إنه يمكنها أن توافق على تأجيل اعتماد التقرير حسبما يقتضيه البند ٥.

٨٩- وأعرب وفد إيطاليا، الذي تحدث باسم المجموعة بآء، عن أسفه لعدم تمكّن الأعضاء من الاتفاق بشأن الملخص الذي أعدّه الرئيس والذي ترى المجموعة بآء أنه يقدم محصلة حقيقية لأعمال المؤتمر. كما أعرب عن اعتقاده بضرورة الدعوة إلى عقد دورة أخرى للجنة الدائمة في أقرب وقت ممكن، وأبدى موافقته على ضرورة تعميم مشروع التقرير واعتماده في أقرب الآجال.

٩٠- وقام وفد المغرب، الذي تحدّث باسم مجموعة البلدان الأفريقية، بإبلاغ الرئيس بأن مجموعته تتضمن بروح مفعمة بالمرونة إلى توافق الآراء الذي تم خلال آخر دورة من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات بشأن اعتماد الملخص الذي أعدّه الرئيس، وذلك بسبب بعض الصعوبات التي أبدت وحالت دون إعداد مشروع تقرير الاجتماع. غير أن الوفد قال إنه يبدو أن هذه الممارسة قد أصبحت ظاهرة مألوفة تحل محل الممارسة المعهودة المتمثلة في اختتام الاجتماعات باعتماد التقرير. وعليه، أعلن الوفد أن مجموعة الدول الأفريقية تدعو إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة مسبقاً بحيث يمكن للمؤتمر القادم أن يختتم أعماله باعتماد التقرير. وقال الوفد، فيما يتعلق بالملخص الذي اقترحه الرئيس، إن مجموعة البلدان الأفريقية لا تبدي مساندتها له. وأضاف أن المجموعة تقترح أن يتم إرسال مشروع التقرير إلى البعثات الدائمة والدول الأعضاء في أجل لا يتجاوز الأسبوعين وأن تتم أيضاً إتاحتها على موقع الويبو على الإنترنت. وقال الوفد، فيما يخص اعتماد مشروع التقرير، إن مجموعة البلدان الأفريقية تقترح أن يتم اعتماده خلال دورة استثنائية تعدها اللجنة الدائمة على هامش الجمعيات العامة التي ستعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، مما يمكن من تلافي تخصيص موارد مالية إضافية لعقد دورة استثنائية قبل موعد الدورة العادية للجمعيات العامة لأغراض اعتماد هذا التقرير. وأشار الوفد إلى أن مجموعة البلدان الأفريقية لا تؤيد اعتماد مشروع التقرير عن طريق الإنترنت بسبب الفجوة الرقمية التي تعاني منها بلدان أفريقية كثيرة.

٩١- وأعربت الأمانة عن رغبتها في الإجابة بصورة موجزة عن ثلاث قضايا أثارها الوفود خلال مداخلاتها. وتتعلق القضية الأولى بمسألة ولاية اللجنة الدائمة. وأضاف ممثل الأمانة أن مداخلته قد

تكون عرضة لأيّ تصويب محتمل قد يقدّم في وقت لاحق نظراً لغياب المستشار القانوني للويبو. وذكرت الأمانة أن اللجنة قد أنشئت بموجب قرار صدر عن مؤتمر الويبو أثناء انعقاد دورته السادسة عشرة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، وذلك القرار وارد في الوثيقة WO/CF/16/2 المؤرخة ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨. وأضاف أن مؤتمر الويبو قرّر في هذا القرار قبول الاقتراح القاضي بإنشاء اللجنة الدائمة وطلب إلى المدير العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج اللجنتين الدائمتين السابقتين واللتين كانت إحداهما معنية بالتعاون الإنمائي المرتبط بالملكية الصناعية وكانت الأخرى معنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ومضت تقول إنه تم، عقب اتخاذ ذلك القرار، عقد الدورة الأولى للجنة الدائمة الجديدة في الفترة من ٣١ مايو/أيار إلى ٤ يونيو/حزيران ١٩٩٩. وأشار ممثل الأمانة إلى أن الوثيقة الأخيرة تحتوي على قاعدتين من قواعد الإجراءات، حيث تتعلق الأولى بحقيقة أن عمل اللجنة ينبغي أن يكون خاضعاً للقواعد العامة التي تحكم إجراءات الويبو، وتقتضي الثانية أن العضوية في اللجنة ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وتطبق أيضاً ضمن حدود معينة على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وذكرت الأمانة أن السبب الذي دعا إلى وضع القاعدة الثانية مرده إلى أنه كان من الضروري في اللجنتين السابقتين أن تعرب البلدان الأعضاء، في ظل القواعد التي يعمل بها الجهازان القائمان من قبل، عن رغبتها في الالتحاق باللجنة الدائمة. وأضافت الأمانة أنه تقرر، لدى إنشاء اللجنة الدائمة، أنه من غير الضروري أن تبلغ الدول الأعضاء المدير العام برغبتها في أن تصبح عضواً. ولقد تغاضى كل من القرار الذي اتخذته مؤتمر الويبو سنة ١٩٩٨ وقواعد الإجراءات المعتمدة خلال الدورة الأولى للجنة عن ولاية اللجنة المذكورة. أما بالنسبة للقضية الثانية، أفادت الأمانة بأن اللجنة أوضحت أن الجملة الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة PCIPD/4/2، والتي جاء فيها أنه "يمكن بهذه الطريقة وضع استراتيجية وخطة عمل لإعداد وتنظيم موارد الوكالات الحكومية المختلفة وغيرها من الشركاء الرئيسيين في قطاعات الأعمال والقطاعات غير الحكومية"، لا تشير إلى العمل الذي تنوي الويبو أو الأمانة الاضطلاع به، ولكنها تشير إلى العمل الذي تتولى البلدان النامية الأعضاء في المنظمة الاضطلاع به بنفسها. ومضت تقول إن تلك الجملة من الفقرة ٨ تشير إلى دعم الويبو للبلدان النامية لكي تقوم بتقييم الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. وأضافت أن الهدف من ذلك التقييم هو التوصل إلى اعتماد استراتيجية وطنية في مجال الملكية الفكرية وخطة عمل في بلد معين يتم تزويده بالأساسيات من أجل تنظيم الموارد المحلية والخارجية. وتطرّق ممثل الأمانة للقضية الثالثة والأخيرة، فذكر أن هناك عدداً من المسائل التي أثارها أحد الوفود ولكنه، ولضيق الوقت، سيقصر على المسألة المتعلقة بدور موارد الميزانية والموارد المالية والبشرية في أنشطة التعاون التي تضطلع بها الويبو في إطار برنامج التنمية خلال المرحلة القادمة. وأبلغت الأمانة اللجنة بتوافر معلومات في هذا الشأن في مسودة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي أعدتها الأمانة والتي ستنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية لاحقاً في شهر أبريل/نيسان. وتتضمن تلك الوثيقة الاعتمادات المقترحة للميزانية والمخصصة لمختلف البرامج خلال السنتين القادمتين، باستثناء الموارد التي حصلت عليها المنظمة من خارج الميزانية ومصادر تلك الموارد.

٩٢- وشكر الرئيس الأمانة على ملاحظاتها التي قد ستدرج أيضاً في تقرير اللجنة، ثم انتقل إلى البند المتعلق باعتماد مشروع التقرير. وقرأ الرئيس اقتراحه بشأن الإجراء الذي سيُتبع لإعداد التقرير واعتماده، وجاء في ذلك الاقتراح ما يلي:

"سيتم تعليق أعمال الدورة الرابعة للجنة الدائمة من أجل تمكين الأمانة من إعداد مشروع التقرير وتضمينه كل المداخلات التي أدلى بها أمس واليوم، ثم إرساله إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء قبل ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وينبغي أن يكون مشروع التقرير متاحاً أيضاً،

في الأجل نفسه، للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالصيغة الإلكترونية على موقع الويبو على الإنترنت. وينبغي أن ترسل التعليقات على مشروع التقرير مكتوبة إلى الأمانة قبل ٩ مايو/أيار ٢٠٠٥. وستتم بعد ذلك إتاحة مشروع التقرير المنقح في موعد أقصاه ١٩ مايو/أيار كي يتم النظر فيه واعتماده خلال الدورة الرابعة المستأنفة التي ستعقد، لأغراض اعتماد مشروع التقرير، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تزامناً مع انعقاد جمعيات الويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وسيتم، بعد ذلك، عرض تقرير اللجنة الدائمة في موعده المحدد على مؤتمر الويبو الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ خلال انعقاد دورات جمعيات الويبو، وذلك لأغراض اعتماده من قبل المؤتمر. وستقوم الأمانة، في أقرب وقت ممكن، بالإبلاغ عن تاريخ استئناف الدورة الرابعة للجنة الدائمة وغير ذلك من التفاصيل المرتبطة بها.

٩٣- وصرّح وفد البرازيل بأن اقتراح الرئيس يتطابق مع توقعاته بخصوص مشروع التقرير. وقال إنه ليس ثمة أي تقليد يملي عرض ذلك التقرير الوقائي على مؤتمر الويبو بغية اعتماده. وبناء على ذلك، اقترح الوفد حذف ذلك الإجراء من الفقرة. وذكر الوفد أنه لا يرى أي سبب يبرر عرض ذلك التقرير الوقائي، الذي لا يتضمن سوى بيانات أدلت بها الدول الأعضاء، على مؤتمر الويبو بغية اعتماده.

٩٤- وسأل وفد هولندا الأمانة عن الآثار المالية الناجمة عن تلك الممارسة في حال الموافقة عليها. وتساءل الوفد عما إذا كان يعني ذلك تخصيص موارد مالية ضخمة لاستئناف الدورات بهدف اعتماد تقرير وقائي، كما تساءل عما إذا كان هناك ما يبرر ذلك.

٩٥- وقال وفد الهند إنه متعطش إلى معرفة ما إذا كان سيرتّب على استئناف الاجتماع تكاليف معينة. وصرّح بأنه قد يكون من المستحسن أن تؤكد الأمانة هذه النقطة، وأشار إلى أنه يتوقع الحصول من الأمانة على الرواية الرسمية بخصوص الممارسات السابقة فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى اللجان. وقال ممثل إنه غير متأكد من أنه من المؤلف أن تقدّم كل لجنة تقريرها إلى مؤتمر الويبو أو جمعياتها.

٩٦- وذكر وفد المغرب بموقف المجموعة التي يمثلها والتي دعت إلى اعتماد ذلك التقرير خلال دورة استثنائية تعدها اللجنة الدائمة.

٩٧- وأشارت الأمانة، في ردّها على مسألة الآثار المالية، إلى أن الدورة الرابعة المستأنفة التي ستعقد من أجل اعتماد التقرير ستزامن مع جمعيات الويبو التي تتعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، وذلك بهدف تخفيض كل التكاليف الممكن تكبّدها إلى أدنى مستوى، ذلك أن جميع الخدمات المخصّصة للمؤتمرات ستكون جاهزة لخدمة هذه السلسلة من الاجتماعات، وبخاصة المترجمين الفوريين الذين يجري توظيفهم في هذه السلسلة من الاجتماعات. وأضافت الأمانة أن المصاريف الإضافية لن تتجاوز مستواها الأدنى إذا تمّ اتباع هذا الإجراء.

٩٨- وأشار الرئيس إلى الاقتراح المقدم من قبل وفد البرازيل بخصوص التقرير والذي أعرب الوفد فيه عن رغبته في حذف النصّ الذي يلي كلمة "دورة". وأبدى الرئيس رغبته في طمأنة الوفد بقوله إن الهدف الكامل من هذا الاقتراح هو، في الحقيقة، إيلاء العناية للنقاط التالية: أولاً، لا يمكن للوفود اعتماد مشروع التقرير أو حتى مجرد الحصول عليه قبل هذا المساء، ومن ثمّ فعلى جميع الوفود الانتظار

حتى الأسبوع القادم. ثانياً، يتم تلقي تعليقات الوفود على مشروع التقرير الأول، ثم يتم إدراجها في مشروع التقرير المنقح. وبمجرد أن يصبح مشروع التقرير المنقح جاهزاً، سيكون أمام الوفود فسحة من الوقت للنظر فيه واتخاذ قرار بشأن إمكانية اعتماده. ورأى الرئيس، فيما يتعلق باعتماد التقرير، أن أفضل وسيلة لتخفيض النفقات إلى أدنى مستوى تكون عن طريق عقد الدورة الاستثنائية بالتزامن مع اجتماع جمعيات الويبو في شهر سبتمبر/أيلول.

٩٩- وأعرب وفد السنغال عن مساندته لوفد المغرب الذي ألقى كلمته باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الوفد الأمانة على التوضيحات التي قدّمتها منذ حين بخصوص الأسئلة المطروحة، وبخاصة فيما يتعلق بالآثار المحتملة لتكاليف الدورة الاستثنائية التي ستعقد بالتزامن دورات الجمعيات. وأعرب الوفد، وفقاً لما ورد في مداخلة مندوب المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن اعتقاده بأن مجموعة البلدان الأفريقية أعدت هذا الاقتراح لتستري الانتباه للآثار المالية التي تسعى إلى تخفيضها إلى الحد الأدنى، وعليه، كان مساعها هو التوصل إلى اعتماد التقرير خلال انعقاد الجمعيات. وأعرب الوفد عن ارتياحه إزاء الشروح التي قدّمتها الأمانة. وأعرب، من جهة أخرى، عن اتفاقه مع الملخص الذي يتضمن مبادئ اعتماد التقرير. وذكر الوفد أن إمكانية عرض التقرير على مؤتمر الويبو ستطرح مشكلة بالنسبة للأعضاء لأنها تثير مشكلة في العلاقة بين اللجنة الدائمة ومؤتمر الويبو، على نحو ما تناوله وفد البرازيل سابقاً. وأبدى الوفد رغبته في الاستناد إلى المداخلة التي قدّمها الرئيس صباح أمس والتي ذكر فيها الحاضرين بأن اللجنة قدّمت توصيات إلى مؤتمر الويبو. وقال الوفد إن ذلك يعني أن اللجنة اعتمدت التقرير ثم قدّمته إلى المؤتمر كي يقوم باستعراضه، وبذلك فإن المؤتمر استعرض تقرير اللجنة دون أن يعتمده. ورأى الوفد أنه من اللازم الأخذ باقتراح البرازيل واستبعاد عبارة "من أجل اعتماده من قبل مؤتمر الويبو"، على نحو ما أُشير إليه سابقاً.

١٠٠- ورأى وفد إيطاليا، بعد اطلاعه على النص الذي اقترحه الرئيس، أن الرئيس قد استوعب معاني النقاش الذي جرى طوال اليوم. وأبدى الوفد حذراً شديداً من إعادة فتح النقاش بشأن هذا النص، على الرغم من أنه ليس نصاً تفاوضياً، وذلك لأن الوفد صرّح من قبل بأن المجموعة باء تبدي الكثير من التعاطف حيال احتياجات أفريقيا وشواغلها، ممّا دفعها إلى طلب اعتماد النص في الموعد الاعتيادي. وذكر الوفد أن المجموعة باء ترغب في أن يتم اعتماد هذا التقرير في أقرب وقت ممكن، على نحو ما ورد في مداخلتها السابقة. ورأى الوفد أيضاً أن جدول المواعيد الذي قدّمه الرئيس يعني في الحقيقة أنه يتعيّن اعتماد أحد النصوص في غضون مدة تتراوح بين أربعة وخمسة أشهر. وحث الوفد الرئيس على أن يأخذ في حسبانته الطلب الذي قدّمته مجموعته والداعي إلى وجوب اعتماد التقرير في أقرب وقت ممكن.

١٠١- وأشار الرئيس إلى أن ما تمّ عرضه واقتراحه لا يمثل نصاً تفاوضياً. ومن أجل مراعاة الشواغل التي أبدتها وفد البرازيل بشأن المقترح، فضلاً عن تلك التي أبدتها وفد السنغال، اقترح الرئيس إمكانية الرجوع إلى هذه المسألة بعد الحصول على توضيحات من المستشار القانوني.

١٠٢- وأوضحت الأمانة، في ردّها على النقطة التي أثارها وفد الهند بخصوص العمل اللاحق الذي تم أو لم يتم الاضطلاع به في إطار متابعة تقارير الدورات السابقة للجنة الدائمة، أن التقارير الثلاثة السابقة عرضت على مؤتمر الويبو الذي اجتمع عقب الدورة المعنية ثلاث مرّات. وأوردت الأمانة، على سبيل المثال، ما قام به مؤتمر الويبو فيما يخص تقرير الدورة الثالثة التي عقدتها اللجنة الدائمة، وهي آخر دورة عُقدت قبل الدورة الحالية، عندما عُرض التقرير على مؤتمر الويبو الذي عُقد في

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وأفادت الأمانة بأن القرار الذي أصدره مؤتمر الويبو حينها هو أنه أحاط علماً بتقرير اللجنة الدائمة.

١٠٣- وأوضح المستشار القانوني، رداً على السؤال الذي استفسر عما إذا كانت اللجنة الدائمة ملزمة بعرض تقريرها على هيئة أخرى، أن ذلك أمر طبيعي لأنها هيئة فرعية وليست هيئة من هيئات الويبو الرئيسية. وعليه، فهي ملزمة بعرض تقريرها على إحدى الهيئات الرئيسية، مثل مؤتمر الويبو.

١٠٤- وشكر الرئيس المستشار القانوني على هذه التوضيحات وقام على ضوءها باقتراح نص منقح (انظر الفقرة ١٠٦) تم اعتماده.

١٠٥- وعلق الرئيس الاجتماع على أن يُعقد مجدداً في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

١٠٦- واعتمد الاجتماع النص التالي:

"سيتم تعليق أعمال الدورة الرابعة للجنة الدائمة من أجل تمكين الأمانة من إعداد مشروع التقرير وتضمينه كل المداخلات التي أدلى بها الأمس واليوم، ثم إرساله إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء قبل ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وينبغي أن يكون مشروع التقرير متاحاً أيضاً، في الأجل نفسه، للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالصيغة الإلكترونية على موقع الويبو على الإنترنت. وينبغي أن ترسل التعليقات على مشروع التقرير مكتوبة إلى الأمانة قبل ٩ مايو/أيار ٢٠٠٥. وستتم بعد ذلك إتاحة مشروع التقرير المنقح في موعد أقصاه ١٩ مايو/أيار كي يتم النظر فيه واعتماده خلال الدورة الرابعة المستأنفة التي ستعقد، لأغراض اعتماد مشروع التقرير، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ تزامناً مع انعقاد جمعيات الويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وسيتم، بعد ذلك، عرض تقرير اللجنة الدائمة في مواعده المحدد على مؤتمر الويبو الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ خلال انعقاد دورات جمعيات الويبو، وذلك لأغراض اعتماده من قبل المؤتمر. وستقوم الأمانة، في أقرب وقت ممكن، بالإبلاغ عن تاريخ استئناف الدورة الرابعة للجنة الدائمة وغير ذلك من التفاصيل المرتبطة بها."

١٠٧- ورغم أن اللجنة الدائمة قد قرّرت، وفقاً للفقرة ١٠٦ أعلاه، عقد دورتها المستأنفة تزامناً مع انعقاد جمعيات الويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، فقد انعقدت الدورة المستأنفة في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ بسبب كثرة الأعمال التي تنتظر الجمعيات، واعتمدت هذا التقرير دون تعليق أو تعديل.

[نهاية المرفق والوثيقة]